الماضي كمورد للدبلوماسية: توظيف الذاكرة في السياسة الخارجية الإسرائيلية

The Past as a resource for Diplomacy: The use of memory in Israeli Foreign Policy

د. مراد بن قيطة
أستاذ محاضر " أ "
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باجي مختار عنابة

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية للبحث في كيفية توظيف الماضي التاريخي في السياسة الخارجية للدول، وكشف بعض جوانب التلاعب الاستراتيجي بالذاكرة وممارساتها الدبلوماسية خارج إطار سياقها المحلي انطلاقا من كون الذاكرة الجماعية باتت تشكل موردا مهما للدبلوماسية تتم رسملته وتجييره لتحقيق أهداف وعوائد استراتيجية خارجية.

وستعتمد هذه الورقة على بعض افتراضات نموذج" دبلوماسية الذاكرة" The diplomacy of memory model الذي طورته الباحثة كاثرين باشليتنر بجامعة سالزبورغ النمساوية واسقاطه على الحالة الإسرائيلية التي تشكل أنموذجا في الممارسة الدبلوماسية المتميزة والفعالة في استغلال قضايا الذاكرة اليهودية وعلى رأسها قضية " الهولوكوست" خاصة تجاه النخب والمجتمعات الغربية منذ لحظة التأسيس الأولى لدولة إسرائيل أو لتبرير ودعم سياساتها ومشاريعها داخليا وخارجيا.

الكلمات المفتاحية: الذاكرة، الدبلوماسية، الذنب، الاعتراف، إسرائيل، الهولوكوست.

Abstract:

This paper aims to investigate how the historical past in employed if foreign policies, and to reveal some aspects of the strategic manipulation of memory and their diplomatic practices outside the framework of their local context, based on the fact that collective memory has become an important resource for diplomacy that is capitalized and exploited to achieve external strategic goals.

The paper will rely on some assumptions of the "diplomacy of memory model" developed by researcher Catherine Bachleitner from the University of Salzburg and project it on the case of Israel, which constitutes an effective model that use the Jewish memory notably the "Holocaust" towards the elites and western to justify and support its policies and projects internally and externally.

Keywords: Memory; Diplomacy; Guilt; Innocence; Israel; Holocaust.

تمهيد:

يشكل الماضي على الدوام محلا للتنازع السياسي في حاضر الدول والمجتمعات. وتعتبر الذاكرة الجماعية لأي دولة بحكم أنها إعادة لبناء أحداث الماضي في زمن الحاضر واحدة من التيمات البحثية المستجدة في حقل العلاقات الدولية وخاصة في مجال السياسة الخارجية. وإذا كانت الأدبيات التي تعنى بالذاكرة قد أسهبت في دراسة وتحليل وظائف وأدوار الذاكرة في السياقات الداخلية للدولة، خاصة من ناحية شرعنتها للسلطة السياسية وتوفير الأساطير الضرورية والأسس العاطفية والمعيارية للأمة لإعطاء معنى لوجودها وخلق صورة ذاتية إيجابية، فإن تلك الأدبيات لازالت متواضعة في حقل العلاقات الدولية في ظل سيطرة نظريات التيار السائد، ومحدودية الدور التحليلي الذي يعطى للذاكرة في فهم وتفسير الأحداث والوقائع الدولية.

بيد أنه وفي السنوات الأخيرة؛ بدأ الاهتمام البحثي يتعاظم بخصوص وظائف وتأثيرات الذاكرة في العلاقات الدولية وعلى السلوك الخارجي للدول، ومدى انعكاسها في استراتيجيات الدول وقرارات صناع القرار. فالذاكرة الجماعية ترتبط بسلوك السياسة الخارجية للدولة إما كجزء لا يتجزأ من هويتها وعقلية صناع القرار فيها، أو كأداة فعالة لإضفاء الشرعية على القرارات والسلوكيات والأهداف الخارجية، واستغلالها بشكل نفعي لتحقيق مكاسب وعوائد استراتيجية رمزية أو مادية.

على ضوء ما سبق؛ تشكل الحالة الإسرائيلية نموذجا للممارسة الدبلوماسية الفعالة لكيفية استغلال وتوظيف الدول لرصيدها الذاكراتي وتحويله إلى مشروع ضحياتي وطني National Victimhood لتحقيق عوائد استراتيجية منه، فقد شكلت الذاكرة اليهودية مصدرا لتوليد قيم الذنب والبراءة وبث مشاعر المظلومية لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية في البدء وأهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية بعد ذلك، وهو ما لم يكن له أن يتحقق لولا تجيير قضايا الذاكرة اليهودية خاصة ما تعلق منها بقضية الهولوكوست ومعاداة السامية وتحويلها إلى رأس مال رمزي Symbolic Capital يوظف وفق استراتيجيات متنوعة تخدم مصالح وأهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية. وعليه؛ تنطلق هذه الورقة البحثية في معالجتها لهذا الموضوع من التساؤل التالي: **كيف توظف إسرائيل قضايا الذاكرة اليهودية للتلاعب الإستراتيجي واستحصال المكاسب الاقتصادية والسياسية على صعيد دولي؟.**

ولمعالجة الإشكالية المطروحة تم وضع الخطة التالية لهذه الورقة البحثية:

أولا– الذاكرة الجماعية: مقاربة معرفية

ثانيا– الدبلوماسية والذاكرة: مقاربة وسائلية

ثالثا– الحركة الصهيونية وقومنة الذاكرة التاريخية اليهودية... اختراع أساطير التأسيس

رابعا– دبلوماسية الذاكرة الإسرائيلية: مشروع ضحياتي للإبتزاز وحشد الدعم والتأييد

أولا– الذاكرة الجماعية: مقاربة معرفية

أ– في مدلول الذاكرة الجمعية

حاول أرسطو في مؤلفه De memoria etreminiscentia حول الذاكرة البقاء الغامض للماضي لدينا، مما يجعله مرئياً ومحسوساً وكأنه حاضر، مع كونه غابراً في الوقت نفسه وقد كتب في هذا الخصوص " كل شيء يسير وفق التداعيات، فكل ذكرى تستدعي الاخرى هي وصورة شيء تجذب إليها صورة أخرى عندما تقوم بين الطرفين علاقة تشابه وتعارض أو تجاور" [1].

ولقد جعل الفيلسوف الإغريقي أفلاطون المعرفة تذكرا والجهل نسيا، ومع مرور الزمن اجتماعياً وسياسياً وثقافياً فبات جائزاً الحديث عن الذاكرة الجماعية تبين أن للذاكرة مضمونا سوسيولوجيا وثقافيا وسياسيا، وحتى المعرفة ذاتها أخذت بعدا سوسيولوجيا فظهر ما يسمى سوسيولوجيا المعرفة، وقبل ذلك؛ تحدث بعض علماء الاجتماع عن العقل الجمعي ومع اتساع رقعة الحروب وتنوع أشكال الاحتلال والحماية وتطور أساليب القهر واهتمام الفلسفة بالإنسان وانقطاع التاريخ لدراسة المجتمعات بدل الأشخاص والأسر الحاكمة ، ظهرت الذاكرة الجماعية كمفهوم، وكان أول من أثر في الأبحاث الحديثة حول الذاكرة عالم الاجتماع الفرنسي موريس هالبفاكس في منتصف القرن العشرين، من خلال كتابه الذاكرة الجمعية الذي شرح فيه أن الذاكرة دائما ما يكون لها جانب اجتماعي فهي دائما مرتبطة بالمجتمع[2].

وفي هذا الصدد، اعتمدت غالبية موسوعات علم الاجتماع الغربية، في تعريفها لهذا المفهوم الجديد، على تصور هالبفاكس للتذكر الجمعي؛ إذ يعرّف قاموس علم الاجتماع الذاكرة الجمعية بأنها "مجموع التوافقات الرمزية والفعلية بين أفراد مجتمع ما، تُنتج أرضية للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد، ومن ثم تتيح

---

[1] – لوران بوتي، **الذاكرة: أسرارها وآلياتها**، ترجمة: عزالدين الخطابي،(أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2012)، ص. 23.

[2] – عواطف علي خريسان، "السلطة والهوية وتشكيل الذاكرة الجمعية"، **مجلة الإناسة وعلوم المجتمع**، العدد 06، ديسمبر 2019، ص.114.

تشـكل الجماعة الذهنية الواحدة ذات المصـلحة المشـتركة". وبهذا تكون الذاكرة الجمعية هي ذاك الإطار المُلزم للذاكرات الفردية، في حين يضـــيف معجم علم الاجتماع: "في المجتمع المتعدد ينتمي الفرد إلى مجموعات عديدة، ومن ثم فإنه يشترك في ذاكرات جمعية متنوعة[1].

إذن هي مجموعة أفكار وتجارب ومشـاعر موروف ذهني لماضـي يغذي التمثلات، يتشـارك فيها مجموعة من الإفراد ينتمون لنفس الخلفية الدينية والاقتصـــادية والثقافية، لتمثل الذاكرة معنى ينتقل من الماضـي إلى الحاضـر ويتضـمن جانب أثار واماكن ورموز وتاريخ شـفاهي على شـكل قيم تؤمن بها الجماعة وتزيد من عملية ارتباطهم . وهي تنمي الشعور لدى المواطنين بالانتماء إلى جماعة سياسية او عرقية تؤمن بالحق والواجب، وتتجلى الذاكرة أحيانا في الأوهام والأحلام وي القصـــص والملاحم البطولية والأشـــعار وفوق ذلك فهي منظومة القيم والرموز وأنماط التفكير والتعبير، ويمكن ملامســـة الذاكرة في الأماكن والمآثر المادية، وي التقاليد الشفاهية كطقوس الانتصار أو الخوف والتحصين وتستشف أيضا ي مظاهر الانغلاق الثقافي أو الانفتاح هي موجودة متى ما تطلب المشهد استدعاء المخزون المشترك ليغذي التمثلات الاجتماعية ويعبر عن امتداد الماضي ي ذاكرة الحاضر.

ب. المفهوم الهالبفاكسي للذاكرة والتأسيس للهوية المجتمعية

على النقيض مما كان سائدا من تصورات وتمثلات في عصره التي كانت تحصر فعل التذكر في الأفراد من جهة كونه عملية نفسية خالصة فحسب؛ نبه **هالبفاكس** إلى **الإطار المجتمعي للتذكر الفردي** الذي يحتل مكانا ضـــمن النحيط المجتمعي، بوصـــفه نتيجة بديهية لتفاعل الفرد مع محيطه. وفي هذا الإطار يقول هالبفاكس "**عندما نقرأ أمهات الكتب في علم النفس التي تعالج مسألة الذاكرة، ما يدهشنا أن الإنســـان فيها يظهر كائنًا معزولًا**"[2]، مضـــيفا في موضـــع آخر من كتابه **الذاكرة الجمعية: " إلا أن ذكرياتنا تبقى جمعية، ويذكرنا بها الآخرون، مع أنها أحداث عُنينا بها وحدنا، وأشـــياء رأيناها وحدنا، ذلك أننا لسنا في الحقيقة وحيدين البتة "** [3] مستخلصًا أن عملية التذكر الفردية، على الرغم من طابعها البيولوجي، لا يمكن أن تتحقق من دون إطار اجتماعي معين يلفّها. ويطلق هالبفاكس على المشـــترك

---

[1] – زهير سوكاح، "حقل "دراسات الذاكرة" في العلوم الإنسانية والاجتماعية: حضور غربي وقصور عربي"، **مجلة أوسطور**، العدد 11، كانون الثاني/ يناير 2020، ص.37.

[2] – جمال شحيد، **الذاكرة في الرواية العربية المعاصرة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2011)، ص. 145.

[3] – موريس هالبفاكس، **الذاكرة الجمعيّة**، ترجمة نسرين الزهر، (دمشق: بيت المواطن 2016)، ص. 4546.

"الذاكراتي" أو الرصـيد الجمعي من الخبرات والتجارب الفردية في إطار جماعة معينة يشـكل ما أسـماه بـ "ذاكرة جمعية"، معتبرا إياها شـرطا لا مناص عنه لوجود هذه الجماعة نفسـها، حيث أنها تؤسـس لهويتها عبر فعل التذكر الجمعي، أما النتيجة العكسية لغياب الفعل التذكري فيلخصـها بول ريكور بقوله: "حين لا نعود نحن نشـــكل جزءا من المجموعة التي تحفظ في ذاكرتها ذكرى ما، فإن ذاكرتنا الخاصـــة بنا تذبل بســـبب عدم وجود دعائم خارجية وهنا تبرز بجلاء وظيفة الذاكرة الجمعية، كما يراها هالبفاكس، وهي تأسـيس هوية "جمعية" وضـمان ديمومتها على اعتبار أن هذه الهوية المشـتركة "ماهي إلا نتيجة لتفسـير مشترك للماضي الخاص بهذه الجماعة".

بناءً على طرح هالبفاكس، فإن **الوظيفة الهوياتية** للذاكرة الجمعية لا تجعلها مرتبطة بالمجتمع الذي تعيش فيه ذاكرات الأفراد فحسـب، بل هي تعبير هوياتي عن سـياق مجتمعي وثقافي بل وحتى سـياسـي يتميز بالانتقائية والمنظورية ، ذلك أن الذاكرة الجمعية لا تستحضـر صـور طبق الأصـل للماضـي بصـفة لاهدفية، بل تقوم بإعادة بناء الماضـــي الجمعي والمشـــترك بكيفية انتقائية ووفق منظور محدد، فهي بهذا المعنى **تلبية هوياتية** لرغبات الحاضـر وتطلعات المستقبل ضـمن مجتمع ما، وهذا ما يلخصـه هالبفاكس بقوله: الذاكرة لا تقوم بإعادة إحياء الماضـــي، ببعث الماضـــي، بل تقوم بإعادة بنائه وتشـــكيله في زمن الحاضر، فالتذكر هو عملية إعادة بناء الماضي بمساعدة الحاضر[1]، ويعكس الجدول أدناه سمات ووظيفة الذاكرة الجمعية حسب تصور موريس هالبفاكس.

الجدول 01: سمات الذاكرة الجمعية ووظيفتها حسب هالبفاكس

السمات المركزية	الانتقائية والمنظورية
الوظيفة الأساسية	تأسيس هوية جمعية

المصدر: زهير سوكاح، "السياسة والذاكرة الجمعية" ، **مجلة الناقد للدراسات السياسية** ، المجلد 1، العدد 1، أكتوبر 2017 ، ص.39.

[1] – زهير سوكاح، " نظريات الذاكرة الجمعية وتطورها في ميادين العلوم الانسانية"، **مجلة Dragoman**، العدد 05، يونيو 2015، ص.128.

ثانيا– الدبلوماسية والذاكرة: مقاربة وسائلية

في واقع الأمر؛ لا يوجد في أدبيات تحليل السياسة الخارجية رصيدا معرفيا ونظريا واضحا حاول معالجة مسألة الذاكرة الجماعية في علاقتها بالسياسة الخارجية والدبلوماسية بشكل كاف، ولعل كل ما يتوفر من إسهامات لا يعدو كونه مجموعة من الافتراضات التي تم استقرائها من بعض الممارسات الذاكرتية للدول في سياساتها الخارجية وخاصة ما تعلق منها بالحالة الإسرائيلية.

ويبرز في هذا الإطار العمل الذي قدمته الباحثة كاثرين باشلايتنر من جامعة سالزبورغ النمساوية التي قدما مفهوما تحليليا أطلقت عليه «**دبلوماسية الذاكرة**" **The Diplomacy of Memory** ". وبالرغم من تواضع هذا الطرح من الناحية المعرفية فإنه يقدم بعض الافتراضات المفيدة ويحاول تغطية بعض جوانب القصور النظري في تأصيل هذه العلاقة وفهم بعض جوانب تعقيداتها في سياق العلاقات الدولية. لتوضيح العلاقة بين الذاكرة الجماعية والسلوك الدبلوماسي

يستند التصور التعريفي لمفهوم "دبلوماسية الذاكرة" على أنه نمط من السلوك الدبلوماسي الذي يستخدم من خلاله صناع القرار الصور التاريخية المبنية لأغراض السياسة الخارجية. ولذلك تعرفها باشلايتنر بأنها ذلك النهج من الممارسة الدبلوماسية الذي يوظف بعض أحداث الماضي لمجتمع ما ويتم تحويله إلى مشروع سياسي ينشر "الذنب" و"البراءة" دوليًا لتحقيق أهداف استراتيجية. وبالتالي فإن أحداث الماضي التي يعاد بناءها في هذا الإطار تتحول لمورد دبلوماسي غير تقليدي وتصبح الذاكرة الجماعية في حدّ ذاتها أداة دبلوماسية لحشد التعاطف والتأييد الدولي[1].

من المعلوم في أدبيات سياسات الذاكرة أن تاريخ أي مجتمع هي موضوع للتنافس والتنازع ما بين الفاعلين المحليين داخل الدولة، فعلى الصراعات التي تدور حول السلطة والقوة فإن ذاكرات الفواعل والجماعات تتفاعل وتتصارع مع بعضها البعض أيضا لتفرض نفسها كسردية عامة على مجتمع معين. وبالتالي فإن إخراج الذاكرة الجماعية من سياقها المحلي إلى الدولي وتحويلها لمصدر وأداة دبلوماسية فعالة يفترض وجود نسخة يصوغها الفاعلون في السياسة الخارجية عمدًا لغرض محدد في السياسة الخارجية. ولذلك يُفترض أن الجهات الفاعلة في السياسة الخارجية، في هذا النموذج، هي صانعة ما يسمى بـ "الذاكرة الرسمية" وهي تنعكس أساسا في النصوص الرسمية والخطب والوثائق الدبلوماسية.

[1] - Kathrin BACHLEITNER, "Diplomacy with Memory: How the Past Is Employed for Future Foreign Policy", **Foreign Policy Analysis**, Vol 15, n° 4, 2019, pp.496-497.

وبما أن عمل صناع السياسة الخارجية يجري حصريًا على مستوى النخبة في الوزارات والسفارات، فإن الذاكرة الرسمية في الغالب ليست موجهة نحو الجمهور المحلي. ومع ذلك، فإن النسخة الرسمية من الذاكرة المستخدمة على المستوى الدولي يتم نقلها وإنتاجها بشكل مشترك وفي بعض الأحيان يتم تحديها من قبل بعض الجماعات والفواعل في الداخل.

إن الاستخدام الدبلوماسي الرسمي للذاكرة على المسرح الدولي لتحقيق هدف دولي استراتيجي قد لا يتماشى بالضرورة دائمًا مع "الذاكرة العامة" التي يحتفظ بها المجتمع عن نفسه. 2 وبالتالي فإن **دبلوماسية الذاكرة** تتطلب من أجل نجاعتها أخذ الذاكرة العامة السائدة داخل الدولة بعين الاعتبار.

يتماشى المفهوم التحليلي لدبلوماسية الذاكرة إلى حدّ بعيد مع مفهوم " دبلوماسية العواطف "Emotional Diplomacy فالذي قدمه تود هول فبناءً على عمل عالم الإجتماع إرفنج جوفمان حول "إدارة الانطباع" Impression Management، يفهم هول اسقاط العواطف على المسرح الدولي كأداء فريق دبلوماسي يشكل استراتيجية بديلة للدبلوماسية التقليدية ويقترح أنه يمكن للدول أيضًا استخدام إسقاط العواطف The Projection of Emotions كأداة استراتيجية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية[1].

ويتأتى هذا المسعى عن طريق فبركة صورة عاطفية Emotional Image معينة للآخرين عن عمد. لكن هذا لا يعني أن دبلوماسية الذاكرة تحركها اعتبارات أخلاقية ناشئة عن الماضي، أو موجهة نحو الحقيقة التاريخية. بل على العكس من ذلك، فإن السلوك الدبلوماسي القائم على الذاكرة ـــ على الرغم من استخدام الذاكرة أداة "غير تقليدية" لتحقيق أهدافه ـــــ يحتفظ بالطبيعة الهادفة للسياسة الخارجية، وبالتالي يمكن وصفه بأنه استراتيجية مفيدة موجهة في المقام الأول نحو هدف دولي محدد.

بناءً على ما سبق يمكن القول؛ هي ذلك النشاط الدبلوماسي الهادف والمنسق الذي يستند إلى سردية ذاكرتية رسمية يتم صناعتها وتوجيها نحو الخارج عبر إسقاط صور عاطفية محددة لاستثارة مشاعر الذنب والبراءة لتحقيق عائد استراتيجي معين بالاعتماد على استراتيجيات ووسائل غير تقليدية.

ولتعزيز وتقوية المقاربة الوسائلية المطروحة وتغطية جوانب القصور فيها ستعتمد هذه الورقة البحثية على الطرح النظري لكل من المؤرخ الفرنسي بيير نورا Pierre Nora وبول ريكور Paul Ricoeur حول الذاكرة الجماعية ووظائفها.

[1] - Todd H. HALL, **Emotional Diplomacy: Official Emotion on the International Stage.** (Ithaca and London: Cornell University Press, 2015), p.17.

لقد احتفى بيير نورا بالمفهوم الهالبفاكسي للذاكرة الجمعية حينما اعتبر أنها " ما يتبقى من الماضي في الحياة التي تعيشها المجموعات، أو ما تفعله هذه المجموعات بالماضي"[1]. إلا أنه في الوقت ذاته أكد على أنه لم تعد هنالك إمكانية، في عصرنا الحالي لحضور الذاكرة الجمعية، بقوله في جملته الشهيرة: "**كثُر الحديث في عصرنا هذا عن الذاكرة الجمعية، وهذا مرده أصلٌ إلى غيابها المطلق، أي لم يعد هنالك وجود لشيء يحمل هذا الاسم**". وعلى هذا الأساس ركّز نورا في تحليله **للوظيفة الهوياتية** للتذكر الجمعي على ما اعتبره البديل الحسي من الذاكرة الجمعية، أي ما سماه "أماكن الذاكرة " Les Lieux de Mémoire التي تشمل، في نظره: فضاءات جغرافية ومبانيَ عمرانية ونصبًا تذكارية وأعمالً فنية، وكذلك شخصيات تاريخية، وأيامًا تذكارية، ومؤلفات ونشاطات رمزية.

ولتوضيح فكرته، يتحدث نورا عن **ثلاثة أبعاد محورية** تجعل من الشيء الملموس، أو المفهوم المجرد، مكانًا ذاكريًا، هي: **البعد المادي، والبعد الوظيفي، والبعد الرمزي.** والبعد المادي لأماكن الذاكرة لا يُحيل بالضرورة على اقتصار هذه الأماكن على كل ما هو مادي وملموس وذو طبيعة مادية فحسب، مثل البنايات أو اللوحات الفنية أو المؤلفات وغيرها. فأحداث تاريخية، أو دقائق صمت لإحياء ذكرى شخص ميت، تتوفر أيضًا على بعد مادي جليّ؛ لأنها، بحسبه، عبارة عن مقطع مادي من فترات ووحدات الزمن. كل هذه الموضوعات تمتلك بعدًا وظيفيًا، بمعنى أنها تُحقّق وظيفة محددة ضمن المنظومة الاجتماعية. ويجب على هذه الموضوعات أيضًا، لكي ترتقي إلى مصاف أماكن الذاكرة، أن تكون حاملة لمعنى رمزي، وهذا يظهر جليًا حينما تنتقل، مثلً، ممارسات أو أفعال معينة إلى طقوس محاطة بهالة رمزية، فعبر هذا الارتقاء الرمزي وحده تصير هذه الموضوعات حاملة للطبيعة الجمعية – الحضارية نفسها التي تمتلكها أماكن الذاكرة في مجتمع ما.

بدوره؛ انتصر بول ريكور لنظرية هالبفاكس حول البعد الجمعي للذاكرة، وإطاراتها المجتمعية في كتابه الذاكرة، التاريخ، النسيان la mémoire, l'histoire et l'oublie ففي هذا الكتاب يقتفي أثر الذاكرة في المقاربات الغربية، انطلاقًا من فلسفة الذاكرة اليونانية، ووصولً إلى سوسيولوجيا الذاكرة الحديثة، مُنتصرًا أيضًا، في نهاية المطاف، ، بقوله: "إننا ندين بالقرار الفكري الجريء الذي تمثل في أنه نسب الذاكرة إلى

[1] - جاك لوغوف، **التاريخ والذاكرة**، ترجمة جمال شحيد، (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة ترجمان، ص 162.

كيان جماعي، يسـميه المجموعة أو المجتمع"[1].ومثل هالبفاكس، شـدد ريكور على التداخل الوظيفي بين البعدين الجمعي والفردي للظاهرة الذاكرية، وهو تداخل يفضـي إلى **التأسـيس المسـتمر للهوية عبر فعل التذكر**[2].

ويتوسـع ريكور فيما يعتبره "سـوء الاسـتعمال" للذاكرة من طرف السـلطة، حيث يعرَفه على أنه: "تلاعب مقصود للذاكرة وللنسيان يقوم به من يملكون السلطة " والنتيجة هي ذاكرة يسميها ريكور بـ "**الذاكرة المتلاعب بها**" ، بمعنى أنها "ذاكرة أداتية، أي عوملت كأداة" [3] بحسـب تعبيره . ويمضـي ريكور إلى مناقشة العامل الذي يدفع أي نظام سياسي بغض النظر عن طبيعته (ديمقراطيا أم ديكتاتوريا) إلى توظيف الذاكرة كأداة لشرعنة أصله وتبرير استمراره كسلطة مفروضة ضمن سياق مجتمعي ما، وهي الأيدولوجيا، حيث يعتبرها عاملا متدخلا في "التلاعبات بالذاكرة" [4] ، سـواء أكانت هذه الإيديولوجيا علنية أم خفية، معتبرا أن وظيفتها التأسيسية هي "تبرير نسق نظام أو سلطة" فهي "تهدف إلى إضفاء الشرعية على سلطة النظام أو الحكم" [5].

ثالثا– الحركة الصهيونية وقومنة الذاكرة التاريخية اليهودية... اختراع أساطير التأسيس

في حقيقة الأمر؛ يعترض الباحثين في مسائل وقضايا الذاكرة بشكل عام مسألة التحقيب الزمني لتاريخ الشـعوب، فبما أن لكل أمة أسـاطيرها التاريخية فإنه يصـعب من الناحية العملية في البحوث التاريخية وبحوث الذاكرة تحديد بدايات الذاكرة لأي شعب. وفي تناول الحالة الإسرائيلية يتعرضنا سؤال جوهري مؤداه: متى بدأت الذاكرة الإسـرائيلية؟، وهل هي ذاكرة واحدة أم ذاكرات متعددة؟. يجيب عن هذا السؤال في جزء منه المؤرخ الإسرائيلي توم سيغف بالقول أن " الذاكرة الإسرائيلية بدأت مع بداية الانتداب البريطاني على فلسطين سنة 1917م من ناحية ارتباطها بالأرض، أما من ناحية ارتباطها بالتاريخ فهي تعود إلى زمن خروج اليهود من مصر" [6].

---

[1] – بول ريكور، **الذاكرة، التاريخ، النسـيان**، ترجمة وتقديم وتعليق جورج زيناتي، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009)، ص. 189.

[2] – المرجع السابق، ص191.

[3] – بول ريكور، مرجع سابق، ص. 136.

[4] – المرجع السابق، ص.139.

[5] – المرجع السابق، ص.140..

[6] – بلال ضاهر، " الصحافي والمؤرخ الإسرائيلي د. توم سيغف : !الذاكرة الإسرائيلية تبدأ من العام 1917؛ نريد أن نكون دولة يهودية وديمقراطية وهذا غير ممكن"، **مجلة قضايا إسرائيلية**، ص. 77.

أما فيما يتعلق بالشق الثاني من السؤال فتحيلنا أدبيات الذاكرة إلى أن ذاكرة أي شعب ليست هي موضوع تنازع دائم بين الأفراد والجماعات، فلكل طرف سرديته الخاصة للتاريخ وتأويله لمعان أحداث الماضي الخاص به. ولعل ما يجعل من الحالة الإسرائيلية ذات خصوصية فريدة من نوعها في هذا السياق أن هاته الذاكرة لا تستند لقومية يهودية واحدة مستقرة على إقليم جغرافي محدد وبماض ممتد دون انقطاع، ناهيك عن أن فكرة وجود شعب يهودي في حدّ ذاتها كانت ولا زالت مسألة خلاف وجدل حتى داخل أوساط الباحثين الإسرائيليين، إذ يقول الباحث شلومو ساند لم يظهر «الشعب اليهودي» فجأة، ولم يظهر المصطلح هكذا فجأة. لقد اخترع هذا الشعب، كما اخترعت الأرض. فمن خلال تفكيكه للدعائم التاريخية للاهوت اليهودي التقليدي يرى ساند أنه ليس ممكناً من الناحية العملية أن يعود جميع اليهود في العالم إلى التائهين مع موسى، وهو يفسّر ذلك بأسانيد أركيولوجية، ولا يكتفي بتخيّل المستحيل. إسرائيل التي نعرفها اليوم، أو إسرائيل «الصهيونية»، ليست إسرائيل التوراتية[1].

لقد لعبت الحركة الصهيونية دورا مفصليا في تاريخ اليهود، فالكيان السياسي القائم اليوم على أرض فلسطين هو صنيعتها، فقد عملت هذه الحركة الأيديلوجية السياسية التي ظهرت أواخر القرن 19م داخل التجمعات اليهودية في وسط وشرق أوروبا، وقامت على فكرة إيجاد كيانٍ سياسي (دولة) تنهي حالة التيه التي يعيشها اليهود منذ إخضاعهم من قبل المملكة الآشورية، وفق المعتقدات التلمودية، وتسمح بعودة الشعب اليهودي إلى الوطن أو الأرض الموعودة فلسطين.

وعليه لا يمكن تناول دور وتأثير الذاكرة في السياسة الخارجية الإسرائيلية وفي الممارسة الدبلوماسية من دون التطرق إلى جذور وأبعاد الممارسة الصهيونية في إنتاج سردية التأسيس من منظار ذاكراتي. لقد احتاجت هذه الحركة لتشكيل ذاكرة جماعية لليهود لادعاء الحق على فلسطين وإبقاء الوعي العام لليهود في حالة من التذكر الدائم كنقطة استقطاب للمشاعر الوطنية. وقد رفعت الصهيونية منذ بداية أيامها مزمار داود" لتنسني يميني إذا نسيتك يا أورشليم " شعارا لها ورسخته في وجدان الجماهير اليهودية [2].

لقد ارتكزت السردية الصهيونية في بناء الذاكرة القومية التاريخية لليهود على "نفي المنفى "وما يتصل به من مفاهيم "العودة إلى الأرض" "والعودة إلى التاريخ "؛ حيث تشكل هذه التعبيرات الثلاث الركائز التذكرية

---

[1] – أحمد محسن، "شلومو ساند والشعب اليهودي: ذاكرة زُرعت عكس تاريخها"، **جريدة الأخبار اللبنانية**، تاريخ النشر: الجمعة 30 كانون الأول 2016، متوفر على الرابط التالي: https://al-akhbar.com/Literature_Arts/234666

[2] – رشاد عبدالله الشامي، **الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة 122، ص166.

الأساسية للسردية الأسطورية التأسيسية الصهيونية [1]،التي تؤسس لبناء اجتماعي قومي لليهود، أي تحويل اليهود من حالة الشتات إلى حالة يكونون فيها شعبًا قوميًا ذا سيادة، يمتلك إقليمًا جغرافيًا محددًا، ليكون قادرًا على تقرير مصيره، مسؤولًا عن وجوده .

يشير غابرييل بيتربيرغ في كتابه "المفاهيم الصهيونية للعودة، أساطير وسياسات ودراسات إسرائيلية "إلى أن هذه التعبيرات الثلاث متشابكة في الرواية الصهيونية الرسمية على نحو لا انفكاك منه، وعن المعاني ذات الدلالات الوظيفية السياسية والأيديولوجية يشير بيتربرغ إلى أن التعبير الأول "نفي المنفى "يدلل على الاستمرارية بين ماض قديم وجدت فيه سيادة يهودية على فلسطين، وحاضر يتجدد فيه إعادة استيطان فلسطين، وهي مستمدة من فرضية مسلم بها منذ الأزل :كان اليهود يشكلون أمة ذات إقليم ترابي، في حين يُكمل التعبير الثاني للأسطورة التعبير الأول، فيشكل استرجاع الشعب لبيته وعدًا بإطلاق عملية تطبيع الوجود اليهودي، ويشكل المكان المخصص لتحقيق "الخروج "مكان القصة التوراتية على النحو الذي فصلته المسيحية البروتستانتية، أما التعبير الثالث فعودة اليهودية إلى التاريخ يعني عودتها إلى أرض فلسطين، وانضمامها ثانيا للشعوب المتحضرة متغلبة في ذلك على خنوعها السلبي في المنفى [2].

يمكن الجزم بأن ساند يلاقي، في مكان ما، الكاتب الفرنسي الشهير، روجيه غارودي، بل ويتفوق عليه في الناحية المنهجية، بحيث يخصص الجزء الثالث من الكتاب بأسره لتفنيد الأساطير الإسرائيليّة، وفحصها عبر منهج جاك دريدا تفكيكاً. فإن كان غارودي أيديولوجياً، فإن ساند ينحاز إلى المنهج الأكاديمي، وتقوده الخلاصات إلى أن هذه الأساطير تجتمع كلها لتأسيس أسطورة كبيرة، هي أسطورة شعب يهودي، كما يسمّيه ساند بالعبرية الحديثة.

لقد استجمعت الحركة الصهيونية الذاكرات اليهودية المختلفة واختزلتها في ذاكرة اليهود الأوربيين الأشكيناز لتصوغ ذاكرة جماعية تهدف أساسا لخدمة مشروعها الإحلالي الاستيطاني بفلسطين وتأسيس الكيان الإسرائيلي، وبالتالي فقد لعبت الذاكرة لعبت الذاكرة في البدء دورا تأسيسيا من خلال اختراع أساطير حول القومية اليهودية وقد مارست في ذلك انتقائية شديدة لأحداث من الماضي اليهودي من خلال ممارسة سياسة نسيان واضحة لذاكرة يهود الشرق المزداحيم.

رابعا– دبلوماسية الذاكرة الإسرائيلية: مشروع ضحياتي للإبتزاز وحشد الدعم والتأييد

---

[1] – غابرييل بيتربيرغ، **المفاهيم الصهيونية للعودة: أساطير وسياسات ودراسات إسرائيلية**، ترجمة:سلافة حجاوي. (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، 2009)، ص 120.

[2] – آلاء عابد، " الذاكرة والنسيان وقومنة الهوية اليهودية"، إسطنبول، **مركز برق للأبحاث**، 2017، ص05.

تعتبر الحالة الإسرائيلية نموذجا في الممارسة الدبلوماسية الناجعة للذاكرة في السياسة الخارجية، فحتى قبل قيام كيان سنة 1948م، كانت الذاكرة اليهودية مصدرا مهما في استراتيجية عمل الحركة وتحركها من أجل إقناع اليهود بفكرة الأرض الموعودة وحشد الدعم الغربي خصوصا نحو هدف انشاء وطن قومي لليهود لحل مشكلتهم التي كانت تعاني منها أوربا آنذاك. وبينما ارتكزت سردية الذاكرة الصهيونية على فكرة المظلومية التاريخية لليهود وخاصة الأوربيين، فإن الذاكرة الإسرائيلية استطاعت استيعاب الأحداث التاريخية الجديدة لليهود وبلورتها في إطار مشروع سياسي بعيد المدى تم توظيفه واستغلاله بشكل منقطع النظير. وتستهدف دبلوماسية الذاكرة في مجملها عدد من البيئات أهمها:

- يهود الشتات الذين ما زالوا منتشرين في عدد من الدول وخاصة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية؛
- النخب الرسمية والمثقفة في المجتمعات الغربية؛
- المواطنون العاديون وخاصة في البلدان الأوربية والولايات المتحدة.

أ. الهولوكوست في قلب المشروع الضحياتي الإسرائيلي

تقول الباحثة الإسرائيلية إرييلا أزولي والباحث آدي أوفير في "تاريخ ما بعد الهولوكوست"، وبحثا عما تعنيه كلمة نحن بالنسبة للساسة الإسرائيليين اليوم " نحن آخر بقعة في أوربا ما زال فيها ماضي النازية له فائدة، فدولة إسرائيل حولت إبادة يهود أوربا إلى ملكية قومية ورأس مال رمزي.[1]

وتعدُ الهولوكوست في قاموس السياسة الإسرائيلية الحديثة من المقدسات أو التابوهات، أي من المحرمات التي لا يجوز لأحد التشكيك فيها أو التقليل من قيمتها، وهي كما هو معروف تعني الإبادة الجماعية التي تعرض لها اليهود على يد النازيين أبان الحرب العالمية الثانية 1939-1945(1)، وتعتبر هذه المأساة – سواء كانت حقيقية أو مبالغ فيها على الأقل- حجر الزاوية في المشروع الضحياتي الإسرائيلي ومصدرا مهما من مصادر الإبتزاز المالي والدبلوماسي وحشد الدعم والتأييد الخارجي للدبلوماسية الإسرائيلية خاصة بعد نشوء الكيان وقد جرى تجيير أحداثها لخدمة المشروع الإسرائيلي بشكل لافت.

- **تدويل وتعويم الهولوكوست؛ انتاج رأس المال الرمزي**

ارتكزت دبلوماسية الذاكرة الإسرائيلية بعد نشوء الكيان على فكرة الاستغلال الأقصى لأحداث الهولوكوست واستحصال أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والاقتصادية منها وتشكيل رأس مال رمزي

[1] – زيجمونت بومان، زيجمونت بومان، **الحداثة والهولوكست**، ترجمة : حجاج أو جبر ودينا رمضان (القاهرة :مدارات للأبحاث والنشر، 2014)، ص351.

يضمن للكيان مكانة خاصة على الصعيد الدولي،.وقد اعتمدت في ذلك على **استزراع أماكن الذاكرة الخاصة بالهولوكوست بغرض** تدويل وتعويم عقدة الذنب والبراءة والمظلومية اليهودية عبر العالم بالاستناد إلى أحداث الهولوكوست من خلال تأسيس المتاحف والنصب التذكارية المخلدة لهذا الحدث. وتشير قاعدة البيانات الرقمية حول "الآثار التذكارية للهولوكوست" التي أنشأت بشراكة بين الجامعة العبرية في القدس؛ جامعة ميامي، ومركز المسح الدولي للآثار اليهودية، بنيويورك. إلى أن العدد الإجمالي للنصب التذكارية للهولوكوست في العالم غير معروف، لكن فريق المشروع يقدر أنه قد يكون أكثر من 10000 نصب حول العالم، وما يفوق 65 متحف عبر العالم[1].

لقد نجحت الدبلوماسية الإسرائيلية مسنودة بالحركة الصهيونية العالمية في تدويل مسألة الهولوكوست عبر إدراج اليوم العالمي للهولوكوست 27 جانفي من كل سنة في الأمم المتحدة كيوم عالمي لاستذكار الهولوكوست، وتم إنشاء برنامج المحرقة والأمم المتحدة للتوعية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 7/60، بهدف تعبئة المجتمع المدني لإحياء ذكرى المحرقة والتثقيف بشأنها، من أجل المساعدة على منع أعمال الإبادة الجماعية في المستقبل، كما أنشأ البرنامج شبكة عالمية من الشركاء وقام بتطوير مبادرات متنوعة بما في ذلك الموارد التعليمية وبرامج التطوير المهني وحلقات النقاش والمعارض[2].

بالموازاة مع ذلك أنشأت إسرائيل في 1953 بموجب قرار الكنيست مؤسسة ياد ڤاشيم كمركز أبحاث عالمي في أحداث الهولوكوســـت ولتخليد ذكر ضـــحاياها، وهو عبارة عن مجمع يحتوي على متاحف ومعارض، معاهد التعليم والأبحاث ولأنصـــاب التذكارية. ومن دائرات المركز: متحف يعرض أحداث الهولوكوست، أبرز الوثائق والصور التاريخية، أفلام تاريخية وأفلام تعرض شهادات عيان، أرشيف يشمل 62 مليون وثيقة تاريخية و300 ألف صور متعلقة بأحداث الهولوكوست تم جمعها منذ إنشاء المؤسسة، مكتبة تشـــمل على 112 ألف من الكتب والمجلات بلغات مختلفة، مدرســـة خاصـــة بتعليم أحداث الهولوكوست وتداعياته، معهد أبحاث دولي، دار لنشر أبحاث والعديد من الأنصاب لإحياء ذكر ضحايا النازيين[3].

كما نجحت إســرائيل في تشــكيل التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوســت IHRA كهيئة دولية حكومية هدفه وضع دعم القادة السياسيين والاجتماعيين وراء الحاجة إلى تعليم الهولوكوست وتذكّره على

---

[1] - Israel Science and Technology Directory , https://www.science.co.il/jewish/Holocaust-museums.php

[2] - United Nations," Outreach Programme on the Holocaust", available at: https://www.un.org/en/holocaustremembrance

[3] - Fangqing Lu, "Museum architecture as spatial storytelling of historical time: Manifesting a primary example of Jewish space in Yad Vashem Holocaust History Museum", **Frontiers of Architectural Research**, Vol 6, N°4, December 2017, p.445.

الصـعيدين الوطني والدولي. وقد بدأ هذا التحالف في عام 1998 من قِبل رئيس الوزراء السـويدي غوران بيرسون، وانطلق بصفة رسمية بمناسبة المنتدى الدولي بشأن الهولوكوست الذي عُقد في استكهولم في كانون الثاني/ يناير 2000، ويضـم التحالف حالياً 31 بلداً عضـواً، و11 بلداً مراقباً و7 شـركاء دوليين دائمين، يعملون معاً لتعزيز تنفيذ السياسات والبرامج الوطنية دعماً لتعليم الهولوكوست، وتذكّره، وأبحاثه. وتتولى تمثيل الدول الأعضـاء وفود وطنية مؤلفة من دبلوماسيين، وموظفي وزارات التربية والتعليم وخبراء يمثلون مختلف المنظمات المعنية بالهولوكوست[1].

- **الهولوكوست "صناعة" استخدمت من أجل الابتزاز المالي لألمانيا وأوروبا**

تناولت العديد من الكتابات التاريخية مسألة الهولوكوست وشككت في صدقيتها أو المبالغة فيها على الأقل وبحثت في جوانب توظيفها الايديولوجي والسياسي الصهيوني والإسرائيلي. ومن تلك الكتابات ما قدمه روجي جارودي في كتابه " الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية" والمؤرخ أيرفنج وكذلك المفكر الأمريكي اليهودي نورمان فنكلشتين في مؤلفه " صناعة الهولوكوست" . ويؤكد هذا الاتجاه من الكتابات على أن الهولوكوست "صناعة" استخدمت من قبل الصهيونية من أجل ابتزاز مليارات الدولارات من المانيا وأوروبا لمساعدتها في مشروعها الإحلالي بفلسطين واسغلتها إسرائيل لتنمية وتطوير اقتصادها الوطني وبناء جيشها.

ففي ما يتعلق بالجانب الأمريكي؛ بدأت المسـاعدات العسـكرية الأميركية لإسـرائيل عام 1949، وبلغت ملايين الدولارات، ولكن التعاون العسـكري بينهما بدأ فعليا في 1952 بتوقيعهما اتفاقا للدعم اللوجستي الثنائي تلاه اتفاق حول تعاونهما السياسي والأمني.

ومنذ 1958 بدأت إسـرائيل بتلقي مسـاعدات أمنية وعسـكرية أميركية أصـبحت دائمة بعد حرب 1967، وذلك عقب إنهاء فرنسـا علاقاتها الأمنية مع إسرائيل، ووصـلت ذروة المسـاعدات الأميركية بعد اتفاق السلام مع مصر في 1979.

تشـكل المسـاعدات الأميركية لإسـرائيل 55% من جميع المسـاعدات الأميركية للعالم، وبلغت منذ عام 1948 قرابة 130 مليار دولار، وتفيد تقديرات أخرى بأنها وصـلت إلى 270 مليار دولار، وأقرت الولايات المتحدة حزمة مساعدات لإسرائيل لأعوام 2019–2028 بقيمة 38 مليار دولار، وتشمل تمويل مشاريع عسكرية مشتركة للحماية من الصواريخ. وتمثل المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل 18%

[1] – ناجح شـاهين، "إحياء ذكرى الهولوكوسـت في إسـرائيل"، 2020 / 1 /، **موقع الحوار المتمدن**، متوفر على الرابط التالي: https://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=663088&t=4

من الميزانية العسكرية للأخيرة، وبموجبها تشتري أسلحة بقيمة 815 مليون دولار سنويا، وتخصص 500 مليون دولار لتعزيز الدفاعات الصاروخية، بما فيها القبة الحديدية[1].

أما الجانب الأكبر من توظيف الذاكرة الإسرائيلية في الابتزاز المالي واستدراره فقد كان ولازال مع الطرف الألماني، حيث كان **لاتفاقية لوكسمبورغ** التي وقعها الطرفان سنة 1952م تأثير كبير في النهوض بالاقتصاد الإسرائيلي. ففي تعليق لعساف رازين أستاذ الاقتصاد في جامعة تل أبيب قال" إن المساعدات الألمانية كانت المصدر الرئيس للمساعدات الخارجية التي حصلت عليها إسرائيل خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، وقد أثّرت بالاقتصاد الإسرائيلي بشكل واضح" [2].

لقد كان الحديث عند توقيع اتفاق التعويضات الألمانية الأول يدور حول 846 مليون دولار، لكن وقبيل انتهاء فترة الاتفاق في 28 ماي 1965، أعلن ناطق بلسان المستشار الألماني أن إسرائيل حصلت حتى ذلك التاريخ على مبلغ ستة مليارا و887 مليون دولار من أصل 11 مليارًا و 287 مليون دولار ستدفع في النهاية. ومع دخول اتفاق التعويضات الألمانية حيز التنفيذ عاد الناتج المحلي الإسرائيلي للتزايد بوتيرة عالية بعد أن كان قد حقق نتائج سلبية في عام 1953، وهو العام الذي بدأ في نصفه الثاني التنفيذ العملي للاتفاق. ولذا، لم تكن مصادفة عودة الناتج المحلي إلى التدني الشديد في عام 1966، وهو العام التالي لانتهاء العمل بالاتفاق في 1965م [3].

فضلًا عن اتفاق عام 1952، وقعت ألمانيا وإسرائيل، اتفاق آخر سنة 1953، وبدأ سريان مفعوله سنة 1954، وهو الأهم سواء لمدة سريانه أو لحجم المبالغ التي تدفقت بموجبه، فقد تلقت إسرائيل من ألمانيا خلال الفترة 1953– 2002، وبموجب الاتفاقين المذكورين 19 مليار و335 مليون دولار، وهذا المبلغ يساوي 23 ضعف الرقم الأصلي للتعويضات كما أقره اتفاق التعويضات سنة 1952.

ولم تتسلم إسرائيل التعويضات الألمانية نقدًا فقط، بل في شكل مشتريات من البضائع الألمانية والأجنبية، على مدار 12 عامًا، هي مدة تنفيذ الاتفاق، وقد تم قبول 80% من الاتفاق في صورة شحنات من سلع رأسمالية من جميع الأنواع.كما شملت «التعويضات الألمانية» أيضًا، معونات عسكرية، حيث اعتمدت إسرائيل على المعونات العسكرية الألمانية خلال الخمسينيات والستينيات، وهي المساعدات التي

---

[1] – عدنان أبو عامر، "المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل.. حقائق وأرقام"، تاريخ النشر: 2021/04/12، **موقع الجزيرة**، متوفر على الرابط التالي: https://shorturl.at/dex03

[2] – محمد عزيز ربيع، المصدر السابق، ص127.

[3] – أحمد بلال، "كيف أثرت التعويضات الألمانية على الاقتصاد الإسرائيلي : عقدة الذنب تبيض ذهبًا"، **موقع إسرائيل الآن**، تاريخ النشر: 2019/02/16، متوفر على الرابط التالي: https://shorturl.at/gjKLU

قامت ألمانيا بموجبها بتمويل شراء إسرائيل لأسلحة أمريكية، مثل ما حدث في عام 1963 حينما قدمت ألمانيا 60 مليون دولار لتمويل شراء صفقة دبابات أمريكية الصنع لإسرائيل.

إلى جانب اتفاقية لوكسمبورج التي أقرت التعويضات الألمانية التي تقدمها ألمانيا لإسرائيل الدولة، تم توقيع اتفاق «تعويضات» آخر للأفراد، وسرى مفعول هذا الاتفاق في عام 1954، ومازال ساريًا. ويقول الدكتور عبد الوهاب المسيري، في موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية إن التعويضات الألمانية للأفراد تبلغ ما بين 700: 900 مليون دولار سنوياً[1].

ب. معاداة السامية في دبلوماسية الذاكرة الإسرائيلية ...مصدر لإنتاج المعايير السلوكية

يرتبط مصطلح "معاداة السامية" " Anti-semitism " بالكاتب الألماني ويلهيلم مار Wilhelm Marr والذي طرحه سنة 1879، خلال المناقشات في ألمانيا في تلك الفترة حول الاندماج في المجتمع الألماني من قبل الأقليات المختلفة وخصوصاً اليهود، وبالرغم من أن السامية –كعرقية– تشمل أعراقاً أخرى غير اليهود، إلا أن المصطلح ارتبط بـ"كراهية اليهود" تحديداً، وتزايد هذا التوجه في القرون الوسطى في الدول المسيحية وصولاً إلى القضية الشهيرة الخاصة بالضابط اليهودي الفرنسي ألفرد دريفوس Alfred Dreyfus سنة 1894، ثم المرحلة النازية قبيل الحرب العالمية الثانية[2].

وتشكّل معاداة السامية أساس خطاب المظلومية الذي يتبنّاه اليهود حول العالم. استحدث المؤرّخ اليهودي الأمريكي سالو بارون تعبير "بكائية التاريخ اليهودي"، الذي يصف التاريخ اليهودي باعتباره سلسلةً لا نهائية من معاداة السامية والاضطهاد والتمييز والقمع والتعذيب التي طالت اليهود، بلغت ذروتها في الهولوكوست[3].

وفي الوقت الحالي تبنت الولايات المتحدة، ومعها ثلاثون دولة، التعريف الإجرائي لمعاداة السامية الذي نشره مركز مراقبة العنصرية وكراهية الأجانب الأوروبي سنة 2016، مستنداً إلى تعريف "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست The International Holocaust Remembrance Alliance"، وينص هذا التعريف لمعاداة السامية على أن "معاداة السامية هي نظرة معينة لليهود، والتي يمكن وسمها بكراهية

---

[1] – محمد إسماعيل، المرجع السابق ، ص209.

[2]– وليد عبد الحي، "استراتيجية التوظيف الإسرائيلي لـ"معاداة السامية""، ورقة علمية، **مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات**، أكتوبر 2021، ص .02.

[3] – آفي شلايم، "الذاكرة الحية ليهودي عربي مُنبتّ عن بغداد"، **موقع أوريان 21**، متوفر على الرابط التالي: https://orientxxi.info/lu-vu-entendu/article6650

لليهود، وكل المظاهر الخطابية والجسـدية لمعاداة السـامية الموجهة نحو اليهود أو غير اليهود و/أو ممتلكاتهم أو تجاه مؤسسات المجتمع اليهودي ومرافقه الدينية".[1]

لقد بني هذا المفهوم على أسـاس فكرة " المظلومية التاريخية لليهود" وتحول إلى قاعدة معيارية يتم على أساسها تقييم سلوكيات ومواقف النخب والأفراد في الغرب تجاه إسرائيل وسياساتها الإقليمية والدولية، وهو ما تجلى في وضع اليونسكو، بمشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دليل سياسات تحت عنوان "درء معاداة السامية من خلال التعليم ـــ توجيهات لواضعي السياسات"، الذي أُطلق في 4 حزيران/ يونيو 2018 بمقر اليونسكو. ويقترح دليل السياسات طرقاً محددة لدرء معاداة السامية من خلال التعليم، وذلك في إطار حقوق الإنسان. كما أنه يزود واضعي السياسات بوسائل وإرشادات لضمان أن تعزز النظم التعليمية قدرة الشباب على الصمود في وجه الأفكار والإيديولوجيات المعادية للسامية وجميع أشكال عدم التسامح والتمييز[2].

وقد جرى استغلال وتوظيف إسرائيل في دبلوماسيتها لهذا الشعار من أجل عدد من الأهداف والغايات الإستراتيجية أهمها:

– **تشجيع الهجرة اليهودية لإسرائيل:** فطبقاً لأرقام الوكالة اليهودية هناك علاقة واضحة بين نسبة الهجرة إلى "إسرائيل" ونسبة "النشاطات العنيفة أو غير العنيفة" التي يتم تصنيفها على أنها مؤشر على نزعة معاداة السامية، وللتدليل على هذه العلاقة نقدم مثالاً على ما أشارت له الوكالة عن أن ما مجموعه 9,880 يهودياً هاجر من أوروبا الغربية إلى "إسرائيل" سنة 2015، وكان نحو 8 آلاف منهم من فرنسا، وهي السنة التي تصفها المراجع اليهودية بأنها الأسوأ في تنامي نزعة معاداة السامية، خصوصاً في فرنسا التي تضم ثالث أكبر تجمع يهودي في العالم بعد "إسرائيل" والولايات المتحدة[3].

– **تعزيز الحس القومي اليهودي:** كثيراً ما يتم استخدام تعبير السامية لتأكيد الهوية القومية لليهود، خصوصاً غير المتدينين منهم، فالعلماني اليهودي في أوروبا أكثر تقبلاً لفكرة "العرق السامي" لأنها تكثف المضمون القومي على حساب المضمون الديني الذي ليس له المكانة نفسها في المنظومة المعرفية لهذا العلماني[4].

---

[1] – وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص.03.

[2] – منظمة اليونسكو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، **التصدي لمعاداة السامية من خلال التعليم: إرشادات لواضعي السياسات**، 2019، متوفر على الرابط التالي: https://ar.unesco.org/preventing-violent-extremism/education/antisemitism

[3] – وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص04.

[4] – المرجع نفسه، ص10.

– **إثارة يهود الخارج لاستمرار دعم "إسرائيل" مادياً ومعنوياً:** حيث تسعى "إسرائيل" إلى توظيف وقائع معاداة السامية لإعادة تعزيز الترابط بين يهود الخارج و"إسرائيل"، خصوصاً في الولايات المتحدة كما ذكرنا سابقاً، فمعلوم أن نسبة انتقاد يهود الولايات المتحدة للسياسات الإسرائيلية تتزايد، وهو أمر لا تراه "إسرائيل" إيجابياً، لكن معاداة السامية ستشد هذا الجمهور اليهودي ثانية لـ"إسرائيل" .

– **ردع نقاد السياسات الإسرائيلية في المجتمع الدولي:** وخاصة حينما ا تزايد التعاطف مع الفلسطينيين، وأدركت "إسرائيل" خطورة ذلك، لذا بدأت في توظيف معاداة السامية من خلال ربط "الهجمات على اليهود أو معابدهم" بالفلسطينيين أو مؤيديهم من الجماعات الأوروبية لحقوق الإنسان أو غيرها خصوصاً الحركات الإسلامية، بغض النظر عن مدى توفر الأدلة على هذا الادعاء.

ويمكن توضيح الفكرة السابقة ببعض الأمثلة؛ فقد أدى القتال الذي نشب بين المقاومة و"إسرائيل" في أيار/ مايو 2021 إلى زيادة التوترات في الولايات المتحدة بين مؤيدي "إسرائيل" وأنصار الفلسطينيين، الأمر الذي دفع رابطة مكافحة التشهير Anti-Defamation League—وهي منظمة يهودية دولية مقرها نيويورك—إلى الإشارة بأنها شهدت "تصاعداً خطيراً وجذرياً" في جرائم الكراهية المعادية للسامية منذ اندلاع الصراع[1]

الخاتمة

مثلاً لم تدفع ألمانيا أية تعويضات لروسيا أو بولندا، ولم تدفع اليابان أي شيء لتعويض الصين عن جرائم الإبادة الوحشية والاغتصاب والتنكيل الذي قامت به قواتها في السياق ذاته. فقط تم تحويل الجرائم المتصلة باليهود إلى علامة مسجلة تحمل اسماً أصبح مخصصاً وحصرياً هو "الهولوكوست"، وهذا الهولوكوست دون الجرائم كلها يشكل حدثاً مأساوياً له قدسية خاصة تجعل منه "طابو" لا يجوز أنُ يمس أوُ يفحص أوُ يعرض للبحث.

ولا بد أن هذا "الطوطم" يجب أن يراعى تماماً عند مناقشة أي شيء يتصل بإسرائيل التي أقامت علاقة تماهي بينها وبين ضحايا الهولوكوست وصولاً إلى الزعم بأن أي تهديد لها أو لاحتلالها لفلسطين والأرض العربية الأخرى هو نوع من الخطر الذي يشبه الهولوكوست. وهكذا تم تدشين جملة من القوانين

[1] - المرجع السابق، ص 11.

في الغرب مع جوقات من المنشـدين المسـاندين للفكرة تجرم أي تشـكيك في الهولوكوسـت أو حتى أية محاولات لمحاسبة إسرائيل أو مقاضاتها..الخ بوصف ذلك نوعاً من معاداة السامية.

الخاتمة

في ختام هذه الورقة، يمكن أن نسـتعرض أهم الاسـتنتاجات التي توصـلنا إليها وذلك على النحو التالي:

- ✓ أن الذاكرة الجمعية شـرط ضـروري لوجود أي جماعة؛ ذلك أنها تؤسـس لهويتها عن طريق فعل التذكر الجمعي. وعلى هذا الأسـاس، فإنّ الذاكرة الجمعية لمجتمع أو جماعة ما هي أكثر من تذكر للماضي، إنها في الأساس تعبير هوياتي عن سياق مجتمعي معين.
- ✓ أن نقل الذاكرة من سـياقها المحلي إلى الدولي بغرض اسـتغلالها وتوظيفها يتطلب تحويلها إلى مشروع ضحياتي قادر على خلق رأس مال رمزي للدولة.
- ✓ أن دبلوماسـية الذاكرة هي نمط متميز من الممارسـة التي تتطلب صـوغ ذاكرة جماعية رسـمية يتم من خلالها نشر وتعويم مشاعر الذنب والبراءة في الخارج من خلال توظيف آليات واستراتيجيات تعتمد بالأساس على استزراع أماكن الذاكرة واتباع نهج الدبلوماسية العامة.
- ✓ أظهرت الحركة الصـهيونية وعيًا مبكرًا لأهمية الذاكرة اليهودية حيث تطلبت عملية قومنة الهوية اليهودية وتحولها من الديني إلى المدني اختراع سـردية تاريخية لجماعات يهودية لم تجتمع في بقعة جغرافية واحدة ولم يجمعها تحقيب زمني تاريخي محدد. تعتمد هذه السـردية في نحتها وتكوينها على أداتي الذاكرة والنسـيان، وذلك بإبراز وتضـخيم أجزاء محددة من التاريخ اليهودي الأوروبي–الإشـكنازي–، وحذف وإخراج التاريخي العربي الشـرقي من الرواية التاريخية الرسـمية، باستثناء ما يخدم أجندة الحركة الصهيونية.
- ✓ نجحت إسرائيل ومن خلال دبلوماستها العامة وصناعة " الهاسباراه" "الدعاية"، في استغلال حادثة الهولوكوست ومعاداة السامية في تشكيل سردية ضحياتية للرأي العام الغربي، وتصوير نفسها على أنّها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وخلق صورة دولية إيجابية عنها، وذلك من خلال:
  - استخدام روايات الضـحية الوطنيةnarratives national victimhood لتعزيز خطاب السياسـة الخارجية، وردع المنتقدين لسياستها ومشاريعها.
  - تأسيس أماكن الذاكرة The creation of memory sites

- تهميش ونسـيان أحداث تاريخية معينة The marginalisation and forgetting of the past خاصـة ما تعلق منها بتاريخ يهود المشـرق، لخلق سـردية مناسـبة لمشـروعها الإسـتطياني – الإحلالي في أرض فلسطين.

✓ تحولت دبلوماسية الذاكرة الإسرائيلية إلى مورد هام لتحصيل الدعم المالي والإقتصادي والعسكري من الغرب عموما وخاصـــة من ألمانيا التي لازالت إلى غاية اليوم مســـكونة بعقدة ذاكرة الهولوكوست.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب

1- بوتي، لوران ، **الذاكرة: أســـرارها وآلياتها**، ترجمة: عزالدين الخطابي، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2012.

2- بومان زيجمونت ، زيجمونت بومان، **الحداثة والهولوكســـت**، ترجمة : حجاج أو جبر ودينا رمضان ، القاهرة :مدارات للأبحاث والنشر، 2014.

3- بيتربيرغ غابرييل ، **المفاهيم الصـهيونية للعودة: أسـاطير وسـياسـات ودراسـات إسـرائيلية**، ترجمة:سلافة حجاوي. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، 2009.

4- الشـامي، رشـاد عبدالله ، **الشـخصـية اليهودية الإسـرائيلية والروح العدوانية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة 122.

5- شحيد، جمال ، **الذاكرة في الرواية العربية المعاصرة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2011.

6- لوغوف، جاك ، **التاريخ والذاكرة**، ترجمة جمال شـــحيد، الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة ترجمان.

7- هالبفاكس، موريس ، **الذاكرة الجمعيّة**، ترجمة نسرين الزهر، دمشق: بيت المواطن، 2016.

المجلات

8- خريســان، عواطف علي ، "الســلطة والهوية وتشــكيل الذاكرة الجمعية"، **مجلة الإناســة وعلوم المجتمع**، العدد 06، ديسمبر 2019.

9- ســـوكاح، زهير ، " نظريات الذاكرة الجمعية وتطورها في ميادين العلوم الانســـانية"، **مجلة Dragoman**، العدد 05.

10- سوكاح، زهير ، "حقل "دراسات الذاكرة" في العلوم الإنسانية والاجتماعية: حضور غربي وقصور عربي"، **مجلة أوسطور**، العدد 11، كانون الثاني/ يناير 2020.

11- ضاهر، بلال، " الصحافي والمؤرخ الإسرائيلي د. توم سيغف : !الذاكرة الإسرائيلية تبدأ من العام 1917؛ نريد أن نكون دولة يهودية وديمقراطية وهذا غير ممكن"، **مجلة قضـــايا إسرائيلية**.

12- عابد، آلاء، " الذاكرة والنسيان وقومنة الهوية اليهودية"، إسطنبول، **مركز برق للأبحاث**، 2017، ص05.

ج- مواقع الإنترنت

13- محســن أحمد ، "شــلومو ســاند والشــعب اليهودي: ذاكرة زُرعت عكس تاريخها"، **جريدة الأخبار اللبنانية**، تاريخ النشـــر: الجمعة 30 كانون الأول 2016، متوفر على الرابط التالي: https://al-akhbar.com/Literature_Arts/234666

14 - أبو عامر عدنان ، "المســاعدات العســكرية الأميركية لإســرائيل.. حقائق وأرقام"، تاريخ النشــر: 2021/04/12، **موقع الجزيرة**، متوفر على الرابط التالي: https://shorturl.at/dex03

15- بلال، أحمد "كيف أثرت التعويضات الألمانية على الاقتصاد الإسرائيلي : عقدة الذنب تبيض ذهبًا"، **موقع إسرائيل الآن**، تاريخ النشر: 2019/02/16، متوفر على الرابط التالي: https://shorturl.at/gjKLU

16- عبد الحي، وليد "استراتيجية التوظيف الإسرائيلي لـــ"معاداة السامية""، ورقة علمية، **مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات**، أكتوبر 2021، ص .02.

17- شـــلايم، آفي "الذاكرة الحية ليهودي عربي مُنبتّ عن بغداد"، **موقع أوريان 21**، متوفر على الرابط التالي: https://orientxxi.info/lu-vu-entendu/article6650

18- منظمة اليونسكو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، **التصدي لمعاداة الســامية من خلال التعليم: إرشـــادات لـواضـــعـي الســـيـاســـات**، 2019، متـوفـر عـلـى الـرابـط الـتـالـي: https://ar.unesco.org/preventing-violent-extremism/education/antisemitism

19- شــاهين ناجح ، "إحياء ذكرى الهولوكوســت في إســرائيل"، 2020 / 1 /، **موقع الحوار المتمدن**، متوفر على الرابط التالي: https://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=663088&t=4

ثانيا: باللغة الأجنبية

I- books

1 - HALL, H.Todd .**Emotional Diplomacy: Official Emotion on the International Stage.** Ithaca and London: Cornell University Press, 2015.

II- ARTICLES:

1 - BACHLEITNER, Kathrin, "Diplomacy with Memory: How the Past Is Employed for Future Foreign Policy", **Foreign Policy Analysis**, Vol 15, n° 4, 2019.

2- Lu, Fangqing, "Museum architecture as spatial storytelling of historical time: Manifesting a primary example of Jewish space in Yad Vashem Holocaust History Museum", **Frontiers of Architectural Research**, Vol 6, N°4, December 2017.

III- Internet links

1 - Israel Science and Technology Directory , https://www.science.co.il/jewish/Holocaust-museums.php

2 - United Nations," Outreach Programme on the Holocaust", available at: https://www.un.org/en/holocaustremembrance

عنوان المداخلة:

تأثير ملف الذاكرة على طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية

د. توفيق بوستي أستاذ محاضر أ جامعة 8 ماي 1945 قالمة

مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الموسوم بـ:

سياسات الذاكرة في العلاقات الدولية

المنعقد بقسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 8 ماي 1945 قالمة

يوم 28 نوفمبر 2023

تأثير ملف الذاكرة على طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية

The impact of the memory file on the nature of Algerian French relations

د. توفيق بوستي

أستاذ محاضر أ مخبر الدراسات القانونية البيئية جامعة 8 ماي 1945 قالمة

تمهيد:

تُعتبر الذاكرة محدداً رئيسياً في تحديد طبيعة العلاقات الدبلوماسية والسياسية للدول ولاسيما العلاقات الدبلوماسية والسياسية الجزائرية الفرنسية، خاصة في ظل ملف الذاكرة الذي يجمع الدولتين ويُعد غاية في التعقيد بالنظر لموقف الطرفين المتناقضين، حيث تُطالب الجزائر فرنسا بالإعتذار عما إرتكبته من جرائم في ظل الحقبة الإستعمارية، بينما ترفض فرنسا وتطالب بضرورة السير بإتجاه المستقبل محاولة التقليل من حجم الجرائم المرتكبة في حق الجزائريين.

بل سارت بإتجاه مخالف لأي مقاربة لتسوية ملف الذاكرة حيث أقر برلمانها قانون في فيفري 2005 يمجد الإستعمار ممّا أدى لتأزيم العلاقات بين الدولتين ودفع مجلس النواب في البرلمان الجزائري لمحاولة طرح مشروع قانون لتجريم الإستعمار بغية الكشف عن المجازر التي إرتكبها الإستعمار الفرنسي أمام الرأي العام العربي والعالمي، ومحاولة إرغام الطرف الفرنسي على الإعتذار، وهو ما أثر على طبيعة العلاقات بين الدولتين ولم تسمح لها بالوصول إلى المستوى المطلوب حيث بقيت عقدة التاريخ تشكل أهم عقبة لأي فرصة للتعاون الإستراتيجي بينهما.

وفي هذا السياق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يُعتبر ملف الذاكرة والماضي الإستعماري متحكماً في طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية؟

المحور الأول: ملفات الخلافات التاريخية الجزائرية الفرنسية

تقف عدة ملفات عقبة أمام تحسين العلاقات بين الدولتين والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1-ملف الإعتذار: تُعتبر قضية الإعتذار الفرنسي للجزائر من بين أهم القضايا التي أثارت جدلاً ونقاشاً واسعاً في الأوساط السياسية الجزائرية والفرنسية نظراً لتداعياتها على مسار العلاقات بين

البلدين، وذلك أن هذه العلاقات يحكمها التاريخ ويسيرها الإرث المشترك وتحددها حضارتي الشعبين المتميزتين عن بعضهما[1]، حيث أن الطرف الفرنسي يرفض فكرة الإعتذار بإعتبار أن فرنسا لا يمكنها أن تنخرط في سلسلة من الإعتذارات لا نهاية لها، فعمل الذاكرة من إختصاص المؤرخين بل سارت على نهج مختلف حينما أقر برلمانها في فيفري 2005 قانون يمجد الإستعمار وهو ما يبين تمسك فرنسا بعدم الإعتراف بجرائمها خلال الحقبة الإستعمارية.

وبالرغم من تصريح الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا ميتران **François Mitterrand** في نوفمبر 1981، لدى قيامه بزيارة رسمية إلى الجزائر بأن: "فرنسا والجزائر قادرتان على التغلب على خلافات الماضي وتجاوزها"، كما وقع الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك في مارس 2003، في الجزائر العاصمة، مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة "إعلان الجزائر"، الذي نصَّ على شراكة إستثنائية من أجل تجاوز "ماضٍ لا يزال مؤلمًا... ينبغي عدم نسيانه أو إنكاره"[2].

بالمقابل ورغم إعتراف الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا هولند بالقمع الدموي الذي تعرض له المتظاهرون الجزائريون في باريس في 17 أكتوبر 1961، وتصريحه بمناسبة زيارته للجزائر سنة 2012 بأنه: " لمدة 132 سنة خضعت الجزائر لنظام جائر وعنيف، فإنه لا شيء يمكن أن يبرر الإعتداءات المرتكبة في حق الشعب الجزائري معترفا بالمعاناة التي سلطها النظام الإستعماري الفرنسي"[3].

بالمقابل تداولت الصحف الفرنسية تصريحات على لسان الرئيس الفرنسي حول تساؤله عن وجود أمة جزائرية قبل مرحلة الإستعمار من عدمه، حيث يرى بأن الجزائر قبل الإستعمار الفرنسي كانت تحت السيطرة العثمانية لذا فليس للدولة تاريخ أو ذاكرة وأن ما تعيشه الأن ما هو إلا محاولة لوضع تاريخ جزائري قائم على كراهية فرنسا والفرنسيين"، ولعل أحد أسباب تصعيد التوتر بين البلدين محاولة إستخدام الطرف الفرنسي ورقة الذاكرة لإبتزاز الطرف الجزائري من أجل الحصول على إمتيازات ومشاريع إقتصادية.

---

[1] خليفة بن قرعة، الجزائر والصديق اللدود: أراء في العلاقات الجزائرية الفرنسية، الجزائر: ب د ن، 2007، ص 52

[2] فضيلة ملهاق، بين الجزائر وفرنسا لا يسهل قلب الصفحة ولا تصفحها كماض: عندما تضع الحرب أوزارها تعلن الذاكرة نضالها، مجلة الإنساني، العدد69، 11 أفريل 2022، تاريخ الإطلاع: 2023/11/26، على الساعة: 18.55، متوفر على الرابط: https://blogs.icrc.org/alinsani/2022/04/11/6362/

[3] أنظر: عبد النور بن عنتر، "فرنسا والجزائر.. والذاكرة"، 20 جويلية 2015، التجديد العربي، تاريخ الإطلاع: 2023/11/26 على الساعة 09:58، متاح على الموقع: http://www.alaraby.co.uk

خصوصاً في ظل قيامه بتقليص حصة فرنسا من بالأنشطة الإقتصادية مع الجزائر لصالح الصين وتركيا وإيطاليا وغيرهم، حيث أدت الخلافات إلى عدم تجديد عقد شركة المياه وشركات صيانة المترو الأنفاق وفرض قيود على الشركات والإستثمارات الفرنسية، فضلاً عن توجه الجزائر إلى الصين والولايات المتحدة الأمريكية وباقي الشركاء الإقتصاديين في مجال التنقيب عن المحروقات، لذلك تراجعت فرنسا كشريك إقتصادي للجزائر لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

وهذا ما أثار حفيظة المسؤولين الجزائريين والشارع الجزائري فرد الرئيس الجزائري تبون بالقول بأن "الجزائر تطالب فرنسا بإحترام سيادتها وتاريخها"[4]، ممّا أدى إلى تصاعد الأحداث بين الدولتين حيث إستدعت الجزائر سفيرها للتشاور حول تصريحات الرئيس الفرنسي وأغلقت مجالها الجوي أمام الطيران الفرنسي ورفضت أي تدخل فرنسي في الشؤون الداخلية لها، كما طالبت منظمة المجاهدين في بيان أصدرته بأنه: "آن الأوان لمراجعة العلاقات القائمة بين الدولتين الجزائرية والفرنسية" ... وأن إجراء هذه المراجعة يمثل أولوية ومسؤولية وطنية وأنّه بات ضرورياً التفكير جدّياً في إخضاعها – أي العلاقات الثنائية– لتقييم يطال مختلف جوانبها"[5].

كما إستغل وزير الخارجية الجزائري أنداك رمطان لعمامرة فرصة تواجده في مالي للرد على فرنسا، إذ صرح في هذا السياق بعد إستقباله من طرف المسؤولين في مالي وعلى رأسهم رئيس الدولة عاصيمي غويتا ونظيره المالي بأن:" هناك ما يمكن تسميته إفلاس ذاكرة لوصف التصريحات الأخيرة الصادرة بحق الجزائر، حيث تابع بأن هذا الإفلاس يدفع للأسف علاقات فرنسا الرسمية مع بعض دولنا إلى أزمات لابد أن يتم التخلص منها بإحترام متبادل وغير مشروط للسيادة وإستقلالنا"[6].

كذلك رد لعمامرة على تصريحات الرئيس الفرنسي ماكرون بتذكيره بالماضي الإستعماري لفرنسا ليس فقط في الجزائر، ولكن في إفريقيا بمطالبته شركاء إفريقيا في الغرب ويقصد فرنسا بأن يتحرروا من تاريخهم الإستعماري ومنطق ما يزعمون أنه مهمة نشر الحضارة كغطاء إيديولوجي للإستعمار، الذي هو جريمة

---

[4] رابعة نور الدين وزير، العلاقات الجزائرية الفرنسية بين ملف الذاكرة ومستقبل العلاقات، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات الشرق الأوسط وإفريقيا، نشر بتاريخ 2021/10/20، تاريخ الإطلاع: 2023/11/26، على الساعة: 11.53، متوفر على الرابط: https://shafcenter.org/

[5] رضا شنوف، لغم ملف الذاكرة يدخل العلاقات الجزائرية الفرنسية في نفق أزمة يصعب تصور مألاتها، القدس العربي، نشر بتاريخ: 2021/10/09، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2023/11/29، على الساعة: 11.54، متوفر على الرابط: https://www.alquds.co.uk/

[6] نفس المرجع

ضد الإنسانية في الجزائر ومالي وفي عدة دول إفريقية أخرى، وأضاف قائلاً: "نذكر كل من يريد أن يسمعنا بأن إفريقيا هي مهد الإنسانية وقبر الإحتلال والعنصرية، والجزائر فخورة بأنها سرّعت هذا التاريخ عبر ثورتها المجيدة وأسهمت في إنعتاق عديد الدول الإفريقية"[7].

وبعد صدور القرار الجزائري بمنع مرور الطائرات الفرنسية فوق أراضيها صدرت عدة تصريحات من الجانبين تخص الذاكرة الجزائرية وإستمرار إتهام الرئيس ماكرون للجزائر بأنها تُثير الضغائن ضد فرنسا وإستمرار تساؤلاته حول فترة الحكم العثماني للجزائر ولماذا لا يعتبره الجزائريون إستعماراً مثل فرنسا، وكان هذه المرة من العاصمة الإيطالية روما، حيث إنتهز الفرصة بزيارة المعتقل الذي كان يتواجد فيه القائد النوميدي يوغرطة قبل أن يقتل.

كما كتب لعمامرة في تغريدة له على حسابه بموقع تويتر مرفقة بصورة للمعتقل "هذه قطعة من تاريخ الجزائر الممتدة جذوره في قلب روما آخر مكان سجن وقتل فيه ملك نوميديا يوغرطة إبن سيرتا وحفيد ماسينيسا سنة 104 قبل الميلاد، بعد حرب ضروس ضد الرومان دامت 7 سنوات"، حيث أراد من خلاله وزير الخارجية الجزائري السابق رمطان لعمامرة القول لماكرون بأن تاريخ الأمة الجزائرية يعود إلى ما قبل التاريخ.

وبالرغم من رفض السلطات الفرنسية الإعتراف بجرائم الإستعمار الفرنسي إلا أننا نجد شخصيات تدعو لذلك، وفي هذا الإطار فقد ندد المؤرخ الفرنسي بن يمين ستورا **benjamin Stora** بالماضي الإستعماري ونكرانه من قبل المجتمع الفرنسي ويعتبره أمرا مأساويا وأوضح في هذا السياق أن صفحة الماضي مرشحة لطبع بصماتها على علاقات البلدين، طالما هناك على واجهتي المتوسط فرق سياسية عايشت أحداث الخمسينات وبداية الستينات، حيث يعتبر بأن الإعتذار من قبل فرنسا يتطلب إعادة النظر في التصور الفرنسي للوطنية"[8]، وهو التصور المبني على مفهوم الإمبراطورية، وإستبعد أي تغيير في نظرة المجتمعين الفرنسي والجزائري إزاء الماضي، وأضاف أنه يجب إنتظار تعاقب الأجيال للوصول إلى إعتراف بالمأساة الجزائرية في المجتمع الفرنسي[9].

---

[7] رضا شنوف، لغم ملف الذاكرة يدخل العلاقات الجزائرية الفرنسية في نفق أزمة يصعب تصور مألاتها، مرجع سابق

[8] Benjamin Stora, la Guerre Des mémoire :la France face à son passe coloniale, éditions de l'Aube, 2007, p 108

[9] غربي محمد، ساعو حورية، جدلية الذاكرة والتاريخ في العلاقات الجزائرية الفرنسية، مجلة المعيار، المجلد12، العدد1، 2021، ص123

يعتبر مطالبة السلطات الجزائرية فرنسا بالإعتذار عن جرائمها حق للشعب الجزائري ولا يجوز التراجع عنه، وهو ما يتوافق قول وزير الإعلام في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين الدكتور محي الدين عميمور بأن المطلب الجزائري بضرورة إعتذار فرنسا للجزائر عن قرن وإثنان وثلاثون سنة من الإستعمار والقتل والتعذيب والمسخ لايزال قائما ولا يسقط بالتقادم حيث شدّد في حديثه للعربية نت بقوله أن: "نحن لا نريد إعتذارا ذليلا كما قد يفهمه الفرنسيون... نحن نريد إعتذار الرجال ... نريد مصالحة تاريخية وإعتذارا على غرار ديغول مع أديناور ألمانيا، ولا نريد إعتذارا ومصالحة على شاكلة هتلر والجنرال بيتان"[10].

2-مسألة الأرشيف:

يَعتبر المؤرخ الفرنسي **Augustion Thierry** بأن:" المجتمعات الإنسانية لا تحيا فقط في الحاضر، وإنما يهمها معرفة من أين إنحدرت لتستطيع أن تبني وجهتها في المستقبل"[11]، وهوما يعطي أهمية بالغة للوثائق التاريخية في حياة المجتمعات، فالوثائق التي يراها البعض مجرد شهادات على حقب زمنية مضت وفقدت أهميتها، هي في الواقع ذاكرة الأمم وإرثها الثقافي والمقياس الشاهد على مدى تقدمها أو تخلفها لذلك فإن الإهتمام بها والحفاظ عليها يدل على الإهتمام بتاريخ هذه الأمم وحضارتها، وأن إهمالها وتضييعها يعني نسيان تاريخ الأمم وفقدان كل ما من شأنه الإدلال على أعمال ومأثر هذه الأمم في الماضي[12].

تستمر الجزائر في معركتها للحصول على أرشيف الحقبة الإستعمارية الذي تحتفظ به فرنسا، غير أنها تصطدم بتردد فرنسي رغم جهود "المصالحة الوطنية"، خصوصا أن فتح الأرشيف قد يكون بوابة لكشف حقائق مثيرة للجدل، وفي هذا الإطار تصرّ الجزائر على فتح وإستعادة الأرشيف السري الذي يخصّ فترة الإستعمار الفرنسي للبلاد، وهو الأرشيف الذي تحتفظ به فرنسا منذ عقود، حيث صرّح مؤخراً الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بأن "فتح الأرشيف جزء لا يتجزأ من الذاكرة الوطنية"[13].

ويُعتبر هذا الأرشيف جزء مهم من ملف الذاكرة المعقد بين فرنسا والجزائر، إذ تُطالب هذه الأخيرة بتسوية قضايا مهمة منها قضية المفقودين الجزائريين في حرب التحرير، وكذلك التعويض عن الأضرار التي خلفتها

---

[10] غربي محمد، ساعو حورية، مرجع سابق، ص ص124-125

[11] حسان حلاق، مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات مع دراسة الأرشيف العثماني واللبناني والعربي والدولي، دار النهضة العربية، بيروت، 1980 ص 207

[12]ميلادي سلوى، الأرشيف وإدارته، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1986، ص300

[13]إسماعيل عزام، الأرشيف السري للإستعمار ملف معقد يوتر علاقات الجزائر وفرنسا، نشر بتاريخ: 2021/4/5، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2023/11/29، على الساعة: 20.08، متوفر على الرابط: https://www.dw.com/ar/

التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، وإستكمال إسترجاع رفات قادة المقاومة الشعبية، خاصة في ظل قيام فرنسا غداة الإستقلال بجريمة ضد الإنسانية بتحويلها أكواماً من المحفوظات مقدرة بـ 200 ألف علبة، بما مقدراه 600 طنا من الورق والمراسلات التي كانت مخزنة في محفوظات العاصمة ووهران والعاصمة.

ولا يزال الأرشيف واحدا من ملفات الذاكرة محل النزاع بين الجزائر وفرنسا، وحيث تكون قضية الذاكرة على طاولة العلاقات الجزائرية الفرنسية تكون قضية إستعادة الأرشيف في مقدمتها، حيث إن معركة تحرير الأرشيف ليست قضية ثقافية أو تاريخية في المنظور والمقاربة الجزائرية وإنما هي جزء من قضية السيادة الوطنية ولذلك يستمر النزاع مع مستعمر الأمس حولها إلى اليوم، حيث لا تزال فرنسا تماطل أحيانا وتعيد الأوراق التي تمجدها أحيانا أخرى وتحيل القضية دائما إلى اللجان والوعود المشكوك فيها وتأخذها وسيلة للإبتزاز الإقتصادي والتأثير على الموقف الوطني إتجاه القضايا التاريخية، لكن الجزائر تعتبر إستعادة الأرشيف خطوة هامة لإعادة مراجعة تاريخها القومي لصيانة ذاكرتها الوطنية[14].

بالمقابل لا توجد نسخ من الأرشيف بالجزائر على الرغم من أن الأرشيف الفرنسي الخاص بالفترة الإستعمارية مفتوح أمام الباحثين بفعل إقدام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على رفع السرية عن الأرشيف لفائدة الباحثين الجامعيين، والذي كان مشمولا بقانون سرية الدفاع الوطني حتى عام 1970، وضمنه وثائق ومستندات فرنسية حول حرب التحرير الجزائرية التي أفضت إلى إنهاء الإستعمار الفرنسي، غير أن عددا من الباحثين الجامعيين إعتبروا بأن الخطوة لم تسهل كثيرا من عملهم وإن الإطلاع على الوثائق لا يزال صعبا للغاية[15].

ترى الجزائر بأن هذه الخطوة غير كافية، وترى بأن الأرشيف لا يخصّ فقط ما يتعلق بالأجهزة الفرنسية، بل كذلك "أرشيفا جزائريا خالصا تم الإستيلاء عليه" من قبل السلطات الفرنسية، وتكرّر هذا الإتهام مع تصريح الرئيس الجزائري تبون بأن هناك أرشيفا يخص الدولة العثمانية وجدته فرنسا بالجزائر وأخذته، وفي هذا السياق تشير جريدة لوموند الفرنسية إلى أنه تمّ تسليم الجزائر عددا من محتويات الأرشيف الجزائري، في عملية بدأت منذ عام 1967، إلّا أن الجزائر ترى أن ما تسلمته يبقى قليلاً للغاية.

---

[14] فضيلة علاوي، الأرشيف الجزائري بين السطو الفرنسي ومعركة التحرير 1962–2022، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد7، العدد2، ماي2023، ص1457

[15]إسماعيل عزام، الأرشيف السري للإستعمار ملف معقد يوتر علاقات الجزائر وفرنسا، مرجع سابق

وفي هذا الإطار أعرب وزير المجاهدين الأسبق الشريف عباس عن زاوية نظر تاريخية أخرى حين إعتبر بأن الأرشيف الذي إستلمته الجزائر عن فرنسا يمجد الفترة الإستعمارية، ولا يعكس الإعتراف الفرنسي بحقيقة المذابح والمجازر المقترفة في حق الشعب الجزائري، كما أعتبر بأن الفرنسيين لا يريدون تسليم الوثائق السرية التي تفضح الأوامر العسكرية الفرنسية ضد الأبرياء والعزل، منذ مجازر 8 ماي 1945 إلى سنة 1962، وأعتبر بأن مجازر 8 ماي 1945 كانت المنعرج الحاسم لتوضيح حقيقة الإستعمار الفرنسي الهمجي في الجزائر، وأن الجزائر تقترب من إختطاف الإعتراف الفرنسي بجريمة الإستعمار في تلك الأحداث التاريخية المعروفة للعالم بأسره، هذا الإعتراف المنقوص الذي عبر عنه الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا هولاند، ولكن في ظل البراغماتية الفرنسية وليس في رؤية حقيقية للجرائم الإستعمارية[16].

كما تتوفر فرنسا على أرشيف مصوّر يوّثق سنوات الإستعمار للجزائر، وسبق للمعهد الفرنسي السمعي-البصري أن وقع إتفاقية مع التلفزيون الجزائري لتمكينه من بث 400 دقيقة من التصوير ما بين 1945 و1962، بالإضافة إلى جانب الوثائق المخطوطة والمطبوعة بما فيها أرشيف السيادة والأرشيف الإداري والتاريخي الذي من بينه ذلك المتعلق بتأريخ القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين وبفترة الوجود الفرنسي في الجزائر[17].

إعتبر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في أفريل2021 بأن "الأرشيف جزء لا يتجزأ من ذاكرتنا، وما هرّبته فرنسا من الأرشيف العثماني الذي وجدته بالجزائر عليها إعادته إلينا"، مؤكدا "نحن نسعى لإسترجاع أرشيفنا عموما بكل حزم"[18]، كما أكد مستشاره عبد المجيد شيخي المكلف بهذا الملف عبر الإذاعة الجزائرية على أن جيل اليوم وكل الأجيال التي ستتعاقب ستظل متمسكة بمطلب إسترجاع كل الأرشيف الوطني الذي يؤرخ لعدة حقب من تاريخنا والذي تم ترحيله إلى فرنسا"، وذهب إلى حد تهديد فرنسا بالقول إنه "لا يوجد ما يمنع من اللجوء إلى التحكيم الدولي أو عرض المسألة على الهيئات القضائية الدولية في حال لم تفِ الحكومة الفرنسية بمطالب الجزائر"[19].

---

[16] فضيلة علاوي، الأرشيف الجزائري بين السطو الفرنسي ومعركة التحرير 1962-2022، مرجع سابق، ص1461

[17] صالح سعود، الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 دراسة مستقبلية، طاكسيج كوم، الجزائر ،2009، ص160

[18] عبد الحكيم حذاقة، فتح باريس أرشيف ثورة الجزائر.. مصالحة مع الذاكرة أم مناورة شكلية؟، الجزيرة نت، تم نشره بتاريخ: 2021/12/24، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2023/11/29، على الساعة: 21.41، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/

[19] نفس المرجع

تدخل هذه السياسة ضمن حرمان الجزائريين من الإطلاع على تاريخهم والإفادة منه، كما أنها تعد أسلوبا جديدا في الإستراتيجية الفرنسية التي تهدف في أبعادها إلى إبقاء الجزائر في تبعية ثقافية لها، وأن عملية الإرجاع إذا لم تكتمل في مجملها وليس جزئيا ستجعل النزاع مستمرا، وبالتالي يؤثر سلبا على العلاقات بين الدولتين، وفي هذا الإطار يعتبر المؤرخ الفرنسي بن يمين ستورا **benjamin Stora** بأن التاريخ يجمع الجزائريين والفرنسيين لكن الذاكرة تفرقهم.

وقد إستند في ذلك على مقاربة أن الفرنسيين بحاجة إلى شجاعة سياسية للإعتراف بالأخطاء التي وقعت خلال حرب التحرير، وأضاف أن أهم العراقيل التي وقفت في وجه كتابة موضوعية للتاريخ، هي أن فرنسا لما خرجت من الجزائر سنة 1962 أرادت نسيان خسارتها للجزائر، وليست الدولة وحدها التي أرادت النسيان بل حتى المجتمع الفرنسي.

كما إنتقد بن يمين ستورا الصمت الكبير للسياسيين الفرنسيين تجاه التاريخ الفرنسي الطويل مع الجزائر رغم مروز أكثر من خمسين سنة على توقيع إتفاقية إيفيان وقد يرجع ذلك إلى أن المرشحين الفرنسيين في الإنتخابات الرئاسية الفرنسية لا يريدون جرح أي شخص حتى يصوت لصالحهم أكبر عدد من الناخبين[20]، كما أن مماطلة فرنسا في عدم إعادة الوثائق التاريخية التي إستولت عليها ونقلتها إلى فرنسا قبل الإستقلال حتى لا تتمكن الجزائر من إعادة كتابة تاريخها، والإستفادة منها فهذا الأرشيف أصبح وسيلة ضغط وإبتزاز تحاول فرنسا من خلاله إطالة أمد إرتباط العلاقات تاريخيا بين قوة إستعمارية وبلد كان مستعمرة لها[21].

ثانيا–ملفات الخلافات القانونية الجزائرية الفرنسية:

1–لوبي الأقدام السوداء وقانون 23 فيفري 2005 :

يُعبر مصطلح الأقدام السوداء عن المعمرين أو المستوطنين الأوروبيين الذين سكنوا أو ولدوا في المغرب العربي عموماً، وفي الجزائر خصوصا خلال فترة الإستعمار الفرنسي (1830–1962)، فحسب القاموس الإنجليزي **oxford** تشير المصطلح إلى نعت كل أوروبي الأصل خصوصا الفرنسيين منهم عاش في الجزائر أثناء الحكم الفرنسي لها، ورحل بعد إستقلال الجزائر عام 1962[22].

---

[20] غربي محمد، ساعو حورية، مرجع سابق، ص128

[21] Mehenni Akbal, Archive Algériennes de la France coloniale, éditions Hibr, Alger 2014, p90

[22] pied noir, oxford English dictionary,2nd edition xl.oxford united, clarendon press,1989, pp 799.

وهو ما ذهب إليه قاموس روبير **Le rober** الذي يضيف بأن المصطلح ظهر سنة 1955، في حين نجد قاموس لاروس **La rousse** يعتبر بأن المصطلح لا يقتصر على الجزائر بل يستع ليشمل كل شمال إفريقيا الخاضعة للحكم الفرنسي كتونس والمغرب[23].

أما لوبي الأقدام السوداء فهي مجموعة غير رسمية تتكون من جمعية المستوطنين العائدين من الجزائر تشكل جماعة ضغط على المسؤولين السياسيين، وتكمن قوتها في الترويج بأنها منتدبة من طرف جالية بأكمها وهي مجندة خلفها، والملاحظ أن الفترة التي تشكل فيها هذا اللوبي تزامنت مع صعود اليمين المتطرف بفرنسا في نهاية السبعينات[24].

غادر الأقدام السود الجزائر غداة الإستقلال تاركين ما إعتبروه ممتلكاتهم من عقارات ومنقولات، وكان خيارهم اللجوء إلى السلطات الفرنسية لتحصل لهم من الجزائر على تعويضات بقيمة تلك الممتلكات، ولقد حاول بعض هؤلاء الحصول على تعويضات من الحكومة الجزائرية، لكن السلطات الجزائرية رفضت ذلك، بدعوى أن الجزائر لم تطردهم وأنّ رحيلهم كان طوعياً، حيث بلغ عدد هؤلاء الذين فروا من الجزائر بين عامي 1962 و1964 مثلاً قرابة مليون شخص[25].

لقد رسخ في المزاج العام الجزائري أن كل الأملاك التي تركها هؤلاء هي أملاك شرعية للجزائريين، يجب الإستيلاء عليها وضمها إلى ممتلكات الدولة الجزائرية، وهو ما تكرس في فترتي حكم الرئيسين الجزائريين بن بلة وهواري بومدين من خلال العمل على تأميم ممتلكات المستعمرين(المعمرين) عبر إصدار سلسلة من القرارات: 137/68 إلى 168/68 إلى جانب القرار 160/68[26].

تعززت مطالبات التعويض وإسترداد الممتلكات الخاصة بالأقدام السوداء مع تعمّق العلاقات الجزائرية – الفرنسية، وقد ساعدهم في إظهار مطالبهم شغلهم لمناصب سامية في فرنسا فضلا عن النجاحات التي حققوها في المجالات الإقتصادية والثقافية والسياسية، بحيث اندمجوا في المجتمع الفرنسي وأصبحوا بمثابة لوبي قوي ومؤثر في كل موعد إنتخابي، كما إستطاعوا الدفع بممثليهم في البرلمان والتشديد على مطالبهم في رسم العلاقات الجزائرية – الفرنسية، حتى إن عدد الأسئلة المتعلقة بالجزائر مثلاً التي وجهها برلمانيون فرنسيون إلى حكومة بلادهم قد وصل إلى أكثر من 150 سؤالاً بين شفوي وكتابي، في الفترة الممتدة من

---

[23] غربي محمد، ساعو حورية، مرجع سابق، ص128

[24] كلود ليزو، جيل منصورون، الإستعمار والقانون والتاريخ: مناهضة قانون 23 فيفري 2005 الممجد للإستعمار، ترجمة: بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 ص .33

[25] Martin Meredith, The Fate of Africa: A History of Fifty Years of Independence (New York: Public Affairs, 2006), p. 74

[26] Pour en savoir plus voir : Amar Mohand-Amer et Belkacem Benzenine, dirs., Le Maghreb et l'indépendance de l'Algérie (Paris : Karthala, 2012) pp. 203-204

جويلية 2015 إلى ماي 2016، ومنها أسئلة تتعلق بمطالبهم التي تدعو الحكومة الفرنسية إلى التدخل لتعويضها عما تسميه طرد هذه الفئات من قبل السلطات الجزائرية بعد الإستقلال، وهو ما دفع بالرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إلى إبداء تعاطفه مع هذه المطالب[27].

وتكرّس تأثير هذا اللوبي بإصدار قانون 23 فيفري 2005 الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي من أهم الدوافع التي ساهمت في تأزيم العلاقات الجزائرية الفرنسية نظرا لمضامينه والتوقيت الذي جاء فيه، حيث تزامن مع مساعي الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك للتوقيع على إتفاقية الصداقة مع نظيره الجزائري الذي يعارضها لوبي الأقدام السوداء، حيث جاء في مادته (1) منه إعتراف الأمة الفرنسية بالإستعمار، ويقر بالدور الكبير لفئة الأقدام السوداء في المستعمرات القديمة لفرنسا[28].

وهو ما دفع إلى تأزيم العلاقات الجزائرية الفرنسية خاصة في ظل سعي الأغلبية المحافظة في البرلمان الفرنسي الممثلة لحزب الإتحاد من أجل حركة شعبية لنشر ما تراه القيم الإيجابية التي حملها الإستعمار الفرنسي، وبخاصة في المستعمرات الفرنسية في شمال إفريقيا، وفرض على المدارس الثانوية الفرنسية ضرورة تدريس تلك القيم والمعاني الإيجابية للطلاب[29]، وكرد آلي على ذلك رفض الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة توقيع معاهدة الصداقة مع فرنسا بسبب هذا القانون موضحاً أن القانون يرمي لتزييف الحقائق التاريخية وإنكار الجرائم الشنعاء للمستعمر الفرنسي في القرن الماضي.

إستمر توجه الحزب الحاكم في فرنسا في مسار الضغط على الطرف الجزائري، بتوظيف الإرث التاريخي المشترك، حيث إنه في 19 أكتوبر 2010 كان الموعد الرسمي لإعلان ميلاد مؤسسة ذاكرة حروب التحرير في الجزائر والمغرب وتونس، وهي المؤسسة التي نص عليها قانون 158 – 2005 الصادر في 23 فيفري2005، في مادته الثالثة الخاص بتمجيد الإستعمار وذكر فضائله على الشعوب والبلدان التي خضعت له، وكرد فعل على تلك الخطوة الجريئة من الجانب الفرنسي، قرر بعض الأحزاب والناشطين الجزائريين الرد، وقد تجسدت الفكرة من خلال مشروع قانون تقدم به نواب في حزب جبهة التحرير الوطني وبعض الأحزاب الأخرى، ينص في جوهره على تجريم الإستعمار، والسعي لمطالبة الفرنسيين بتعويض الجزائريين

---

[27] سليم حميداني، الميراث الإستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ عام 1962، المستقبل العربي، العدد480، فيفري2019، ص109-110

[28] Aomar Baghzouz, « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation , L'Année du Maghreb, VI,2010,le 10 juillet 2010, http://anneemaghreb.revues.org/956 .

[29] Pierre Boilley, « Loi du 23 février 2005, colonisation, indigènes, victimisations,» Politique africaine, no. 98 (2005), pp. 131-140

على ما وصف بجرائم فظيعة إرتكبها الفرنسيون ضد المدنيين، على مدى أزيد من قرن من وجود قوات الإحتلال الفرنسي على الأراضي الجزائرية[30].

وفي هذا الإطار إعتبر الرئيس السابق لجمعية 8 ماي 1945 والمؤرخ محمد القورصو لجريدة الخبر بأن: "إنشاء مؤسسة الذاكرة من قبل الحكومة الفرنسية وشروعها في تطبيق أحكام قانون تمجيد الإستعمار يكرس النظرة الفرنسية إتجاه الجزائر ومستعمراتها السابقة[31]، وقد أثارت المادة الرابعة منه إشكالا عندما نصت على أن البرامج المدرسية تعترف بشكل خاص بالدور الإيجابي للتواجد الفرنسي فيما وراء البحار خاصة في إفريقيا الشمالية، كما أنه يعتبر تحديا لحرية المؤرخ لأنه على نظرة جزئية وغير محايدة للتاريخ فيما تظل فرنسا تعاني من عبئ صفحات الإستعمار العالقة في تاريخها[32].

إستفز تحرك البرلمان الجزائري الجانب الفرنسي، حيث إستنكرت فرنسا هذا الإجراء، بالرغم من أنه حق سيادي للدولة الجزائرية، حيث إعتبر وزير الهجرة والهوية الوطنية إريك بيسون بأنه: "يشعر بالأسف لهذا الإقتراح، مشدداً من جديد على أن الأمر يتعلق بمسألة حساسة، وأنه لا تزال إلى اليوم جروح وآثار، داعياً في هذا الإطار إلى تجاوز الماضي وعدم نسيانه، إذ أردف بالقول بأنه يجب علينا ألا ننسى فترة الإستعمار وما بعد الإستعمار، إلا أنه يجب تجاوز هذه المسألة"[33].

2-مشروع قانون تجريم الإستعمار:

شهدت الجزائر تحركا برلمانيا لتمرير قانون يجرم الإستعمار الفرنسي الذي إستمر من عام 1830 إلى عام 1962 قدم هذا القانون في جانفي 2010 إلى مكتب المجلس الشعبي الوطني، حيث أثار جدلا حول مسألة ملف الذاكرة في صفتي المتوسط[34]، تم طرح القانون من قبل أحزاب التحالف الرئاسي كجبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم إلى جانب حركة الإصلاح الوطني، ويتضمن المشروع الذي وقعه 125 نائبا في البرلمان الجزائري 20 مادة تم تقليصها إلى 13 مادة تضمنت مطالبة فرنسا بإعتذار رسمي وعلني للجزائر عن جرائم الإستعمار للفترة الممتدة ما بين 1830 إلى 1962.

---

[30] سليم حميداني، الميراث الإستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ عام 1962، المستقبل العربي، العدد480، فيفري2019، ص114

[31]للمزيد أنظر: محمد القورصو، التاريخ، الذاكرة والسياسة: سطو فرنسا على التاريخ، حالة الجزائر 1830-2009، مجلة أفكار وأفاق، العدد1، مارس2011، ص88

[32] محمد غربي، حورية ساعو، مرجع سابق، ص131

[33] سليم حميداني، الميراث الإستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ عام 1962، مرجع سابق، ص ص114-115

[34] صونيا الياس، مشروع قانون تجريم الإستعمار، متوفر على الرابط: http://www.tsa-algerie.com/ar/politics/article_2806.html

فضلا عن المطالبة بتعويض ضحاياها وضحايا التفجيرات النووية وإلزام الحكومة الفرنسية بإزالة الألغام وتنظيف مناطق التجارب النووية التي أجرتها في الصحراء الجزائرية عام 1956 من التلوث الإشعاعي وإسترجاع الأرشيف الجزائري التي إستولت عليها فرنسا.

ويدعو مقترح القانون إلى تجريم الإستعمار الفرنسي عن كامل الأعمال الإجرامية التي قام بها في الجزائر خلال الفترة ما بين 1830 و1962 والأثار السلبية الناتجة عنها مع نعت جرائم الحرب والابادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية كأعمال إجرامية كما يسقط المشروع مبدأ التقادم ويتيح إنشاء محكمة جنائية جزائرية خاصة مهمتها محاكمة مجرمي الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

إلا أن برمجة المشروع في أشغال المجلس الشعبي كانت تأجل كل مرة كما أن الحكومة لم ترد عليه، حيث أعلن رئيس المجلس الشعبي الوطني أنداك عبد العزيز زياري عن دفن مقترح تجريم الإستعمار وبرر ذلك بإعتبارات قانونية ودبلوماسية ودولية، موضحا بأنه لن يكون مطروحا على البرلمان خلال دورته الحالية ولا الدورة القادمة، وبهذا يكون رئيس المجلس الشعبي الوطني قد وضع حدا لمصير مشروع قانون تجريم الإستعمار[35].

كما أعرب الوزير الأول الجزائري أحمد أويحيى بأن إقتراح النواب لمشروع القانون لا يعدو أن يكون مزايدة سياسية، وهي أول رسالة إلى فرنسا وإلى النواب، في أنه لا مكان لمثل هذا القانون، ومع إصرار بعض النواب على فرض مشروعهم على الحكومة لدراسته في مجلس الوزراء ثم إعادته إلى البرلمان للمصادقة عليه، أبدت الحكومة نوعاً من التراخي والليونة حتى مرور الأجل القانوني الذي يمنحه الدستور للحكومة للرد على النواب[36].

بالمقابل مضت فرنسا في تطبيق نصوص قانون تمجيد الإستعمار من دون أن تبالي بالسخط الشعبي الجزائري، وفي هذا الإطار حثّ وزير الخارجية الفرنسي الأسبق برنار كوشنير، في المقابل، الجزائريين على التوجه إلى المستقبل، حتى لا يبقوا حبيسي التاريخ والماضي وعقده، وقال بصريح العبارة "إن العلاقات الجزائرية الفرنسية لن تعود سوية وطبيعية، ما لم يرحل جيل الثورة من الحكم في الجزائر"[37].

---

[35] عاطف قدادرة، زياري يتحدى نوابه ويعلن طي ملف قانون تجريم الإستعمار، متوفر على الرابط:
http://www.elkhabar.com/ar/index.php?news=230276

[36] سليم حميداني، الميراث الإستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ عام 1962، مرجع سابق، ص115

[37] نفس المرجع، ص115

خاتمة:

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية عدم إستقرار وتأزم بفعل مخلفات ورواسب تاريخية تجمع بين البلدين تمتد للحقبة الإستعمارية وتلقي بظلالها على واقع العلاقات الحالية، إذ تقف عدة ملفات ذاكراتية(تاريخية) أمام إقامة علاقات طبيعية بين البلدين، طالما مازالت فرنسا ترفض الإعتراف والإعتذار عن المجازر المرتكبة من قبلها إبان حقبتها الإستعمارية في الجزائر، وهو ما أثار جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية الجزائرية والفرنسية نظراً لتداعياتها على مسار العلاقات بين البلدين.

ذلك أن هذه العلاقات يحكمها التاريخ ويسيرها الإرث المشترك وتحددها حضارتي الشعبين المتميزتين عن بعضهما، حيث أن الطرف الفرنسي يرفض فكرة الإعتذار بإعتبار أن فرنسا لا يمكنها أن تنخرط في سلسلة من الإعتذارات لا نهاية لها، ليأتي صدور قانون 23 فيفري 2005 كإنعكاس للذهنية الإستعمارية لدى النخبة الحاكمة في فرنسا، ويؤجج علاقات البلدين أكثر من خلال إنخراط نواب البرلمان الجزائري على تقديم مشروع لتجريم الإستعمار.

كما تضمن مطالبة فرنسا بإعتذار رسمي وعلني للجزائر عن جرائم الإستعمار للفترة الممتدة ما بين 1830 إلى 1962، فضلا عن المطالبة بتعويض ضحاياها وضحايا التفجيرات النووية وإلزام الحكومة الفرنسية بإزالة الألغام وتنظيف مناطق التجارب النووية التي أجرتها في الصحراء الجزائرية عام 1956 من التلوث الإشعاعي وإسترجاع الأرشيف الجزائري التي إستولت عليها فرنسا ومازالت تحتفظ به، غير أنها تصطدم بتردد فرنسي رغم جهود "المصالحة الوطنية"، خصوصا أن فتح الأرشيف قد يكون بوابة لكشف حقائق مثيرة للجدل، وفي هذا الإطار تصرّ الجزائر على فتح وإستعادة الأرشيف السري الذي يخصّ فترة الإستعمار الفرنسي للبلاد، وهو الأرشيف الذي تحتفظ به فرنسا منذ عقود.

المعالجة القضائية لملفات الذاكرة بين التجريم واللاعقاب

أ.د. عبد الحفيظ بوقندورة

ملخص:

أثبتت مختلف التجارب التي عرفتها البشرية ودول العالم أن قضايا ما يعرف بالجرائم ضد الإنسانية والقتل العمدي والإبادة الجماعية والتهجير القصري والتي تشكل مفهوم مهذب "للذاكرة التاريخية المشتركة " على أنها جرائم ضد الإنسانية ولا يمكن أن تتقادم ، واستحالة إغلاق ملف وجرائم الدولة التي يمكن أن تكون قد ارتكبت فيما مضي لاسيما الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي اقترفت خلال المرحلة الاستعمارية دون معالجتها معالجة قضائية منصفة عادلة وصحيحة، فالذي درج عليه العمل القضائي هو اعتبار هذه الجرائم الخطيرة ضد الإنسانية يقتضي عرضها على محاكم جنائية متخصصة تطبق أمامها من الناحية الإجرائية كافة المواد التي تطبق أمام المحكمة الجنائية العادية من قانون الإجراءات الجزائية، ولأن هذه الجريمة لخطورتها، أحاط المشرع التعامل معها بنوع من الاستثنائية ليس بجعل محاكمها متخصصة كما أسلفنا فقط ـ وإنما أيضا بجعل القواعد الواردة في النصوص التي تحكمها قواعد خاصة. فالمستعمر الذي اعتقد حتى وقت قريب تقادم هذه الانتهاكات والجرائم ضد الإنسانية لوفاة مرتكبيها أو بموجب اتفاقيات تعفي مرتكبيها من المتابعة والمحاكمة أصبح اليوم مطالب بالاعتراف بجرائمه ومحاكمته أمام الهيئات القضائية الوطنية والدولية على أساس أنها جرائم ضد الإنسانية ولا يمكن أن تتقادم .

فإلى أي مدى استطاعت الهيئات القضائية الوطنية والدولية معالجة قضايا الذاكرة المشتركة لاسيما جرائم الدولة التي تكون قد ارتكبت في حق الشعوب المستعمرة؟ وهل معالجتها تمت بصفة منصفة عادلة وصحيحة؟

تهدف هذه الورقة البحثية للوقوف عند أهم الإجراءات التي يمكن من خلالها متابعة ملف الذاكرة التاريخية المشترك لاسيما الدموي منها من خلال تحديد المسؤولية الشخصية لمرتكبيها وجمع وسائل الإثبات المختلفة التي توثق الجرائم ومتابعتها أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية المتخصصة.

يمكن استخلاص مجموعة من النتائج أهمها:

- ضرورة إصدار النصوص القانونية والتشريعات التي تحمي الذاكرة المشتركة وتجريم الأفعال والسلوكيات الدولة للجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية والتهجير القصري.

- ضرورة تشكيل محاكم وطنية متخصصة في الجرائم الاستعمارية التي تعالج قضايا الذاكرة المشتركة التاريخية.

- إشراك كل فئات المجتمع من مؤرخين، رجال قانون وعلماء اجتماع وعلماء سياسة وأصحاب القرار السياسي والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الخ..... لمعالجة ملف الذاكرة التاريخية المشتركة.

مقدمة:

إن معالجة ملفات الذاكرة المشتركة من قبل المجتمع الدولي لاسيما المأسوية والدموية منها والتي تشكل جرائم ضد الإنسانية من جرائم القتل والتطهير العرقي والاضطهاد والتهجير القصري من أرضهم و جرائم الإبادة الجماعية للشعوب والانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والطفل وخرق قواعد القانون الدولي الإنساني من قبل دولة المستعمر المعتدي ومعالجتها من قبل الهيئات القضائية الوطنية والدولية.

فمفهوم العدالة الجنائية الدولية لم يعد ذا منظور إقليمي أو داخلي يقتصر على ما تقوم به أجهزة العدالة الجنائية الوطنية، مطبقة تشريعاتها الوطنية فحسب، بل تتعدى إلى النطاق الدولي، والذي حرص المختصون فيه على استكمال منظومة العدالة الدولية الجنائية، وذلك من خلال نظم ومحاكم قضائية دولية جنائية، تنهض بمسؤولية مقاضاة المتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية،والتاريخ يسجل أهم المحاكمات الدولية التي عالجت قضايا خطيرة جدا ضد الإنسانية بداية بمحاكمات يوغسلافيا السابقة ورواندا وانتهاء بمحاكمة الكيان الاسرائيلي على جرائمه في غزة أمام الجنائية الدولية. من خلال ندوة الجزائر الدولية التي ستنعقد ايام: 29 و30 نوفمبر الجاري 2023 لوضع استراتيجية الملاحقة كما أكد على ذلك الجمهورية السيد عبد المجيد تبون خلال افتتاح السنة القضائية 2024/2023 ونحن **أمام رجالات القانون أناشد جميع أحرار العالم وخبراء القانون العرب والمنظمات والهيئات الحقوقية إلى رفع دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان ضد الكيان الإسرائيلي لإنهاء عقود من الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق الفلسطنين**

فتشكيل المحكمة الجنائية الدولية الدائمة يعتبر أكثر من ضرورة، تفرض أولا تشخيصا يتميّز ويرتكز على إثبات الوقائع، فالذي درج عليه العمل القضائي هو اعتبار هذه المحاكم محاكم جنائية متخصصة تطبق أمامها من الناحية الإجرائية كافة المواد التي تطبق أمام المحكمة الجنائية العادية من قانون الإجراءات الجزائية، ولأن هذه الجريمة . لخطورتها ـ أحاط المشرع التعامل معها بنوع من الاستثنائية – ليس بجعل محاكمها متخصصة كما أسلفنا فقط ـ وإنما أيضا بجعل القواعد الواردة في النصوص التي

تحكمها قواعد خاصة. وعدم معالجتهما أو التهاون في ذلك حتى تتراكم عليها أجيال مختلفة قد تُرهن –بكل تأكيد – مستقبل علاقة الجوار والبناء الديمقراطي . و إذا كانت المقاربة تصبح أكثر تعقيدا عندما يتعلق الأمر بانتهاكات أو جرائم ارتكبتها دولة مستعمرة أو دولة معتدية على دولة أخري.

فالجرائم الدولية باعتبارها محور القانون الدولي الجنائي، تمثل إحدى المشكلات الرئيسة التي تواجه العالم وتشكل في الوقت الحاضر إحدى القضايا الأساسية التي لازالت تشغل بال وفكر المجتمع الدولي، فالبحث في الجرائم الدولية ليس بالأمر اليسير، إذ يكتنفه بعض المشاكل والصعوبات، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى غموض فكرة الجريمة الدولية مقارنة بالجرائم الداخلية، وذلك لاستنادها إلى القانون الدولي الجنائي.

المحور الأول: قيام المسؤولية الجنائية الدولية ومعالجة ملفات الذاكرة المشتركة.

أولا: متى تقوم المسؤولية الجنائية الدولية لمعالجة ملفات الذاكرة المشتركة.؟

قيام المسؤولية الدولية من منظرو القانون الدولي الجنائي حتمية تقتضي مسائلة الكيانات والأشخاص عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، فحاجة المجتمع الدولي الملحة والمتزايدة لإنشاء آليات قانونية وقضائية لمحاكمة مرتكبي جرائم الإبادة، هو ما يمكن ملاحظته من خلال مراجعة تطور المحاكم الدولية الجنائية منذ إبرام معاهدة فرساي للصلح عام 1919 ، وحتى إنشاء مجلس الأمن الدولي لمحكمتي يوغسلافيا السابقة ورواندا، وصولا إلى إنشاء قضاء دولي جنائي دائم متمثل في المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، وعلى الرغم مما بذلته منظمة الأمم المتحدة من مساع وجهود لإنشاء هذه الآليات ووضع قانون دولي جنائي يختص بالنظر في الجرائم الدولية.

ثانيا: يا ترى ما هو القانون الدولي الجنائي وما هي أهميته؟

أولا دعونا نقف عند نقطة مفاهيم منهجية وهي هل نقول القانون الدولي الجنائي أم القانون الجنائي الدولي نقول القانون الدولي الجنائي وليس القانون الجنائي الدولي :على اعتبار أن الأخير أي القانون الجنائي الدولي يختص بالنظر في الجرائم العالمية العابرة للحدود كجرائم المخدرات والإرهاب وغيرها..،

بينما يختص الأول القانون الدولي الجنائي بالنظر في الجرائم الدولية وهي الإبادة، الحرب، العدوان، ضد الإنسانية.

من جهة أخرى فالواقع أن القانون الدولي الجنائي يوصف بأنه قانون حديث الشأن، وهو قانون عرفي لم تقنن غالبية أحكامه إلا بصدور النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهو الأمر الذي ساهم إلى حد ما في إزاحة بعض الغموض الذي لازال يعتري كنه الجرائم الدولية .حيث نشاء وتطور مع القانون

الدولي العام، قبل أن يصبح فرعا مستقلا من فروعه، وباعتباره يمثل الشق الجنائي للقانون الدولي العام فهو **" ذلك القانون الذي يتناول بالتجريم والعقاب صور السلوك التي تعد خروجا عن النظام الدولي، وتصيب بالضرر أو تعرض للخطر مصالح المجتمع الدولي أو قيم الإنسانية الكبرى، أو بتعبير آخر هو ذلك الفرع من فروع القانون الدولي العام الذي يهدف لإضفاء الحماية الجنائية على المصالح الجوهرية للمجتمع[1] الدولي، والتي لا تقوم له قائمة بدونها، وذلك من خلال تنظيمه للجريمة الدولية".**

ويمكن تعريف القانون الدولي الجنائي بأنه" :مجموعة القواعد القانونية التي تجد مصدرها في العرف الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية، والتي تُبين ماهية الجرائم الدولية والمبادئ العامة التي تحكمها، من أجل ردع مقترفيها ومعاقبتهم، ومن أجل صيانة الأمن والسلم الدوليين "، ومن التعريف يتضح أن القانون الدولي الجنائي ظل في نطاق الأعراف الدولية إلى أن تم تدوين هذه الأعراف في مدونة مكتوبة وموحدة، تجسدت في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي اقره مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي المنعقد بروما في 17 جويلية1998 اعتُمد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية نتيجة انعقاد مؤتمر دبلوماسي دولي نُظم تحت رعاية الأمم المتحدة ودخل حيز النفاذ في 1 تموز/ يولية 2002 .

أما اختصاص هذا القانون فهو الجرائم الدولية، أي الأفعال التي ترتكب ضد مصلحة المجتمع الدولي ومصلحة الإنسانية، أوضد سلامة الجنس البشري، ويبين القانون الدولي الجنائي القواعد التي يجب العمل بها لمواجهة كل من يقترف جرائم دولية، لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع الدولي.

نتساءل عن أهمية القضاء الدولي الجنائي ودوره في إرساء آليات لمحاكمة مرتكبي جرائم الإبادة، ومن ثم فالقضاء الدولي الجنائي يعد الوسيلة الثانية من وسيلتي الحماية الدولية الجنائية، بعد الوسيلة الأولى وهو القانون الدولي الجنائي.

إن أهمية القانون الدولي الجنائي، تتجلى في معالجة الآثار الجسيمة الناتجة عن ارتكاب جريمة الإبادة والجرائم ضد الإنسانية التي تتزايد حدتها، ويتسع نطاقها بمرور الزمن،ومعاقبة مرتكبيها وتحتل جريمة الإبادة الجماعية الصدارة لتمثل اخطر صورة من صور الجريمة الدولية، مما أضفى عليها وصف" جريمة الجرائم "نظرا للآثار الناجمة عنها، وما تحمله أفعال الإبادة من نية إجرامية للقضاء على جماعات بشرية بأكملها، فجريمة الإبادة الجماعية ليست من الجرائم المعاصرة فهي تضرب بجذورها في عمق التاريخ الإنساني، فقد نشأت هذه الجريمة في ظل الحروب القبلية والصراعات الدينية، لتمتد وتصل للشكل المعروفة

---

[1] نبيل مالكية ، آليات محاكمة مرتكبي جرائم الإبادة على صعيد القانون الدولي الجنائي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون جنائي دولي، جامعة باتنة1 – كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق 2016.

به حاليا، ويعتبر القرن العشرين القرن الذي شهد الميلاد القانوني لهذه الجريمة وتفاقمها، من خلال الصراعات العرقية التي أدت إلى تفشي ظاهرة إنكار وجود مجموعات بشرية معينة، فسيطرت فكرة القضاء عليها بشتى الطرق لدى المجرمين على مر الزمن وفي أقاليم مختلفة، فأصبحت جرائم الإبادة وسيلة لبلوغ هذا الهدف، ففظائع التي ارتكبها النظام النازي في أوروبا إبان فترةفبعد الحرب العالمية الثانية 1939 م – 1945 والذي انطلق من فكرة سمو العرق الآري الجرماني في شن حملات إبادة جماعية في أوروبا، انتهت بمجازر اهتز لها ضمير الإنسانية جمعاء، الأمر الذي شكل دافعا مباشرا حتى تتبنى منظمة الأمم المتحدة تدابير وآليات دولية قصد الحيلولة دون وقوع مثل هذه الفظائع مجددا وضمان محاكمة ومعاقبة مرتكبيها، وهو الذي ترتب عنه ميلاد اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في سنة 1948م، إلا انه ومنذ إقرارها لم تشهد جريمة الإبادة أي تردد بل زاد عدد الضحايا في أزمنة مختلفة وأقاليم عدة، بدءا بالمجازر التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا سابقا بين سنوات 1991–1995 مرورًا بالمأساة الرواندية سنة 1994 ووصولا إلى كل من قطاع غزة الفلسطينية وإقليم دارفور في السودان ، وغيرها من المناطق التي تشهد إلى يومنا جرائم إبادة فظيعة ومعاناة بشرية مستمرة، فاسترعت جرائم الإبادة المرتكبة الانتباه الدولي بشدة.

ثالثا: الفاعلون في قيام المسؤولية الدولية الجنائية. من هم الفاعلون وأشخاص القانون الدولي الجنائي؟

من خلال اتفاقية 1948 لمنع جريمة الإبادة الجماعية1 ، يتبين لنا أن الشخص الأول المسؤول جزائيا عن ارتكاب هذا النوع من الجرائم هو الفرد، سواء كان من العملاء العموميين أو الأفراد العاديين. لكن رغم الغموض الذي يكتنف الاتفاقية كما سنرى، فان الجدير بالذكر أنه وبصدد المعاقبة على الجرائم – أين لا بد من تدخل القضاء الداخلي ليتم متابعة الفرد عن الجريمة الدولية – فان صفة الفرد كعضو بالدولة ينشأ بالنتيجة المسؤولية الدولية للدولة2 .

1/ :مسؤولية الفرد أو الدولة عن جرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية : متى تقوم مسؤولية الدولة؟

باعتبار أن جريمة الإبادة من الجرائم التي يطرح فيها التساؤل حول المسؤولية المثارة بشأنها – مسؤولية الفرد أم الدولة – فإننا سنحاول التطرق لكل من المسؤوليتين على حدى حتى نتمكن من استنتاج المسؤولية المثارة عن جريمة الإبادة.

اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق بق ا رر الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤرخ في 09 ديسمبر 1948 ، ودخلت حيز التنفيذ في 12 جانفي 1951 وتضمنت الاتفاقية مقدمة وتسعة عشر مادة الفقرة الثانية فتضمنت اعتراف الأطراف المتعاقدة بأن الإبادة الجماعية قد ألحقت خسائر جسيمة بالإنسانية، في جميع عصور التاريخ فيما نصت المادة الأولى من الاتفاقية على مصادقة الأطراف المتعاقدة على أن الإبادة الجماعية قد ترتكب في أيام السلم أو أثناء الحرب، وعلى أنها جريمة بمقتضى القانون الدولي تتعهد بمنعها والمعاقبة عليها، أما المادة الثانية فنصت في الفقرة الأولى منها على تعريف جريمة الإبادة الجماعية على أنها تلك الأفعال التي ترتكب قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو اثنية أو عنصرية أو دينية،

أ/ مسؤولية الفرد عن جرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية: متى تقوم مسؤولية الفرد؟

كما ذكر آنفا ومن خلال اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، يتضح أن الأفراد فقط هم الذين يمكن مقاضاتهم واعتبارهم مذنبين ومحل مساءلة جزائية عن ارتكاب جريمة الإبادة ، وذلك استنادا . إلى نص المادة الرابعة من اتفاقية المم المتحدة. ومن ثم فان حكام الدولة كالملوك والرؤساء، وكل أصناف مسؤولي الحكومة سواء من السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، يخضعون للمقاضاة والعقاب، كما يعتبر مسئولا وزراء الحكومة وقادة الجيش والجنود العاديين على حد سواء، إضافة إلى الشرطة ومسؤولي السجون من جميع الرتب، وموظفي الخدمة المدنية والموظفين الحكوميين من جميع الأصناف، وكذلك الرؤساء بما في ذلك قادة الأحزاب السياسية

إن رؤساء الدول والموظفين العموميين الآخرين لا يمكنهم كذلك الإفلات من عقاب العدالة الدولية عن طريق التخفي وراء قناع السلطات الرسمية مد عيين أن أعمالهم كانت أعمال سيادة دولة، وفي الواقع إن المسؤولين الحكوميين بكل الحالات تقريبا يرتكبون جريمة الإبادة وفقا لسياسة الدولة وبدعم من جهاز الدولة، لاسيما وأنهم يحتلون مناصب صنع السياسة العامة التي تصور الخطة وضمان تنفيذ هذه الجريمة النظام الصهيوني الإسرائيلي نموذجا.

فالتزام الدول بمحاكمة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية[2]. من خلال قواعد القانون الدولي الجنائي التي تضع التزاما على عاتق الدول يتجسد في ضرورة البحث عن مرتكبي جرائم الإبادة، أو أية جريمة دولية

---

[2] اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية هي معاهدة دولية تجرم الإبادة الجماعية وتلزم الدول الأعضاء بفرض حظرها. كان أول أداة قانونية لتدوين الإبادة الجماعية كجريمة، وأول معاهدة لحقوق الإنسان اعتمدتها بالإجماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 9 ديسمبر 1948، خلال الدورة الثالثة للجمعية ضمن قرار الجمعية العامة رقم 260 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 12 يناير 1951، وصادق عليها 152 دولة عضوة في الأمم المتحدة مايو 2021

- كما تعرف المادة 2 من اتفاقية الإبادة الجماعية: أي فعل من الأفعال التالية المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه:

أخرى ترتكب فوق إقليمها، وتتولى محاكمتهم، أو تسليمهم للمحاكمة عملا بنص المادة الرابعة من اتفاقية منع الإبادة، فإن الدول الأطراف تتعهد بمعاقبة مرتكبي الإبادة الجماعية، وهم الأشخاص الذين يرتكبون الأفعال المنصوص عليها بالمادة الثالثة، سواء كانوا من الحكام، أو من الموظفين العموميين، أ ومن الأشخاص العاديين، أي مهما كانت صفة مرتكب الجريمة. والشيء الملاحظ أن المادة الرابعة من الاتفاقية اعترفت بشكل واضح وصريح بالمسؤولية الجنائية الفردية لمرتكبي جرائم الإبادة، وبمسؤولية كل من يشترك في ارتكاب الجريمة أيا كانت صور الاشتراك، كما أنها لم تميز بين الجناة سواء كانوا من الحكام أو الأفراد العاديين، فقد أكدت المادة الرابعة على مسؤولية الدولة في معاقبتهم دونما اعتبار لهويتهم،

-ب/ التأسيس القانوني مسؤولية الدولة عن جرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية:

الإبادة الجماعية كما هو ثابت ترتكب بدعم من الدولة، أما القانون الدولي الجنائي فيركز على الأفراد وليس على الدولة نفسها، ذلك أن الأفراد هم أصحاب الأهلية الجنائية، أما الدولة فلا يمكن أن تكون معاقبة،

يرى الأستاذ **فون ليست** أن الدولة هي الشخص الوحيد الذي يرتكب الجريمة الدولية ، لان القانون الدولي لا

لا يخاطب إلا الدول وجرائمه لا يرتكبها إلا المخاطبون به

أما الفقيه **وبير (WEBER)** فلا يقر المسؤولية الدولية للأفراد . فالقانون الدولي الجنائي يخاطب إلا الدول وجرائمه لا يرتكبها إلا الأفراد ، وذلك لان خضوع الشخص الطبيعي لنظامين قانونين مختلفين في ذات الوقت ، أي القانون الداخلي والقانون الدولي، لا يمكن تصوره في الوقت الذي لا يوجد تنظيم عالمي ، أو دولة عالمية ، وعليه فانه يصعب تقرير المسؤولية الدولية للأفراد في الوقت الحاضر على الأقل ، وتكون الدولة هي المسئولة جنائيا عن الجرائم الدولية،

---

1. قتل أعضاء من الجماعة.
2. إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم لأعضاء الجماعة.
3. إخضاع عمدا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا.
4. فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.
5. نقل الأطفال بالقوة من مجموعة إلى مجموعة أخرى.

- كما تعرف المادة 3 الجرائم التي يمكن أن يعاقب عليها:

1. الإبادة الجماعية.
2. التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية.
3. التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية.
4. محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية.
5. الاشتراك في الإبادة الجماعية.

ومع ذلك نجد أن هذا الموقف من القانون الدولي الجنائي لم يكن ذو فعالية في منع الجرائم الدولية، واقترح البعض تمديد المسؤولية الجنائية للدولة، للحصول على فعالية وقائية إضافية، من جهة أخرى كرست كذلك لجنة القانون الدولي مجهوداتها في ذلك خلال السنوات العشر الأخيرة سواء في إطار المشروع النهائي لقانون مسؤولية الدولة عن العمل الدولي غير المشروع .

وعليه فإذن القانون الدولي الجنائي عموما لا يعترف بالمسؤولية الجنائية للدولة، فالمسؤولية فيه أساسا فردية تنال الشخص الطبيعي مرتكب فعلا مشكلا لجريمة الإبادة الجماعية ، فالإنسان هو الذي يسأل أصلا عن هذه الجريمة وغيرها من الجرائم الأخرى – دولية كانت أم داخلية – أما الدولة باعتبارها شخصا معنويا فلا محل لأن تسال جنائيا، لكن ذلك لا يعفيها مطلقا من تحمل آثار المسؤولية عن ارتكاب ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، التزمت الدول بسن التشريعات اللازمة، والنص فيها على العقوبات الكفيلة بقمع الجرائم ضد الإنساني وجرائم الإبادة، والملاحظ غالبا على الدول عند تنفيذ التزامات الاتفاقية – أن تقوم إما بإدراج جريمة الإبادة وتحديد العقوبة عليها ضمن قانون العقوبات الداخلي، مثلما فعلت ألمانيا، أو أن تقوم بسن قانون خاص .يتعلق بجريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها كما هو الحال في التشريعين الايطالي والبلجيكي والقاعدة العامة أن القانون الدولي يقرر الصفة الإجرامية للفعل ويترك للقضاء مهمة تقرير العقوبة الملائمة، فإذا ما توفر للقاضي الوطني تجريم الفعل أو الامتناع وجب عليه الرجوع إلى القانون الجنائي الوطني لتحديد العقوبة، وهذا الأسلوب في تحديد العقوبة للجريمة الدولية بموجب القوانين الوطنية لا يترتب عنه استبعاد الصفة الدولية على الجريمة.

فبعد محاكمات الحرب العالمية الثانية شهد العالم وقوع جرائم دولية كثيرة منها: والعدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 م، واحتلال إسرائيل للأراضي العربية في مصر وسوريا والأردن وفلسطين سنة 1967م، وكذا حرب أمريكا في فيتنام وارتكاب إسرائيل جرائم إبادة ضد الشعب الفلسطيني ،واجتياح إسرائيل للبنان في سنوات1978 :، 1982 ، 2006 وغزة آخرها في صيف 2014 ،و 2023 بمناسبة طوفان الأقصى وكل هذه الجرائم وغيرها لم تجد محاكم جنائية دولية يحال عليها المتهمون عن تلك الجرائم لمحاكمتهم.

المحور الثاني: صور وتطبيقات المحاكم الجنائية الدولية في الجرائم ضد الإنسانية.

- **ما هي أهم المبادئ اللازمة لمحاكمة مرتكبي جرائم الإبادة على صعيد القانون الدولي الجنائي؟**
- **ومتى توصف الجرائم بأنها ضد الإنسانية ليتحقق نظرها أمام المحكمة الجنائية الدولية؟**

قبل أن ينعقد اختصاص المحكمة للنظر في جرائم الإبادة أو الجرائم الدولية الأخرى، يجب توفر

الشروط المسبقة لممارسة المحكمة لاختصاصها، وذلك بأن تكون الجريمة محل النظر قد ارتكبت في

إقليم دولة طرف ، أ ومن طرف أحد مواطنيها، أو بإعلان دولة ليست طرفا قبول اختصاص المحكمة للنظر في قضية ارتكبت على إقليمها، أ ومن طرف أحد مواطنيها، بموجب إعلان يودع لدى سجل المحكمة

وحتى يتم دراسة إجراءات السير في الدعوى الواجب إتباعها أمام هذه المحكمة قصد محاكمة مرتكبي

جرائم الإبادة يتطلب الأمر تسليط الضوء على مختلف مراحل الدعوى الجنائية بدءا بتحريك اختصاص

المحكمة من قبل أحد الأطراف المخول لهم رفع الدعوى أمامها إلى التحقيق ثم المحاكمة، فالتعاون الدولي

والمساعدة القضائية لتفعيل دور المحكمة للقيام باختصاصها، وذلك في جميع م ا رحل سير الدعوى أمام

هذه المحكمة. ومن صور هذه المحاكمات نذكر على سبيل المثال:

أولا: المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا سابقا:

على اثر انهيار اتحاد الجمهوريات اليوغسلافية السابق وتفككه عام 1991 م، سعت هذه الأخيرة للمطالبة بالاستقلال ، فأعلنت كرواتيا وسلوفينيا استقلالهما عن يوغسلافيا بتاريخ : 1991/06/26 ولكن هذه الرغبة تعارضت مع رغبة صربيا والجبل الأسود ، اللتان أرادتا الاحتفاظ بشكل الاتحاد بين جمهوريات يوغسلافيا السابقة، لذا لم ترحبا بهذا الإعلان، وأعلنتا الحرب على الكروات والسلوفينيين، وتم عقد العديد من الاتفاقيات بين أطراف النزاع، ولم يحالفهما النجاح في وقف الأعمال القتالية والوصول إلى اتفاق بهذا الشأن . وكان النزاع المسلح في جمهورية البوسنة والهرسك في بداية الأمر بين قوميات متعددة وبشكل خاص بين الصرب والكروات المسلمين، فكان له طابع الحرب الأهلية، ولكنه ما لبث أن تطور إلى نزاع دولي.

واستنادا للسلطات المخولة لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة – في حالتي تهديد السلم والأمن الدوليين –أو الإخلال بهما، أصدر مجلس الأمن الق ا رر رقم 808 : بتاريخ : 1993/02/22، القاضي بإنشاء محكمة جنائية دولية، وأعقبه القرار رقم 827 : المؤرخ في:

11993/05/25المحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، والتي ارتكبت في أ رضي يوغسلافيا سابقا منذ عام 1991 ، واختير مقرا لها مدينة لاهاي ، ويتجسد اختصاصها انطلاقا من نص المادة الأولى من النظام الأساسي للمحكمة بالنظر في الاتهامات الموجهة للأشخاص الطبيعيين بارتكاب الجرائم التالية :الانتهاكات الجسيمة لمعاهدة جنيف لسنة 1949 ، مخالفة قوانين وأعراف الحرب، الإبادة الجماعية

ثانيا: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا:

لمحاكمة مرتكبي جرائم الإبادة.أنشأت هذه المحكمة للنظر في المجازر التي وقعت في إقليم رواندا بسبب الحرب الأهلية التي دارت بين قبيلتي الهوتو والتوتسي، وهو ما أدى إلى سقوط أعداد ضخمة من القتلى والجرحى، الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي إلى التدخل من خلال مجلس الأمن على اعتبار أن الحالة تهدد الأمن والسلم الدوليين، فأنشأ لجنة دولية للتحقيق وجمع المعلومات والتقصي بشأن الانتهاكات المرتكبة في هذا الإقليم، وتحديد المسؤولية لكل الأطراف وقد مارست اللجنة عملها، رغم اعت ا رض عدة مشاكل لها وقدمت تقريرها الذي توصلت فيه إلى وجود جرائم دولية مرتكبة بإقليم رواندا، وخاصة جريمة الإبادة الجماعية، وأن النزاع مسلح وغير ذي صبغة دولية وبناء على هذا التقرير أنشأ مجلس الأمن المحكمة الجنائية الدولية وأصدر النظام الأساسي لها.

خاتمة:

ختاما يمكن القول أن التاريخ أبان على أنه لا يمكن الاعتماد كثيرا على المحاكمة الجنائية الدولية التي تتحرك فقط لنصرة القوي على الضعيف والكيل بمكيالين والكثير من الشواهد موجودة تاريخيا وما قضية الشعب الفلسطيني عنا ببعيد وما تعيشه غزة والعلم المستضعف وكما قال السيد الرئيس عبد المجيد تبون أمام رجالات القانون أناشد جميع أحرار العالم وخبراء القانون العرب والمنظمات والهيئات الحقوقية إلى رفع دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان ضد الكيان الإسرائيلي لإنهاء عقود من الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق الفلسطنين، وهو ما حدث فعلا من خلال الشكوى التي تقدمت بها جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية.

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الهوية والتماسك السياسي من منطلق الذاكرة: قراءة في طرح التاريخ الإيجابي

ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول:

سياسات الذاكرة في العلاقات الدولية

يوم 25 نوفمبر 2023م

مجمع هيليوبوليس قالمة

إعداد:

أ.د/ **سليم حميداني**

مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة

hamidani.salim@univ-guelma.dz

مقدمة:

يجسّد الماضي والقدرة على استذكاره احتياجا إنسانيا للتوازن النفسي وإدراك الوجود المادي للأفراد والجماعات، وتحديد وجهة واستراتيجيات المستقبل، وكلما كان ذلك الماضي مشحونا بالجوانب العاطفية الإيجابية أو السلبية، كلما كان حافزا للكتابة والتأريخ، ولأن الصفة النسبية ملازمة للجهد البشري في معرفة أو تناقل الموضوعات ذات المحتوى الخلافي والمطعّمة بالجانب القيمي، فإنّ هناك نقاشا مستمرا يعبّر ليس فقط عن قناعات أفراد، وإنما يصل إلى توجهات دول واستراتيجياتها في التحرك الخارجي، أو إدارة الشأن السياسي الداخلي، في تناول ثلاثية الهوية والذاكرة والتاريخ، وعلى هذا الأساس تطرح هذه الورقة البحثية حالة الارتباط بين المتغيرات الثلاث ربطها بمسعى التماسك السياسي، وهي متغيرات بما لها صلة بثنائية الماضي من جهة والحاضر والمستقبل من جهة ثانية، تواكب السعي المتزايد إلى التعامل معهما من مطلق براغماتي عبر ما يعرف بالتاريخ الإيجابي، والذي من تسميته يسحب قدرا من القبول في الأوساط الأكاديمية، بتبريرات التوظيف النفعي للتاريخ والاستغناء عن عدد من الفترات أو الأحداث أو اسهامات شخصيات، وذلك تعويلا على الأثر الإيجابي لذلك في حفظ التماسك السياسي والوطني، والقدرات على بناء توافقات لم تكن لتتحقق لو تم الاحتفاظ بحقائق الماضي والدفاع عنها، في حين يناوئه آخرون من منطلق رفض التحوير والتزييف للذاكرة مهما كانت المبررات أخلاقية، أو يدّعى أنها كذلك، والنظر إلى أنّ أي جهد في هذا الإطار سيعمل على تشويه الذاكرة والإضرار ببنيان الهويات، وستجعل العالم يقبل على تكرار أخطاء الماضي التي انبثقت عن سوء التقدير وسوء الإدراك، وفي حالات أخرى بإخفاء الحقائق وفساد النوايا، وغلبة الطرح البراغماتي في النظر إلى السرديات التاريخية.

إنّ الإشكالية التي تطرحها هذه الورقة البحثية قائمة على التساؤل التالي:

كيف يمكن لطرح التاريخ الإيجابي أن يحيل الجهود إلى إحداث تحوير في مضامين الهوية والذاكرة بغرض تحقيق التماسك السياسي في عالم تتزايد فيه مكانة الاعتبارات الثقافية وطروحات الصدام المتوقعة؟

سيجري مناقشة هذه الإشكالية ضمن خطة من مبحثين، يتم فيها الانتقال من الجانب المفاهيمي إلى التطرق للمقاربات المؤطرة لحضور الذاكرة في الهوية والتماسك السياسي، وصولا لطرح التاريخ الإيجابي ضمن مواءمات الهوية والذاكرة لحفظ التماسك السياسي.

المبحث الأول: حلقة المفاهيم للذاكرة والهوية والتماسك السياسي

المطلب الأول: الحقل الدلالي للهوية والذاكرة والتاريخ

الفرع الأول: مفهوم الهوية

تعرّف الهوية *Identity* بكونها مقدار ما يحققه الفرد من الوعي بالذات والتفرد والاستقلالية، وأنه ذو كيان متميز عن الآخرين، والإحساس بالتكامل الداخلي والتماثل والاستمرارية عبر الزمن، والتمسك بالمثاليات والقيم السائدة في ثقافته[1]، ويرتبط مفهوم الهوية- باعتباره انعكاسا لواقع اجتماعي- بمفردات الانتماء، والولاء، والتصنيف، والتعريف، والاعتراف والمقارنة، والفخر والمكانة، والوعي بالذات اجتماعيا، والارتباط بالمكان وما يتعلّق به، غير أنه يمكن الإشارة إلى وجود شبكة مفاهيم الهوية التي تقوم خاصة على العرقية والأمة والقومية.

يحدد المستشرق برنارد لويس *Bernard Lewis* (1916-2018م) أنواع الهويات بشكل عام ضمن ثلاث أنماط:

01-الهوية القائمة على رابطة الدم، وهي تأخذ الترتيب التصاعدي من العائلة إلى القبيلة إلى العشيرة، لتتطور إلى القومية الإثنية؛

02-الهوية القائمة على رابطة المكان، والتي تتوافق في الغالب مع رابطة الدم، وأحيانا تتصادم معها، ويمكن أن تعني هوية القرية أو الجوار أو المدينة والمنطقة، وهو ما تطور إلى البلد والوطن؛

03-الهوية القائمة على رابطة الدين، والتي تتوافق مع إحدى الهويتين السابقتين أو كليهما، أين يجسّد الدين الولاء الوحيد الذي يتجاوز الحدود المحلية والدولية، ويمكن أن تنقسم هذه الهوية فرعيا إلى طوائف.[2]

بينما ميّز ألكسندر فيندت *Alexander* Wendt بين نوعين من الهوية، على النحو التالي[3]:

01-**الهوية الشخصية-الكوربوراتية** التي تشمل السمات المنظمة والمشكلة لذاتية الفاعل والتي تجعله كيانا متمايزا، حيث هناك مكوّن مادي هو الإقليم في حالة الدولة، ومكون غير مادي خاص بوجود إدراك وذاكرة مشتركة بين الأفراد تصوّر الدولة على أنها كيان حقيقي كوربوراتي قائم بذاته، وفي حالة المنظمات فهي تعني الأعضاء والموارد المادية والمعتقدات المشتركة، والتي تجعل الأفراد يتصرفون ككيان جماعي؛

02-الهويات الاجتماعية التي تعبّر عن مجموعة من المعاني التي ينسبها الفاعل لنفسه عندما يتبنى منظور الآخر باعتباره فاعلا اجتماعيا، والهوية الاجتماعية جزء من مفهوم الذات لدى الفرد يشتق من معرفته بعضويته في الجماعة واكتسابه المعاني القيمية والوجدانية المتعلقة بهذه العضوية[4].

ميّز فندت بين ثلاثة أنواع للهوية الاجتماعية هي:

أ–هوية النوع *Type identity* التي تتألف من الصفات المشتركة بين الفاعل والآخرين، مثل اللغة والتاريخ المشترك والقيم والتوجهات؛

ب–هوية الدور *Role identity* التي تنتج عن التفاعلات مع الآخر، وهي مرتبطة بتوقعات الذات والآخر حول سلوك الذات تجاه قضايا معينة؛

ج–الهوية الجماعية *Collective identity* تتشكل من توسيع دائرة الذات لتشمل الآخر وتدمجهما في هوية واحدة. [5]

لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى إعادة تشكيل العالم على نحو مخالف لما كان على مدار العقود السابقة، وفي هذا الشأن رأى صامويل هانتنغتون أن الهوية الثقافية هي العامل الرئيس في تحديد علاقات الدول، وتم الانتقال من السؤال: إلى أي جانب أنت؟ نحو السؤال: من أنت؟ الذي إجابته تحدد الهوية الثقافية ومكان الدولة، **لقد شهدت التسعينات** (من القرن العشرين) **انفجار أزمة هوية كونية، أينما تنظر تجد الناس يتساءلون: من نحن؟ لمن ننتمي؟ من هو الآخر؟** [6]

استناد لتعاظم أهمية عامل الهوية في تحديد محتوى العلاقات الدولية فقد راج اعتماد مصطلح سياسات الهوية *Identity Politics* ، وترتبط سياسات الهوية كأسلوب للتنظيم بفكرة أن بعض الفئات الاجتماعية مضطهدة؛ أي أنّ هوية الفرد كامرأة أو كأمريكي من أصل أفريقي مثلا، تجعله عرضة بشكل خاص للاعتداء والاساءة بما في ذلك القوالب النمطية أو محاولات المحو أو الاستيلاء على هوية المجموعة الخاصة به، أو العنف أو الاستغلال أو التهميش أو الضعف والعجز عن التأثير[7]، وتبدأ سياسات الهوية من تحليلات مثل هذه الأشكال من الظلم الاجتماعي لتوصي بطرق مختلفة عبر استعادة أو إعادة وصف أو تحويل الأرصدة المشكّلة سابقًا لعضوية المجموعة، وبدلاً من قبول النصوص السلبية التي تقدمها الثقافة المهيمنة حول دونية الفرد، فإن هذا الأخير يقوم بتحويل إحساسه بالذات والمجتمع نحو وضع أعلى وأفضل بالنسبة إليه[8]، وفي هذا الشأن يرى فرانسيس فوكوياما *Francis Fukuyama* أنّ سياسات الهوية أصبحت مفهوماً رئيسياً يفسر الكثير مما يحدث في الشؤون الدولية"، وأنها في الولايات المتحدة مثلا قطعت شوطاً أبعد من اللازم عندما شرعت مجموعات مثل الأميركيين الأفارقة في "التأكيد على هوية منفصلة"، و"المطالبة بالاحترام لأعضائها باعتبارها هوية مختلفة عن المجتمع السائد، في حين أنّ المطلوب حسب اعتقاده هوية أميركية توحيدية يسميها هو "هوية وطنية عقائدية."[9]

الفرع الثاني: مفهوم الذاكرة

تجسّد الذاكرة القدرة على التمثّل الانتقائي للماضي بشكل إرادي أو لا إرادي، قصد إعادة بناء وإعادة هيكلة الهوية الفردية والجماعية [10]، وأيضا القدرة التي يتمتع بها الانسان، ويستطيع بواسطتها استدعاء الماضي بما فيه من أحاسيس ومثيرات عن طريق اللغة والصورة، وهي قوة نفسية عارفة من خلال قدرتها على انشاء المعرفة وابداعها ضمن ربط الماضي بالحاضر، والسماح بإنجاز المقارنات. [11]

يقابل الذاكرة في علم النفس مصطلح النسيان Forgetting؛ فمتى تعرّض الفرد إلى هذا النسيان، اضطربت شخصيته، أما الجماعة فاذا تعرضت له فقدت هويّتها[12]، لذا يتم التركيز على الذاكرة الجماعية التي يُنظر إليها باعتبارها الرابطة التي تنشأ وتتكون بين جميع المشاركين في صنع مكونات الحياة الجماعية لمجموعة بشرية ما، حيث ذاكرة الفرد لا معنى لها إلا عندما تلتقي وتلتحم بالذاكرة الجماعية[13]، وتوصف هذه الأخيرة بكونها محفورة في ثقافة المجتمعات، ويمكن أن تتجسد من خلال الآثار أو الرموز التي تجسّدها، فالذاكرة المؤلمة مثلا تتسبّب في معاناة حادة للناجين من العنف، أو الأشخاص المقتلعين من ديارهم، أو عائلات من اختفوا أثناء النزاعات وتستمر بعد فترة طويلة من انتهائها، وبالنسبة لأولئك الذين خَبَروا الحرب والعنف في أجسادهم أو في قلوبهم، فإنّ النسيان أمر مستحيل، أين يتشكل ما يعرف بالذاكرة المرتبطة بالألم Traumatic Memory، لذا يمكن أن تكون دراسة الذاكرة–سواء كانت ذاكرة فردية أو جماعية–ضرورية لمنع دورات العنف المستقبلية، حيث تبني ذكريات الإذلال وتمثيلات الماضي هويات قاتلة، وتغذي معظم الصراعات، وتبني رؤى مستقبلية غير قابلة للتوافق.[14]

إن التناول الأكاديمي للذاكرة يحيل إلى ما يعرف بالذاكرة التاريخية والتي هي الذاكرة الجماعية لجماعة المؤرخين كثمرة للتقاليد المعرفية والعلمية، وهناك الذاكرة الجماعية الخاصة بجماعة وحيدة معينة داخل المجتمع، **والذاكرة الجمعية** كذاكرة مشتركة بين مختلف مكونات المجتمع، أي مجمل كل الذاكرات الجماعية، وتمثّل الطريقة التي تتذكر بها الجماعات تاريخها الطريقة التي تتذكر بها الجماعات تاريخها، وبالتالي فإنّ هناك تمايزا بين التاريخ والذاكرة، من حيث سعي الأول إلى معرفة الماضي بشكل يفترض أنه نقدي وعلمي، مقابل اهتمام الذاكرة بتشكيل ذلك الماضي كوسيلة لإعادة بناء الهوية الفردية والجماعية [15]، وعلى هذا الأساس فإنه ليس بالضرورة أن يكون هناك تطابق بين الذاكرة والتاريخ، وفي هذا الإطار مثلا يرى المؤرخ بنيامين ستورا Benjamin Stora أنّ : **التَّاريخ يجمع بين الجزائريين والفرنسيين، لكن الذَّاكرة تفرقهم.**[16]

يقدّم بول ريكور *Paul Ricoeur* مقاربة فلسفية للربط بين أربعة موضوعات جوهرية بالنسبة إلى مسألة التاريخ والذاكرة؛ أولها الذاكرة التي تتصل في مضمونها بإسهامات علم النفس؛ وثانيها التاريخ بوصفه علمًا

إنسانيًا قائمًا في حد ذاته؛ وثالثها النسيان الذي يرسم ملامح طبيعة الوضع الإنساني؛ وآخرها صعوبة الغفران والتفتيش عن مستقبل إنساني مشرق يتجاوز ظلمة الحاضر العنيف. [17]

إنّ عمل الذاكرة يهدف إلى تأكيد الهوية؛ غير أنّه في أحيان أخرى يتجه إلى التمرد عليها وإعادة تحديدها[18]، والتلاعب برواية الأحداث واختلاق الإرث هو ممارسة كثيرا ما استغلتها السلطات بوصفها أداة حكم في المجتمعات ذات التجمعات البشرية الكبيرة، ومع تفكك أواصر الوحدات الاجتماعية الصغيرة مثل القرية والأسرة، وجدت السلطة نفسها بحاجة لأن تبتكر طرقا أخرى تربط بها بين أعداد كبيرة من الأفراد، فاختلاق الإرث هو منهج لاستخدام الذاكرة الجمعية بشكل انتقائي من خلال التلاعب بقطع معينة من الماضي القومي، وذلك بطمس بعضها وإبراز البعض الآخر بأسلوب توظيفي، فلا تكون الذاكرة بالضرورة أصلية بل ذاكرة نافعة، ولقد تم تعزيز الهوية القومية الإسرائيلية مثلا من خلال استخدام الهولوكوست بشكل انتقائي دون غيرها من الأحداث على امتداد قرون كثيرة. [19]

المطلب الثاني: مفهوم التاريخ والتماسك السياسي

الفرع الأول: مفهوم التاريخ

يمثّل التاريخ رصدا لحركة الإنسان ونشاطه على الأرض، ودراسة عميقة للفعل الإنساني، وما يتركه هذا الفعل من نشوء وتطوّر الاجتماع البشري؛ بكل تشكلاته البنيوية ومظاهره، وحين يرصد الحراك الإنساني، فإنّ في ذلك محاولة للكشف عن القوانين السببية الدافعة لنشوء الظاهرة، أو مجموعة الظواهر الاجتماعية، ومن وراء ذلك مراقبة السيرورة الاجتماعية.[20]

ظلّ التاريخ بمثابة ملتقى العلوم والمعارف، تهيمن فيه علوم وتتقلص أخرى، وتتفاعل أخرى بينهما، وهذا ما فسر أنّ العلوم كانت متداخلة في التاريخ منذ بدايتها[21]، وعلى هذا النحو يجسّد التاريخ اللبنة الأساسية وقاعدة الارتكاز في مختلف البحوث العلمية، ويجري دوما الاستدلال بوقائعه لإثبات الأحكام أو المعطيات، وكذا ضمن البعد التقييمي للممارسات وإبراز مدى الدقة والصواب في مختلف الأنشطة والقرارات، وكذا الإضافة التي يتم تقديمها، أو الإنجازات التي يجري تحقيقها.

إنّ هناك التباسا بشأن ضبط مفهوم التاريخ، وعلاقة ذلك برصد وتدوين مجريات الاحداث الزمنية وتوقيتها، والأطراف المشاركين فيه، فمن حيث المعنى، يمكن الوقوف على التداخل بين كلمة "تأريخ" وكلمة "تاريخ"، حيث يعني التأريخ" تسجيل الحدث أو الواقعة، وتحديد هذا التسجيل في الزمان والمكان، والتأريخ لغة؛ من الفعل "أرّخ، يؤرّخ"، أي عيّن الزمان الذي وقع فيه الحدث[22]، وعرّف التأريخ في اليونانية بأنه: تسجيل للأخبار *Logographi*، وقد نشأ في اليونان القديمة في هذا المجال علم تدوين التاريخ

Historigraphi، أما كلمة "*Historia*" اللاتينية؛ فقد ظهرت في مرحلة شهدت ارتقاء وتقدماً في الكتابة التاريخية، ومعناها البحث والتقصي والمشاهدة والقص أو السرد[23]، وقد اتّخذها المؤرخ اليوناني هيرودوتس *Herodotus* (485 –425ق.م) –الذي عُرف بأب التاريخ–عنوانا لأحد كتبه، مستحدثا بذلك نمطا جديدا في الكتابة التاريخية، وأصبح التاريخ في نظره دراسة اجتماعية تتميز عن دراسة الأساطير، ساعيا بذلك إلى ربط التاريخ بالتحري، والكشف عن أحداث الماضي، وتسجيلها، أو تدوينها لحفظها من الاندثار والضياع، وذلك خلال رحلاته الشهيرة الى المجتمعات التي زارها في عصره.[24]

يكتب تاريخ الأمة باعتبارها كانت قائمة سابقا على نحو مؤكد، والذاكرة القومية تفترض هدفا سياسيا هو توحيد الأمة وتحقيق سيادتها السياسية عبر السردية التاريخية، وبتحقق هذا الهدف في سيادة ومؤسسات تجسدها، يأخذ محيط الذاكرة بالانحسار، وتصير هناك حاجة متزايدة إلى أماكن الذاكرة Memory places على غرار النصب التذكارية ومواقع المعرك وشواهدها المادية، وتجسّد المتاحف محاولة استعادة العلاقة مع الأمة كأنها علاق مع أشياء محسوسة.[25]

الفرع الثاني: التماسك السياسي

يقصد بالتماسك السياسي مدى التجانس في القاعدة السياسية للنظام السياسي كأن يكون نظام الحزب الواحد أو نظاماً عسكرياً وهي الأكثر *تماسكاً* لاعتمادها على قواعد أساسية متجانسة، ويشمل التماسك السياسي للنظام مدى سيطرته على المؤسسات السياسية كالبرلمان، وكذلك المؤسسات النقابية والشعبية بما يعطي النظام القدرة على توجيه تلك المؤسسات لخدمة أغراض السياسة الخارجية. [26]

يظهر التماسك السياسي في الفترات التي تكون فيها التحديات الداخلية والخارجية دون درجة التهديد للاستقرار والأداء الحسن للمؤسسات، مع وجود قدرات لمؤسسات الدولة موظّفة في احتواء وتحجيم عناصر التهديد وغياب الأمن ومواجهة التمرد وأشكال المعارضة على نحو سريع وبكفاءة، والواقع أنّ التماسك السياسي يتحدّد بهذا الوضع ويترجم في إثباته بمفهوم هيبة الدولة والذي ينطوي مفهوم هيبة الدولة على عنصرين أولهما الرهبة، أي ما تبثه الدولة في نفوس الناس من شعور بالوجل والتهيب يمنعهم من تحديها أو انتهاك نظامها، والعنصر الثاني هو الاحترام أي الشعور بالتقدير لأفعال الدولة وهو شعور ينبعث من التزام هذه الأفعال بقيم وقواعد مجردة ومن خدمة هدف عام يتعدى مصالح القائمين عليها. [27]

تظل هناك حاجة لتحقيق تماسك سياسي حقيقي، حيث أنّ التشديد على ضرورة تقوية الدولة باستمرار دليل على أنها ضعيفة باستمرار [28]، والواقع أنّ كل نظام سياسي –بغض النظر عن مدى صلابته الفعلية أو الظاهرة–لابد أن يشهد تغييرات هامة، لذا يرى روبرت دال أنه ولمّا كان من الصعب جدا التنبؤ

بالتغيير، فإنّ مساحة كبيرة من عدم التأكد تضحى سمة للحياة السياسية لا يمكن تجنبها[29]، ويمكن ربط التماسك السياسي برسم صورة العدو ومقتضيات الاصطفاف السياسي عندما يتحول الرأي العام من التركيز على التهديد الخارجي، إلى الاهتمام بالشأن الداخلي، ويتم النقاش بشأن المخصصات المالية والإنفاق الدفاعي، والضغط باتجاه تبرير وشفافية أكثر بما يسبب الإرباك للنظام السياسي، ويفقده القدرة على الاستمرار في السياسات السابقة التي كانت تحقق قدرا من التماسك السياسي بمبرر مخاوف التهديد والخطر الخارجي، وهو ما يمكن أخذه من تصريح مستشار الرئيس السوفياتي جيورجي أرباتوف *Georgi Arbatov* (1923–2010) وهو يوجه كلامه للغربيين سنة 1987م، حين كانت الأوضاع تشير لهزيمة المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة : **سوف نفعل شيئًا فظيعًا بكم، سوف نحرمكم من عدو.** [30]

لقد قامت الأمة السويسرية على أساس المساواة بين لغاتها، وكنتيجة لذلك فإنّ الصراعات والرفض السياسي الناتج عن الاختلافات اللغوية غير موجود تقريبا، وذلك على خلاف بلجيكا التي شهدت حدوث تمايز بين مكوناتها ترسّخ على مدار عقود. [31]

المبحث الثاني: ارتباطات الهوية والذاكرة والتماسك السياسي بين المقاربات النظرية والتبني الرسمي

المطلب الأول: المقاربات المؤطرة لارتباطات الذاكرة والهوية والتماسك السياسي والحاجة للتاريخ الإيجابي

الفرع الأول: المقاربة المعرفية

تؤكد هذه المقاربة على دور التصنيف الذاتي في تطور تماسك الجماعة، ويكون التحول من هوية فردية إلى هوية اجتماعية مصحوبا برغبة في تقليد اتجاهات وسلوك الأعضاء النموذجيين في الجماعة، وهو ما ينتج بدوره تماسكا للجماعة قائما على الاقتداء [32]، ويدفع ربط الذاكرة والهوية من خلال المقاربة المعرفية إلى استحضار مفهوم" التمثلات الاجتماعية *Les représentations collectives* والذي طرحه عالم الاجتماع إيميل دوركايم*Émile Durkheim* (1857–1917) فاصلا من خلالها ما بين التصور الفردي والتصور الجماعي، وقد تم تطوير المفهوم من طرف سيرج موسكوفيسي *Serge Moscovici*(1925-2014) الذي يؤكد على أنّ التمثل الاجتماعي قائم على التصور الذي هو إعادة إظهار الشيء للوعي مرة أخرى رغم غيابه في المجال المادي التصور، وهذا ما يجعل منه عملية تجريدية محضة إلى جانب كونه كذلك عملية إدراكية فكرية، وهناك ثلاث عناصر أساسية للتعريف بالتمثل الاجتماعي وهي الانتشار والإنتاج والوظيفة، أي أن التصور يصبح اجتماعيا إذا كان مشتركا بين مجموعة من الأفراد، أي

واسع الانتشار، كما أنه يكون اجتماعيا إذا كان إنتاجيا ومتبادلا بينهم كي يؤدي وظيفة التواصل والسلوك الاجتماعي[33].

لقد تمّ تحديد وظائف التمثّلات الاجتماعية في خمسة وظائف أساسية، وهي كالآتي:

أ–الوظيفة المعرفية: من خلال تمكن الفاعلين الاجتماعيين *Social Actors* من اكتساب المعارف وإدماجها في إطار قابل للاستيعاب والفهم بالنسبة لهم، والذي يكون ملائما مع السير المعرفي والقيم التي يلتزمون بها؛

ب–وظيفة الهوية: تساهم التمثلات الاجتماعية في الانتماء الاجتماعي للأفراد، كما تسمح بالحفاظ على خصوصية الجماعة؛

ج –وظيفة تفسير وبناء الواقع :إذاً تعمل التمثلات الاجتماعية على تفسير وإعادة بناء وتنظيم الواقع بطريقة ملائمة للمرجعية الثقافية والإيديولوجية؛

د –وظيفة التوجيه :تعمل التمثلات على توجيه السلوكيات والتصرفات، وعلى تحديد ما يجب فعله وما يجب تركه؛

هـ–وظيفة التبرير :لا يتوقف دور التمثل على تحديد السلوكيات والممارسات، بل يسمح أيضاً بالتبرير البعدي لتلك المواقف والسلوكيات داخل جماعة الانتماء، بما يعمل على حفظ المواقف الاجتماعية للجماعة.[34]

لقد اتضح أنّ أهم العوامل في معظم النزاعات المحلية والدولية هو تذكر الجماعة للنزاعات السابقة بصرف النظر عن تاريخ وقوعها، وهي ذكريات تحدّد سياق المواجهة، وعندما تكون تلك الذكريات غنية ومأساوية، تتضمن حكايات الأبطال والأشرار أو الفظائع التي لم يتم الثأر لها بعد، فإنها تعزز الهوية، ويتم تقوية ذاكرة الجماعة في هذا الاتجاه عن طريق حملات الدعاية أو المناشدات العاطفية من جانب القادة[35]، لذا فإنّ اعتماد منحى عكسي يعيد قراءة الماضي وأحداثه وإكثار الروايات بشأنه والتشكيك والمناورة في تبنيه والتخلي عنه، سيعمل على إرباك المتلقين، على نحو يجعلهم أكثر ترويا وحذرا وأقل ثقة بدافعية الماضي في تحديد سلوكهم وردود أفعالهم، ومن جانب آخر فإنّ حضور الدعاية الرمادية سيقلل الشحنة العاطفية المتصلة بالماضي، وعوض النظر إليه بفخر والاستعداد للدفاع عنه، سيصبح من المناسب التبرؤ منه أو على الأقل اعتباره ماضيا غير ملائم لتبرير السلوكات الحالية أو المستقبلية

من ذلك التحول التدريجي لمفهوم الثورة والمقاومة إلى التوصيف بالعنف ثم التطرف وصولا إلى إدراجها ضمن أعمال الإرهاب، ويصبح أي حديث عن السلام والتعايش مناطا بتشكيل وعي جديد بقطيعة مع الماضي.

الفرع الثاني: مقاربة المصلحة الواقعية

تقوم هذه المقاربة على اعتبار أنّ العضوية في الجماعة تترجم إلى تماسك سياسي عندما يكون لدى أعضائها مصالح ملموسة مشتركة، والواقع أنّ المعتقدات الإضافية مطلوبة لخلق تماسك سياسي، عندما يتقاسم أعضاء الجماعة إحساسا بالمصير المشترك، وبالتالي يحصل هناك حماية للمصالح الجماعية والذاتية باعتبارها مصالحا طويلة المدى، أو مستقبلية سواء كانت موضوعية أو شخصية، مباشرة أو غير مباشرة[36]، وفي هذا الإطار تبرز عدة أمثلة عن توظيف هذه المقاربة سواء من سبيل الانتفاع أو بسبب الضرورة وافتقاد البديل، ومن ذلك موضوع الاضطهاد الذي تعرض له اليهود إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، وما صار يرتبط بذاكرة المحرقة والهولوكوست، وهي الجوانب التي ساهمت في تجميع اليهود في موجات هجرة إلى فلسطين المحتلة، وتحسيسهم بأن السبيل الوحيد لأن يحفظوا حياتهم هو أن يكون لهم وطن خاص بهم، تجسد في إسرائيل، ورغم تعارض الانتماءات القومية لليهود القادمين فإن رابط المصلحة الواقعية والاحساس بالمصير المشترك قد سبق المسوّغ الديني للقدوم.

يوفّر مثال الهولوكوست تجسيدا مناسبا لمقاربة المصلحة الواقعية في استغلال الذاكرة، لقد صارت المحرقة خيارا فعالا في ابتزاز الغرب خاصة ألمانيا، وإشعارها بعقدة الذنب الأبدية لدرجة أن كل سياسي ألماني يتوجب عليه الاعتذار عن ما فعلته ألمانيا النازية قبل تولي منصبه، كما استوجب أن يشعر الألم بشكل دائم بعقدة الذنب حيث صارت العاصمة الألمانية برلين هي مقر أمانة "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست"، كأحد أهم الأماكن الشاهدة على تاريخ الإبادة الجماعية لليهود في ألمانيا النازية[37]، مع إبقاء معسكرات الاعتقال مفتوحة على أساس الرواية الإسرائيلية بأنّ اليهود هم فقط ضحايا المحرقة، وفي جانب آخر جرى توظيف هذه المأساة التي لحقت بعدد من اليهود للتغطية على الإبادة الجماعية وفصول النكبة والتهجير التي عاناها لعقود ملايين الفلسطينيين، وذلك بطغيان الصورة والمادة الإعلامية الممولة من إسرائيل وجماعات الضغط المرتبطة بها عبر كل دول العالم خاصة الغربية منها.

لقد أصبحت ذكرى الهولوكوست بالإضافة إلى كونها أداة ابتزاز للغرب، بمثابة قيد على حرية التفكير أو النقد أو أي محاولة للتشكيك في الرواية المسوّقة لدرجة الاضطهاد، فقد حصل انزلاق من ثقافة التكفير عن جريمة المحرقة نحو ممارسات مكارثية[38]، بما يذكّرنا بأسلوب عضو مجلس الشيوخ الأمريكي في خمسينات القرن الماضي جوزيف مكارثي، ضمن سلوك يقوم بتوجيه الاتهامات بمعاداة السامية وبالنازية دون الاهتمام بالأدلة، وفي جانب آخر توفّر سردية الهولوكوست المأساوية الظروف والقبول الدولي للسياسات

الاستعمارية الإسرائيلية على غرار زيادة الاستيطان والاتجاه نحو يهودية الدولة، والاستيلاء غير القانوني على الأراضي والمنازل الفلسطينية، وفرض الحصار على غزة، وإخلاء التجمعات العربية في النقب والأغوار والضفة الغربية، كما أنّ هناك ضرورة لتطبيق مقاربة المصلحة الواقعية في العراق الذي يعاني من تشظي طائف وميراث من العداءات بين مكوناته بما يعبّر عنه بتشظي الهوية الوطنية fragmentation National identity ، كما أنّ الدموية والعنف يمتد بهذا البلد إلى عدة قرون سواء بالنسبة للعلاقات مع الجوار أو ضمن مكونات الشعب العراقي.

الفرع الثالث: المقاربة الرمزية في ارتباط التماسك السياسي بالهوية والذاكرة

ترتبط المقاربة الرمزية بنظريتي الهوية الاجتماعية والبنائية الاجتماعية، حيث تؤكّد الأولى على القوة السياسية لمكانة الجماعة، والبعد الرمزي في ذلك، حيث يبرز التصنيف الذاتي، وتكون هناك حاجة لدى أعضاء الجماعة بتفريقهم عن الجماعات الأخرى في تحقيق هوية إيجابية، ووفقا لهنري تاجفال *Tajfel Henri* (1919–1982) فإنّ تأثيرات الهوية الاجتماعية توجهها الحاجة إلى تميّز إيجابي، تكون فيه جماعة الفرد متميّزة إيجابيا عن المجموعة الخارجية، وهو ما يعني أنّ هوية الجماعة تميل إلى الظهور وسط أعضاء جماعة ذات مكانة مرتفعة.

يمتد البحث في البنائية الاجتماعية إلى ما وراء ديناميات الهوية، وأنّ الهويات ذات طبيعة سريعة التحول اجتماعيا، أين يجري تطوير هويات واكتساب أخرى، وترى البنائية الاجتماعية أنّ المعارف لا تنقل من جيل إلى جيل، وإنّما يجري بناؤها ضمن السياقات الفكرية والاجتماعية[39]، وتنطلق الهوية في المنظور الاجتماعي من الإحساس الواعي للإنسان بالتفرد، والتضامن مع قيم الجماعة ومثُلها، فهي مجموعة عمليات تقع في الشخصية وفي مركز ثقافتها الاجتماعية.[40]

ساهم الاعتماد على عامل الثقافة والصورة في زمن الفضاءات المفتوحة إلى الاتجاه نحو إعلاء المكانة الوطنية بما يؤسسه ذلك من اعتزاز بالهوية وحرص على التشبث بها، ويعبر عن هذا المسعى ببناء "السمة الوطنية Nation branding " وهي كما يعرفها واضع المفهوم سايمون أنهولت *Simon Anholt* بأنّها: "**التطبيق العملي لبناء صورة ذهنية نادرة عن بلد معين وإيصال هذه الصورة لبقية دول وشعوب العالم من خلال استخدام أدوات الدبلوماسية العامة، التجارة، السياحة، الإعلام، العلاقات العامة، التسويق، المبادرات الإنسانية**" [41]

والملاحظ أنّ دولا تفتقر للعراقة التاريخية والاسهام الحضاري الممتد في الماضي البعيد على غرار دول الخليج في منطقة الشرق الأوسط، لجأت إلى تعويض ما تعانيه من غياب العناصر التاريخية المعززة للهوية، باللجوء إلى تكثيف الاسهامات الثقافية والحضور الدولي، ساعية إلى تحقيق وضع السمة الوطنية.

يجدر التنبيه إلى أنّ الاعتماد على المقاربة الرمزية في الربط بين الذاكرة والهوية والتماسك السياسي يطرح نقاشا بشأن قدرة الخروج من مأزق الارتهان للماضي ممثلا في التراث، أين يظل الصراع بين اتجاه التراث والثقافة حاضرا، ففي حين تستند القضية التراثية إلى فرضية سيكولوجية–سوسيولوجية توضّح انتاج رابطة للتنشئة الاجتماعية تبنى وتنقل على مر القرون، بما يجعل الذين يعتنقون النهج التراثي يفكرون بمنطق الهوية المستقرة التي تتجاوز التاريخ والأحداث، فإنّه بالمقابل فإنّ الخاصية المميزة لأي ثقافة ليست في تكرار نفسها، وإنما في التجديد والتحول والتكيّف وانتحال سمات ثقافية خارجية المنشأ عند الاقتضاء.[42]

المطلب الثاني: الحاجة للتاريخ الإيجابي في علائقية الذاكرة والهوية والتماسك السياسي

الفرع الأول: النظام التعليمي كمجال لبناء التاريخ الإيجابي

يجري بناء التاريخ الإيجابي بالضغط على الدول لأجل إحداث تغيير شامل للنظام التعليمي القائم، بما يكفل إعادة انتاج مضامين وصور وقيم بديلة عن ما ترّخ في الماضي، حيث يراقب معهد مراقبة السلام والتسامح الثقافي في التعليم المدرسي(IMPACT–SE) –وهو منظمة غير حكومية إسرائيلية– محتوى الكتب المدرسية في إسرائيل والشرق الأوسط وحول العالم، وقد رصد مثلا عملية إصلاح سنوية للمنهج المدرسي الوطني في مصر، بدأت في عام 2018 ومقرر لها أن تنتهي في عام 2030م، وأقرّ المعهد بأن الحكومة المصرية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي والتي تشرف على أكبر نظام تعليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أين يوجد 25 مليون طفل ملتحقين بالمدارس، أوفت بوعدها لإصلاح المناهج الدراسية[43]، وتثمّن الجهات الرسمية والفكرية والإعلامية في إسرائيل على أنه كتابة لتاريخ جديد مشرق، لا يتضمن الصور النمطية التقليدية الضارة والمعادية للسامية مثل عزو الأفعال الشريرة والسمات السلبية مثل عدم الولاء والاحتيال والجشع وانتهاك العقود من الأفراد اليهود، التي استبدل الحديث عنها بقيم التسامح والتعايش بين الإسلام واليهودية، وإبراز الأرضية المشتركة مثل اعتراف الإسلام بالتوراة، والسماح للمسلمين بتناول بأطعمة لليهود، وبالمقابل فإنه في إسرائيل تزداد سيطرة الصهيونية الدينية على النظام التعليمي تدريجيا في إسرائيل أين يولد الكثير من الفتيات والفتيان في ثقافة الكراهية، وتمجيد العنف وثقافة الإبادة والتهجير.

إنّ خضوع كتابة التاريخ لهاجس معاداة السامية انتقل بمخاوفه من العالم الغربي إلى العالمين الإسلامي والعربي، حيث تقع الضغوط باتجاه مراجعة شاملة لمحتوى المناهج والمقررات الدراسية، بالاستعانة بخبراء غربيين، وكل ذلك باتجاه تعزيز ثقافة السلام والتاريخ البديل، ولأنه تم النظر إلى صناعة هذا التاريخ المسوّق على أنه إيجابي مخالف لما ترسّخ في الماضي، فإنّ المناهج التعليمية كما الأعمال الفنية والأدبية تصنع الصورة البديل لإسرائيل في إيجابية قصوى، وضمن تغافل عن الفرق بين اليهودية كدين والصهيونية كنزعة عنصرية، وعوض صورة الصهيوني الخصم أو العدو، تحل صورة الشريك والجار في خلط شديد بين اليهودية والصهيونية، في وطن يجسد اصطفاف التوصيفات الإيجابية للشعب المتحضر والديمقراطي والنشط، والذي يعيش في بيئة من التهديد والإرهاب والكراهية المحيطة به، بما يستوجب الدعم المستمر له، وتدريجيا يجري كتابة تاريخ عن شرعية وجود إسرائيل وعن ماضيها الممتد لألاف السنين، وعن الحق الأصيل لها في قوميتها، دون إدراج أن ذلك يعني إفراغ الأرض من سكانها الأصليين، وأن يحضر ذلك حتى في جوانب الوعي واللاشعور لدى صنّاع القرار العرب. [44]

في جانب آخر وكاستراتيجية جرى الترويج لفعاليتها في مجابهة التطرف إعلاميا وسياسيا وأكاديميا، تم استهداف قداسة الماضي الإسلامي وما تم النظر إليه لقرون باعتباره ثوابتا وعناصر مجد وفخر، ومن ذلك قرار وزارة التعليم المصرية بعد وصول الرئيس السيسي إلى الحكم حذف مواضيع وقصص في المناهج الدراسية بينها سيرة صلاح الدين الأيوبي وعقبة بن نافع، بدعوى أنها تحرّض على العنف وتروج لفكرة الجهاد والفتوحات[45]، واتضحت النية لإحلال خطاب التجديد الديني والتبرؤ من أعلام كبار في التاريخ الإسلامي على غرار شيخ الإسلام ابن تيمية، والتشكيك في ميراث الحديث والسنة وما نقله البخاري خاصة. يظهر التاريخ الإيجابي أيضا ضمن النظام التعليمي بشأن إعادة البناء المجتمعي، فمع انطلاق العام الدراسي الجديد سنة 2017م، تحدّث الرئيس التركي رجب طيب إردوغان عن رغبة حكومته في "**إنشاء جيل قومي حرّ يكون متصالحا مع قيمه الوطنية والروحية.**"[46]، وفي جانب أخر شهدت تركيا مثلا الدمج بين جهود إصلاح النظام التعليمي ورؤية التاريخ الإيجابي في مسعى لتقوية النظام السياسي ودخلت في المناهج الجديدة أيضاً محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في تركيا في 15 جويلية 2016 واعتبار أن جموع الشعب التركي تحركت دفاعاً عن الديمقراطية، ومن مات منهم هو شهيد، وأنّ ذلك مشابه لحرب الاستقلال بعد الحرب العالمية الأولى[47]، وقد تمت إضافة دروس تتحدث عن انتصارات الدولة العثمانية لا سيما في معركة كوت العمارة [48] التي جرت بين الجيشين العثماني والإنجليزي في العراق في الحرب العالمية الأولى، وانتصر فيها العثمانيون بعد حصار طويل استسلم في نهايته الجيش البريطاني، وتقرر العودة للاحتفال بهذه

المناسبة في المدارس بعد أن كان قد تم إلغاؤها منذ عقود طويلة بضغط من بريطانيا[49]، وقد قال الرئيس رجب طيب إردوغان خلال افتتاح جامعة ابن خلدون، في إسطنبول سنة 2017م:

الأمة التي لا تنتم إلى ماضيها لا يمكن أن يكون لها مستقبل، ونعرف أنّ هذه الحضارة هي مصدر إزعاج للبعض، ولطالما حاول الكثيرون طمس أفكارها وتاريخها...من المؤسف أننا أعددنا تاريخنا الرسمي لسنوات بالشكل الذي أراده البريطانيون... مناهج كتب التاريخ في تركيا ناقصة.

وقد ظهرت استجابة وزارة التعليم التركية لهذا التوجه بتغيير خطة الحكومة لإدخال اللغة الإنجليزية في مناهج الدراسة اعتباراً من الصف الأول الابتدائي، ليبدأ تعليم اللغات الأجنبية في المدارس الحكومية من الصف الخامس الابتدائي اختيارياً. [50]

يتصل السعي أيضا لإعادة كتابة تاريخ الدول ضمن النظام التعليمي وحذف ما كان يجري تدريسه أو تحوير جزء منه، بأحداث عارضة أو تأزم في علاقات الدول بما ينتج قدرا من العداء ينسحب على المناهج التعليمية، ويضمنها مشاعرا للكراهية وحشد لعداء الشعب تجاه قوة خارجية كانت تربطها بالدولة روابط من التاريخ والتفاهم، فقد وصلت الخصومة الشديدة مثلا بين الرئيس السوري بشار الأسد ونظيره التركي رجب طيب أردوغان إلى المنهاج المدرسية السورية، خاصة ما تعلق بالتاريخ، فالدروس التي تعلمها التلاميذ بما تحمله من صورة إيجابية عن الأتراك والرصيد الحضاري لهم على مدار عقود جرى استبدالها بشكل مفاجئ، وكان لافتا أنّ الوزارة اعتبرت الأمر "تصويبا" للأخطاء[51]، فيما تبنى وزير التعليم المصري طارق شوقي رؤية فحواها أن لا تمجّد المناهج الدراسية في مصر حكم العثمانيين، وأن تكشف مساوئ فترة توليهم حكم البلاد وفرضهم الجهل والتخلف[52]، وكانت وزارة التربية والتعليم المصرية مع انطلاق العام الدراسي في سبتمبر 2010م غيّرت لأول مرة في تاريخ مناهجها التعليمية درس الفتح العثماني لمصر إلى الغزو العثماني ، فيما اعتبر رداً سياسياً على الدور التركي المتصاعد عربياً وإسلامياً ورغبة في تقديم مصر كمجابه لتركيا ومتحرر من نفوذها. [53]

الفرع الثاني: التاريخ الإيجابي في حيز النوستالجيا

ترتبط الذاكرة بمفهوم النوستالجيا[54]، ومن يسيطر عليه هذا الشعور يرى الماضي جميلاً واستثنائيا، بل يراه مثاليًا، لدرجة أن يعيش حالة انفصال الذات عن الحاضر، ويرى كل من إدواردو كامبانيلا Edoardo Campanella ومارتا داسي Marta Dassù أنّ دورة توظيف النوستالجيا في العملية السياسية تمر بالمراحل التالية:

01-مرحلة العصر الذهبي: وفيها يتم تذكير المجتمع بالفترة التاريخية التي كانت فيها الأمة أفضل وأقوى حالاً؛

02-مرحلة الانقطاع الكبير: وهي المرحلة التي يجري في إبراز أنّ هنالك انقطاعاً في هذا العصر بهدف إحداث المقارنة وتأجيج مشاعر الماضي؛

03-مرحلة السخط الحالي: وذلك برفض السياسات الراهنة، خاصة إذا كانت الفاعل السياسي المستخدم للحنين للماضي ليس في السلطة أو ينافس على الوصول لها؛

04-مرحلة سياسات الاستعادة: والتي يتم فيها طرح سياسات تستعيد الماضي إما جزئياً أو كما هو، أو بشكل نقدي. (55)

تعزّز النوستالجيا الجماعية -باعتبارها عاطفة جماعية- الشعور بالترابط الاجتماعي، وتولد تأثيرًا إيجابيًا، والواقع أنّ حالة العيش في الماضي واستدعائه لا يأتيان سوى في لحظات الهزيمة والانكسار، لينعكس ذلك بتثبيط الأفراد تجاه السلوك الفاعل بهدف تغيير الواقع، وخطورة توظيف النوستالجيا في ملف الذاكرة وطرح التاريخ الإيجابي يتجسّد من خلال العمل على مراجعة وتنقيح ذلك التاريخ بما يتوافق مع إرادة استحضار ما هو جيد ومناسب، وإضفاء بعد عاطفي حماسي عليه، وهي بذلك تعمل على تغييب كثير من الحقائق تحت ضغط الرغبة في الاحتفاظ فقط بما هو مطلوب لمواكبة تلك الحالة النفسي، وفي هذا الإطار يقول مارسيل بروست:

" **إن تذكر أشياء من الماضي ليس بالضرورة أن تكون كتذكر الأشياء كما حدثت بالضبط** ."(56)

ففي العالم العربي هناك إدراك للضعف وحالة الانكسار والهزيمة، تجري موازنته بالحنين إلى زمن القومية، إلى زمن الريادة والانتصار والقدرة على رد الظلم والعدوان وانهاء السيطرة الخارجية على غرار الحنين إلى زمن صلاح الدين، والحنين إلى الفتوحات الإسلامية، أو إلى زمن مقاومة الاستعمار واستذكار بطولات ليست بالضرورة على ذلك القدر من الإخراج والتوصيف، ساهمت كلها في ترسيخ النوستالجيا وصناعة التاريخ المتداول والمطلوب، وهو ما يعكسه الشغف الكبير بمسلسلات الفنتازيا والدراما التاريخية، كحالة تعويض نفسي عن الهزيمة الحالية، وبذلك تتجه النوستالجيا لأن تصير خللا في المنظومة الادراكية والوجدانية للأفراد والشعوب في تلك المجتمعات والثقافات، مما يعيق محاولات المضي قدماً لصناعة مستقبل واعد. (57)

في جانب آخر فإنّ هناك إمكانية أن يؤدي الحنين للماضي وتوظيفه في سياسات الحاضر إلى "الاستقطاب السياسي"، فتمجيد فترة تاريخية قد لا يكون متفقاً عليها بالأساس بين القوى السياسية داخل المجتمع، بالتالي قد يتحول الحنين إلى كراهية للآخر واعتباره عدواً، حيث يصبح الماضي المفضل لبعض الأطراف هو الذاكرة السيئة للآخرين. [58]

المطلب الثالث: الدول ورهان التماسك السياسي في مسارات بناء الدولة والبحث عن العراقة وترسيخ التاريخ الإيجابي

الفرع الأول: خيار بناء الدولة: سانغافورة

يمكن أن نعتمد مثلا معاكسا بشأن الانتقال من الهوية المتشظية إلى الهوية الجامعة من خلال تجربة سانغفورة في تحقيق الهوية الجامعة من خلال ذاكرة الانقسام والمعاناة تحت مقاربة المصلحة الواقعية، حيث تتكون سنغافورة Singapore [59] من أرخبيل جزر، أكبرها جزيرة سنغافورة التي يعيش عليها ما يقارب خمسة ملايين ونصف مليون مواطن، على مساحة تقترب من 700 كم^2، وبسبب ضيق مساحتها فإنها تعد أعلى دول العالم في الكثافة السكانية بعد ماكاو وموناكو الفرنسية، فيما يتكون شعبها من مجموعات عرقية متنوعة، أهمها الصينيون بنسبة 76 % من السكان الذين يدين أغلبهم بالبوذية، وعرقية الملايو المسلمون ونسبتهم تقدر 14 % من السكان، وهناك الهنود التاميل الذين يمثلون ما يقارب 07% من السكان، والباقي مجموعات صغيرة من الوافدين الآسيويين المنغوليين والإنغوش والأرمن والعرب والأوروبيين الذين اندمجوا تاريخيًا في المجتمع السنغافوري. [60]

في إطار سعيها للتغلب على حالة الانقسام اتجهت حكومة البلاد إلى بناء وضع هوياتي بديل، قائم على أن تدعم مشاريع الاسكان الحكومية في سنغافورة فكرة الدخول المختلط Mixed-income، وكان التبرير لذلك؛ أنّه لو حشر الفقراء سوية أو الاغنياء سوية، وكل مواطن اجتمع مع طائفته العرقية فإنّ هذا سيزيد من شعور الانقسام، وسيضاعف ذلك من شعور المجموعات بالاغتراب، رغم أنهم يعيشون في ذات البلد، لذا في عام 1989 أقرت الحكومة السنغافورية قانونا يحدد حصص معينة للأعراق المختلفة بمشاريع الاسكان الحكومي تحت اسم سياسة التكامل العرقي[61]، أين تتطلَّب الأحياء التي بناها مجلس الإسكان والتنمية حدًّاً أدنى من الإشغال لكل من المجموعات العرقية الرئيسية في المدينة الصينية، والماليزية، والهندية، وذلك لمنع تشكيل "التكتلات العرقية."[62]

تقوم وجهة النظر السنغافورية بشأن التماسك الاجتماعي على النظر إلى الشعب السنغافوري بصفته مجتمعاً متكاملاً، وليس مجتمعاً مفروزاً إثنيا، تعمل فيه كل المكونات معاً ضمن نظام من العلاقات التي ترعاها الدولة على أساس توفير الفرصة للجميع، ومعاملة الكل على أساس المساواة أمام القانون في كل شيء، بحيث لا تختص إثنية معينة بقطاع ما، بينما تمنع فئة أخرى، وهو ما ظهر خاصة في قطاع السكن.[63]

الفرع الثاني: بقاء الدولة وهاجس العراقة: النموذج الإماراتي

تقدم الجهات الثقافية والأكاديمية في الإمارات العربية المتحدة رؤية بشأن عراقة الإمارات وامتدادها التاريخي، وأنها ليست وليدة سنة 1971م تاريخ تشكلها الرسمي بعد نهاية الحماية البريطانية عليها، وذلك بالتركيز على أعمال التنقيب والبحث الأثري، ورغم صغر مساحتها وطبيعتها الصحراوية إلا أنّ الامارات عملت على توثيق أكثر من 1300 موقع أثري، سجلت عددا منها كتراث إنساني حي على قائمة التراث العالمي لليونسكو[64]، وتكثيف المنشورات بشأن ماضي الدولة الأقدم في المنطقة، من ذلك إعلان أن المتحجرات القديمة المكتشفة بالمنطقة الغربية لأبو ظبي تعود إلى فترة ما قبل (6–8 ملايين سنة) وأن المنطقة كانت خضراء وملائمة للحياة [65]، فيما تطرح الرواية الأكثر اعتدالا تاريخا يمتد إلى 8500 سنة ومن ذلك تصريح محمد خليفة المبارك، رئيس دائرة الثقافة والسياحة –أبوظبي:

"**تكمن أهمية البحث الأثري في كونه يضع توثيقاً دقيقاً للتاريخ، فهو يساعدنا على فهم أسلافنا وتاريخ استقرارهم وبناء منازلهم قبل 8500 عاماً. وتعكس المكتشفات الجديدة في جزيرة غاغا خصال الابتكار والمرونة التي تحلى بها سكان هذه المنطقة منذ آلاف السنين.** [66]

الواقع أنّه بالعودة إلى البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة–وفي الإشارة إلى تاريخ الدولة– يشير الموقع إلى أنّ تاريخ المنطقة يعود إلى 6000 ق.م بما يجعل الامتداد التاريخي لها يفوق ما يعتقد به المصريون عن بلادهم بأنهم أقدم الشعوب بامتداد سبعة ألاف سنة، في حين أنه بالعودة إلى الموقع الرسمي لحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم يشير إلى أنّ أول ظهور لنواة الدولة الحالية كان في أبو ظبي سنة 1793م، وكان في واحة تم اكتشاف الماء بالصدفة فيها، بما أدى لاستقرار قبيلة بني ياس بها التي هي أصل الإمارات الحالية. [67]

تسعى الرؤية الإماراتية في صناعة التاريخ الإيجابي بمضمون العراقة والتفرد إلى العمل على مسارين، حيث وبالموازاة مع التداول الإعلامي يجري تعزيز ذلك في المجال الأكاديمي، بما يجري اعتباره وتقديمه كمحصّلة اختبارات علمية دقيقة في تتبع البحث الأثري، ومن ذلك ما نشر بشأن نفق فلج الذي تم

تحديد تاريخه بـ 3000 سنة في منطقة العين، باعتباره أقدم استخدام واسع النطاق ومعروف لتقنية الري هذه في العالم؛ وأدوات حجرية أعلن أنّ تاريخها يعود إلى أكثر من 300 ألف عام، والتي تم العثور عليها خلال دراسات استقصائية حول جبل حفيت، وأنّ هذه الأدوات تُظهر أنّ الإمارات كانت مساراً مهماً لانتشار البشر في جميع أصقاع الأرض.[68]

في جانب آخر وضمن منظور العراقة بدلالة التاريخ الإيجابي للإمارات، يتم تسويق منظور التسامح والتعايش بين الأديان والقبول بالأخر في تاريخ الإمارات كسند لتوجهها في عهد قيادة أبناء الأمير زايد آل نهيان، وأنّ دولة الإمارات العربية المتحدة تسير اليوم على النهج نفسه الذي تميز به المسلمون الأوائل، ومن ذلك الاهتمام بكنيسة ودير صير بني ياس التي يعود تاريخها إلى القرنين السابع والثامن الميلاديين، وتم تقديم ذلك على أنه أقدم دليل معروف على وجود المسيحية في دولة الإمارات العربية المتحدة، واعتبار أنّها كانت جزءاً من كنيسة الشرق، وفي عامي 2015 و2016، وضعت دائرة الثقافة والسياحة– أبو ظبي خطة إدارية للحفاظ على موقع الكنيسة والدير كجزء من الخطة الأوسع لإدارة جزيرة صير بني ياس بأكملها. [69]

خاتمة

يشكل التاريخ رافد أساسيا لبناء علاقة متينة بين الماضي والحاضر والمستقبل، ويعكس الاهتمام به سواء في الجانب الأكاديمي أو التناول العام، الحرص على الاستفادة في تجنب أسباب الفشل والخسارة، غير أنه يجري توظيفه ضمن منظور الإيجابية بإعادة تشيله، وإعلاء مضامين مختلفة فيه، حتى ولو لم تكن حقيقية أو دقيقة، على توقع أنّ لذلك أثارا إيجابية على استقرار الدولة وتحقيق التماسك السياسي والاندماج الوطني، كما أن ذلك التوجه يحرص على تعويض حالة الشعور بالنقص والضعف، أو هاجس العراقة ضمن محيط إقليمي، أو كتصور لبناء الدولة وإزالة حالة التشظي والانقسام.

انّ إعتماد مقاربة التاريخ الإيجابي وإن كان ينظر إليها بسلبية على المستوى الأكاديمي، وأنها بمثابة صلة ربط بالماضي القومي والتوسعي لعديد الأمم، بل وحتى العنصري والاقصائي الذي تجذّر في ذاكرة شعوب عديدة، يظل مطلوبا في جوانب أخرى لأجل حفظ الذاكرة والاعتزاز بالماضي الوطني، على أن لا يكون ذلك سبيلا للاستغراق في النوستالجيا والجمود الفكري، وعلى هذا تقف مقاربة التاريخ الإيجابي في مواجهة طروحات التشويه ونفي العراقة والإساءة لكل الرموز، كما أنّ المصلحة الواقعية تستدعي اللجوء إليها في عالم يتجه أكثر للتركيز على المكون الثقافي، والتحصن بجوانب الرموز والماضي الإيجابي، وترسيخ الصور الذهنية التي تسند الاقتصاد والسياسة.

الهوامش

(1)- عبد الرحمن، محمد السيد ،" **مقياس موضوعي لرتب الهوية الإيديولوجية والاجتماعية في مرحلتي المراهقة المتأخرة والرشد المبكر": كلية التربية، جامعة الزقازيق،** (القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998) ، ص400

(2)- ياسر عبد الحسين، **الجيل الثاني للدبلوماسية: تدافع الهويات في السياسة الخارجية،** (بيروت، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020)، ص142.

(3)- إيمان أحمد رجب، **الهوية المركّبة أم المصلحة؟ محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الأوسط،** كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد 24، العدد 255، أغسطس 2015، ص 21.

(4)- أحمد زايد، **سيكولوجية العلاقات بين الجماعات** ، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 236، 2006)، ص 19.

(5)- إيمان أحمد رجب، مرجع سابق، ص 21.

(6)- صامويل هانتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي،** تر: طلعت الشايب، (القاهرة، دار سطور، ط02، 1999)، ص ص 203، 204.

(7)-Laurance Joseph Splitter, **Identity, Reasonableness and Being One Among Others Dialogue, Community, Education**, (Singapore , Springer Nature Singapore, 2023), p13.

(8)- Cressida Heyes**, "Identity Politics"**, *The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Fall 2002 Edition)*, Edward N. Zalta (ed.), URL :http://plato.stanford.edu/archives/fall2002/entries/identity-politics

(9)-جون سايدز؛ مايكل تيسلَر؛ ولين مافيريك، **الصراع على سياسات الهوية (2): سياسات الهوية يمكن أن تقود إلى التقدم**، تر: علاء الدين أبو زينة، جريدة الغد ، الأردن، 2019/03/31، متوفر على الرابط الالكتروني: https://alghad.com/story/638204

(10)- حميد هيمة، **الذاكرة بين التاريخ الأكاديمي والتأليف المدرسي،** مجلة آسيناك، العدد 14، 2019، ص ص 71-80.

(11)- بهجت سليمان، **عن قيمة الذاكرة والتراث والتاريخ،** مجلة المعرفة، سوريا، العدد 202، ديسمبر 1978، ص ص 104-125.

(12)-محمد غالم، **«LE GOFF, Jacque : Mémoire et Histoire»**، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية
إنسانيات/Insaniyat ، مركز البحث في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية والثقافية، جامعة وهران، العدد 04، 1998، ص ص 108-119.

(13)- أحمد خواجة، **الثقافات الشعبية بين التاريخ والذاكرة الجماعية وإشكاليات التدوين والتوظيف،** الحياة الثقافية ، تونس، العدد 174، جوان 2006، ص ص14-22.

(14)-Vincent Bernard, **Éditorial – La mémoire : nouveau terrain de réflexion pour l'action humanitaire,** Revue internationale de la Croix-Rouge, Volume 101 Sélection française, Mémoire et guerre, Débat humanitaire : droit, politiques, action, 2019/1, pp 05-14.

(15)- حميد هيمة، مرجع سابق، ص ص 71-80.

(16)- محمد غربي وحورية ساعو، **جدلية الذاكرة والتاريخ في العلاقات الجزائرية الفرنسية،** مجلة المعيار، المركز الجامعي الونشريسي تيسمسيلت، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص ص 121-140.

(17)- سارة ناصر، **الذاكرة والاعتذار في السياسة الخارجية :حين يأبى الماضي المضي،** سياسات عربية، قطر، العدد 54، المجلد 10، يناير 2022، ص ص 25-41.

(18)-أحمد خواجة، مرجع سابق، ص ص14-22.

(19)-Edward W. Said, **Invention, Memory, and Place**, Critical Inquiry, the University of Chicago Press, Vol. 26, No. 2 (Winter, 2000), pp. 175-192 .

(20)-أحمد علو، **مدخل إلى التاريخ العسكري،** مجلة الجيش، لبنان، العدد 232، أكتوبر 2004، ص21.

(21)- محمد همام، **تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي** ،(بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط01، 2017).ص 28.

(22)-أحمد علو، مرجع سابق، ص21.

(23)-المرجع نفسه.

(24)-إبراهيم البيومي غانم، **السياق التاريخي والمفاهيم،** في :علي جمعة محمد وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل(محرران)، **بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية** ، ج01، (القاهرة: دار السلام للطباع والنشر والتوزيع والترجمة، ط01، 2008)، ص109.

(25)- عزمي بشارة، **في الذاكرة والتاريخ،** مجلة الكرمل، فلسطين، العدد 50، يناير 1997، ص ص45-51.

(26)-وليم أشعيا عوديش، **النظام السياسي والسياسية الخارجية اليابانية،** (القاهرة، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)، ص23.

([27])-عبد المالك رداوي، **التشكيك في نزاهة الانتخاب ودوره في اهتزاز هيبة الدولة**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، المجلد 03، العدد01 ، جانفي 2013، ص 124-138.

([28])-أحسن مانع، **العوامل السياسية لاهتزاز هيبة الدولة**، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، المجلد 11، العدد 21، أفريل 2010، ص ص 151-164.

([29])- روبرت دال، **التحليل السياسي الحديث**، تر: علا أبو زيد، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط05، 1993)، ص83.

([30])- Nicholas J. Wheeler, **Trusting Enemies:Interpersonal Relationships in International Conflict**, (UK :Oxford University Press, 2018),p128.

([31])- روبرت دال، مرجع سابق، ص94.

([32])- ليوني هودي، **هوية الجماعة والتماسك السياسي**، تر: ربيع وهبة، في دافيد أو. سيرز وآخرون(محررون)، **المرجع في علم النفس السياسي**، ج02، تر: ربيع وهبة وآخرون، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2010)، ص ص 868، 869. .

([33])- بن عودة نصر الدين وميلود حسين أحمد، **دراسة سوسيولوجية للتمثلات الاجتماعية**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 11، العدد 02، جوان 2023، ص ص 978-997.

([34])-حسام الدين فياض، **التصورات الاجتماعية عند سيرج موسكوفيتشي ودورها في إعادة بناء الواقع الاجتماعي**، منشور بتاريخ: 2023/03/28، اطلع عليه بتاريخ: 2023/11/26، متوفر على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3sSbQ6N

([35])- غلين فيشر، **دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية**، تر: أسعد حليم، (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004)، ص ص204، 205.

([36])-ليوني هودي، مرجع سابق، ص 870.

([37])- يتكون هذا التحالف من 31 دولة أغلبها لم يكن لديه صلة بما لحق اليهود، وقد تأسس سنة 1998م، أنظر: بيترا كريمبهوف، **سويسرا تتولى رئاسة "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست"**، منشور بتاريخ: 2017/03/09م، اطلع عليه بتاريخ: 2028/11/27م، متوفر على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3uA6qhm

([38])- بان راتسكوف، **في ألمانيا حملة ضد منتقدي إسرائيل باسم مناهضة معاداة السامية**، تر: سارة قريرة، منشور في: 2022/08/31، اطلع عليه بتاريخ : 2023/11/27، متوفر على الرابط : http://orientxxi.info/magazine/article5834

([39])-عيد عبد الغني الديب وآخرون، النظرية البنائية الاجتماعية :نماذجها واستراتيجيات تطبيقها، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية بجامعة قنا، مصر، أفريل 2017، ص ص 167-189.

([40])-إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **"التعليم والهوية في العالم المعاصر"** سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد66 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001، ص13.

([41])-مبارك الحمداني، **الكراسي البحثية وبناء السمة الوطنية**، جريدة عمان، 2021/11/20م، اطلع عليه بتاريخ: 2023/11/26م، متوفر على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3GfhX8v

([42])- برتران بادي وماري كلود سموتس، **انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي**، تر: سوزان خليل، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)، ص ص 39، 40.

([43])- قناة روسيا اليوم، **تقرير إسرائيلي يرصد تغييرا "إيجابيا" في المناهج الدراسية في مصر**، منقول عن موقع i24news، نشر بتاريخ: 2023/04/28م، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/11/24، متوفر على الرابط الالكتروني:https://bit.ly/3QRavoH

([44])- تعد العبارة **:...أمن وسلامة المواطن الإسرائيلي جنباً إلى جنب مع أمن وسلامة المواطن الإسرائيلي ...** من أشهر زلات لسان الرئيس السيسي *في خطاب له بالأمم المتحدة في سبتمبر 2017م*، عندما أراد أن يبين مدى تعاطفه وحرصه على رؤيته للسلام ودعوته الشعب الفلسطيني لقبول التعايش مع الإسرائيليين.

أنظر: علاء جمعة، **خطاب السيسي حول السلام.. عرب يسخرون وإسرائيليون يرحبون**، منشور بتاريخ:2017/09/20م، اطلع عليه بتاريخ: 2023/12/10م ، متوفر على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3uU50i1

([45])- قناة الحرة الفضائية، **المناهج الدراسية يثير جدلا في مصر**، تقرير إخباري نشر بتاريخ:01 أبريل 2015 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/11/24، متوفر على الرابط الالكتروني:https://bit.ly/3QUV5jghttps://bit.ly/3QUV5jg

([46])-موقع مونت كارلو الدولية، **التعليم في تركيا ساحة حرب فكرية وسياسية**، منشور بتاريخ: 2017/10/20م، https://bit.ly/3QWoARO

([47])-Hay Eytan Cohen Yanarocak, **The Evolution of the Turkish School Textbooks from Atatürk to Erdogan**, (USA : Lanham, Maryland, Lexington Books, 2022), p199

([48])-توصف هذه المعركة في مؤلفات عديدة، بأنها الحصار والاستسلام الأكثر إذلالا في التاريخ العسكري البريطاني، أنظر: Jane Carmichael, First World War Photographers, (UK: London, Routledge Publisher, 1989), p86.

([49])-سعيد عبد الرازق، **تعديلات أردوغان على المناهج تثير جدلاً حاداً في تركيا**، جريدة الشرق الأوسط، لندن، 27/ 11/ 2017 م.

([50])-المرجع نفسه

(51)- قناة سكاي نيوز العربية، **الأسد يجرد العثمانيين من فتوحاتهم في المناهج الدراسية**، تقرير إخباري، نشر بتاريخ: 2016/08/08، اطلع عليه بتاريخ: 2023/11/24م، متوفر على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/40QPXBo

(52)- أشرف عبد الحميد، **وزير التعليم المصري: الجهل والتخلف سادا أثناء حكم العثمانيين**، نشر في15 ديسمبر 2019م، اطلع عليه بتاريخ: 2023/11/23م، متوفر على الرابط الالكتروني:https://bit.ly/3ulwFI7

(53)- مصطفى سليمان، **تغيير درس الفتح العثماني إلى "الغزو" لأول مرة في التعليم المصري**، تقرير إخباري لقناة العربية، نشر بتاريخ: 2010/09/19م، اطلع عليه في : 2023/11/23م، متوفر على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3SNU27w

(54)-أول ظهور لمصطلح النوستالجيا *Nostalgia* كان عام 1688 على يد الطبيب السويسري يوهانس هوفر *Johannes Hofer* (1669-1752م)، مستعيرا المصطلح من اللغة الاغريقية، بالجمع بين مقطعين: نوستوس *nostos* وتعني العودة إلى الوطن، وألجوس *algos* وتعني الألم.

Chia-Chieh Mavis Tseng, **Memory Made, Hacked, and Outsourced:How the 21st Century Anglophone Novels Remember and Forget**, (Springer Nature Singapore, 2023), p105.

(55)-خالد حنفي علي، **النوستالجيا السياسية بين المأزق والملاذ في العالم والإقليم**، منشور بتاريخ: 2023/01/31م ، اطلع عليه بتاريخ: 2023/11/20م، متوفر على الرابط الالكتروني:https://acpss.ahram.org.eg/News/17757.aspx#_ednref17

(56)-Thomas J. Barfield, **Shadow Empires: An Alternative Imperial History**, (USA: New Jersey, Princeton University Press, 2023), p 211.

(57)-عبد الرحمن بن سليمان النملة، **نوستالجيا**، مجلة فكر الثقافية، العدد 30، أكتوبر 2020، المقال متوفر على الرابط الالكتروني:https://www.fikrmag.com/article_details.php?article_id=1125

(58)-خالد حنفي علي، **النوستالجيا السياسية بين المأزق والملاذ في العالم والإقليم**، منشور بتاريخ: 2023/01/31م ، اطلع عليه بتاريخ: 2023/11/20م، متوفر على الرابط الالكتروني:https://acpss.ahram.org.eg/News/17757.aspx#_ednref17

(59)-*الاسم* الحالي "*سنغافورة* " Singapore، هي تلفظ باللغة المحلية "سنغابورة"، نسبة إلى كلمتي "سنغا" و"بورا"، وتعني الكلمة مجتمعة " مدينة/*أسد*"، وهو الحيوان الذي صار رمزا وطنيا، وقبل هذه التسمية كانت تسمى توماسك Tumasik أي بلدة البحر. أنظر: شعيب سلم، **سنغافورة بعيون عربية**، (سنغافورة، معهد دراسات جنوب شرق آسيا، 2007)، ص27.

(60)- دهام محمد العزاوي، **سنغافورة وبناء المستقبل: قراءة في مسارات بناء الدولة المأزومة**، ورقة منشورة على موقع مركز دراسات الوحدة العربية، اطلع عليها بتاريخ: 222/04/21م، متوفرة على الرابط:https://bit.ly/3MmIe5K

(61)-أشرف إبراهيم، **الحياة في سنغافورة – لماذا يعيش 80% من سكان سنغافورة الغنية جداً في شقق حكومية؟**، برنامج المخبر الاقتصادي، 2021/11/24م، اطلع عليه بتاريخ: 2023/11/18م، متوفر على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3xW1Cm1

(62)-**سنغافورة صاحبة أعلى معدّل ملْكية منازل في العالم...لماذا؟**، منشور بتاريخ: 2021/02/01م، اطّلع عليه بتاريخ: 2022/04/20م، متوفر على الرابط: https://www.asharqbusiness.com/article/2691

(63)- منصور الجمري، **التماسك الاجتماعي... سنغافورة مثالاً**، جريدة الوسط، البحرين، العدد 3005، السبت 27 نوفمبر 2010م.

(64)-عبير يونس، **مواقع الإمارات الأثرية حكايات من تاريخ إنساني متنوّع**، جريدة البيان الإماراتية، 2020/08/08م ، اطلع عليه بتاريخ: 2023/11/08، متوفر على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/484YCCH

(65)-جريدة الإمارات اليوم، **قصة عراقة بطلها الإنسان الإماراتي...ترويها كنوز تاريخية**، منشور بتاريخ:2023/02/01م، متوفر على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3Ry8hfv

أنظر أيضا ضمن الرواية التي ترجع تاريخ الإمارات العربية إلى هذا الامتداد الزمني: أحمد محمد عبيد، ***الأصول التاريخية لأسماء المواضع في دولة الإمارات***، (الإمارات العربية المتحدة، معهد *الشارقة* للتراث، 2006).

(66)-مكتب أبو ظبي الإعلامي، **اكتشافات أثرية جديدة في أبو ظبي تُثبت وجود مبانٍ عمرها أكثر من 8500 عاماً، منشور بتاريخ:** 17فبراير 2022، اطلع عليه بتاريخ: https://bit.ly/485ckpa

(67)-للاستزادة في هذا الإطار يمكن العودة إلى:

- البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة: https://u.ae/ar-ae/more/history-of-the-uae

- الموقع الرسمي لحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: https://sheikhmohammed.ae/ar-ae/BaniYasTribe

(68)-جريدة البيان، **عُثر عليها في جزيرة غاغا عام 2020 وأخضعت لاختبارات علمية دقيقة: اكتشافات جديدة في أبو ظبي تُثبت وجود بنى أثرية عمرها أكثر من 8500 عام**، منشور بتاريخ: 2022/02/18م، اطلع عليه بتاريخ:2023/11/08، متوفر على الرابط الالكتروني:https://bit.ly/3RAGMSs

(69)-دائرة الثقافة والسياحة الإماراتية، **كنيسة ودير صير بني ياس**، الصفحة الإلكترونية، تم الاطلاع بتاريخ: 2023/11/08، متوفر على الرابط الالكتروني:https://bit.ly/3Tduq3Z

التحيز السلبي والذاكرة في العلاقات الدولية

Negative Bias and Memory in IR

عبد الرحمان خرمازة

مخبر الدراسات القانونية البيئية –جامعة 08 ماي 1945 قالمة الجزائر

Khermaza.abderrahmane@univ-guelma.dz

ملخص:

هذه الورقة البحثية تستعرض كيف يمكن أن توظف الذاكرة سياسيا من طرف صانعي السياسات استنادا على أداة التحيز السلبي في قراءة الاحداث التاريخية، كما تقدم التناول النظري و المفاهيمي للذاكرة الجماعية ، و انتهت الى اعتبار ان توسعة مجال العلاقات الدولية إلى مسائل الذاكرة سيثري الحقل مثلما سيخلق بالمقابل تسييساً لعملية التفكير في الماضي و بالضرورة سيؤثر على المواقف و السلوكات للأنظمة السياسية داخليا و خارجيا .

Abstract :

This research paper explores how memory can be politically leveraged by policymakers using the tool of negative bias in interpreting historical events. It also provides a theoretical and conceptual analysis of collective memory. The paper concludes that expanding the field of international relations to encompass memory issues will enrich the discipline, but it may also lead to the politicization of historical thinking, consequently influencing the positions and behaviors of political systems both domestically and internationally.

مقدمة

تشير الذاكرة إلى كيفية تذكر الأفراد والمجتمعات الأحداث والتجارب التاريخية، وكيف يؤثر ذلك على هويتهم ووجهة نظرهم. في حين أن الذاكرة ذات طابع شخصي وثقافي، إلا أنها يمكن أن تلعب دورًا هامًا في تشكيل القرارات السياسية والعلاقات الدولية على الصعيدين الوطني . في هذا الإطار برزت مسألة التحيز المعرفي التي يمكن أن تطرح في مسارات التذكر السلبية و الايجابية و توظيفاتها و على سياسات الدول .

تحدد الورقة البحثية علاقة التذكر بالتحيز السلبي و تأثيرها على صنع القرار السياسي في مستوييه الداخلي و الخارجي.يحاول البحث الاجابة عن **اشكالية كيف يمكن أن تؤثر تذكرات وتجارب الماضي الانتقائية في عملية صنع القرار على سياسات الدول ؟**

و للاجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية نستعرض عناصر البحث المبينة :

المحور الاول : النقاش النظري و المفهومي في تناول الذاكرة داخل حقل العلاقات الدولية:

- **أولا: النقاش البنائي و التقليدي و مابعد التقليدي ؛**
- **ثانيا:نقاشات مفاهيمية حيال مصطلح الذاكرة.**

المحور الثاني : التحيز السلبي : تعريف و علاقته بالذاكرة الجماعية

- **أولا: تعريفه؛**
- **ثانيا: التحيز الذاكراتي: عملية توظيف الذاكرة سياسيا؛**
- **ثالثا: دوافع استخدام التحيز السلبي للذاكرة.**
- **رابعا: عملية التذكر في الأنظمة المتفتحة و غير النتفتحة سياسيا**

عبر الدراسات السابقة المتوافرة و من اجل تحديد هدف البحث تم انتهاج أسلوب وصفي تاريخي و منهج مقارن في استعراض المفاهيم المختلفة لمتغيري الدراسة (التحيز السلبي و سياسات التذكر)

المحور الاول : النقاش النظري و المفهومي في تناول الذاكرة داخل حقل العلاقات الدولية:

في هذا الجزء تركز الدراسة على التناول التنظيري لابحاث الذاكرة و كيف استطاعت مجموعة اسباب ان يكون ذلك الدخول المتاخر للتنظير السياسي ، لننتقل بعدها الى رؤية المحاولات التنظيرية البارزة خاصة من طرف البنائيين لشرح الذاكرة

من بين اسباب عدم كفاية الأبحاث العلمية المخصصة للتاريخ و الذاكرة في مجال العلاقات الدولية ، هو عدم وضوح تأثيرات الهوية ، فالفكر البنائي كنظرية جديدة في الحقل ليس لها نفس ثقل المدارس التقليدية فيما يخص دراساتهم لمجالات العلوم السياسية المتعددة ، كما ان ابحاث الذاكرة قد تطورت خارج المجال السياسي ، و كان لدور التركيز على النموذج العقلاني في التفسير اثره الواسع و المقبول داخل الحقل للاساليب النظامية و الهيكلية و كان هذا اثره في ابقاء هامشية التاريخ و الذاكرة ، أخيرا عدم وجود نظرية جاهزة داخل الحقل كانت من بين العوامل المهمة في استكشاف الذاكرة و تاثيرها.

استنادا على فرضية محاولات ادخال الذاكرة و التاريخ في المجال قد تظهر تجليات عدة لإمكانية تأثير ابحاث التاريخ على السياسة الخارجية ، فالذاكرة تلعب دورا كبيرا في تعزيز الهوية على غرار العوامل الثقافية ،و اللغوية و العادات و العرقية. كما قد يكون لعملية اتخاذ القرار و تفسيره و صنعه حيزا في مدركات صانعي السياسات ، مثلما قد يستخدم الساسة تشكيل صورة محددة او بناء سردية ما و قد تختلف من صورة سيئة او خيرة عن الذات او الآخرين بناءا على عملية التذكر، كما يمكن توظيف التاريخ في تبرير سياسة او تعزيز موقف او اكتساب شرعية.

أولا: النقاش البنائي و التقليدي و مابعد التقليدي

التطورات النظرية والمفاهيمية في مجال العلوم السياسية الفرعي للعلاقات الدولية خلال السنوات الأخيرة قد أرست الأساس وخلقت فرصة واعدة لدمج تأثير الذاكرة الجماعية، ،و كان صعود النموذج البنائي في تحليل ادوار الثقافة و الهوية و الخطاب في مجال العلاقات الدولية أهمية قصوى رغم بروزه بشكلين متناقضين.

على نحو سلبي، انخرط البنائيون في نقد مطول لنماذج الهيمنة في هذا المجال، وأبرزها الواقعية، وبدرجة أقل، أنواع الليبرالية المختلفة فانتقادهم الرئيسي هو أن الواقعيين يفترضون مبادئ سلوكية غير

تاريخية، ومفرطة في التجريد، وعالمية (تعظيم القوة، والمخاوف الأمنية، وأولوية القوة العسكرية) التي من المفترض أن تشرح بشكل شامل وتتنبأ بالسلوك الدولي للدول، ولكن، بالنظر إلى عدد الحالات غير المؤكدة (على سبيل المثال، ألمانيا ما بعد التوحيد)، ليست سوى تفسيرات جزئية. كما هاجم الباحثون أيضًا الافتراض بأن الفوضى الهوبزية هي الطبيعة الأساسية للبيئة الدولية، ودفعوا الليبراليين إلى التحقيق بشكل أكثر اكتمالًا في ديناميكيات وهياكل واستنساخ المؤسسات الدولية.

في المقابل، يشير البنائيون إلى أن السلوك دائمًا ما يكون مبنيًا اجتماعيًا، ومحددًا تاريخيًا، ومشروطًا ثقافيًا بشكل ايجابي .

يسلط ألكسندر ويندت الضوء على مركزية الهوية كحلقة رئيسية في التفاعل المتبادل للفاعل والبنية حيث تقود الجهات الفاعلة إلى رؤية المواقف على أنها تدعو إلى اتخاذ إجراءات معينة وبالتالي تحديد المصالح في طرق معينة. بالتالي فإن التركيز على الأفكار هو طريقة أخرى للقول بأن الثقافة أمر بالغ الأهمية (Langenbacher & Yossi Shain, 2012)

إحدى النتائج الرئيسية في مجال دراسات الذاكرة هي أن الذاكرة الجماعية لها تأثير كبير على وجه التحديد على هذه الهويات والقيم المؤثرة. وكما يشير دنكان بيل، فإن "الهوية هي أحد المفاهيم الأساسية في العلوم الاجتماعية والإنسانية المعاصرة... وتلعب الذاكرة دوراً مركزياً". الهويات الجماعية هي أجزاء من الثقافات وتسمح للأفراد بتوجيه أنفسهم ووضع أنفسهم في سياق أكبر يوفر المعنى. تسمح الذاكرة بنوع من الشهادة أو التحقق من وجود الذات الفردية والجماعية. يتمتع الأفراد الأصحاء والهويات الجماعية بمفهوم موحد للوقت حيث يتكامل الماضي والحاضر والمستقبل بشكل كامل ويرتبط ارتباطًا وثيقًا. ويساعد الماضي الذي نتذكره في تفسير من هم الناس اليوم وما يمثلونه، وبالتالي توليد الروابط العاطفية والتضامن والثقة. علاوة على ذلك، كتبت جيني إدكينز أن "الذاكرة، وشكل الزمانية الذي تخلقه وتدعمه بشكل عام أمر أساسي في إنتاج وإعادة إنتاج أشكال السلطة السياسية التي تشكل العالم الحديث". وهذا هو السبب أيضًا وراء الذكريات المؤلمة.

إن الصدمات بارزة جدًا في العديد من المجتمعات، حيث تمزق الصدمات وتدمر تماسك الزمن والهوية، وهي "لا يمكن وضعها ضمن مخططات المعرفة المسبقة"، وهي "تشوهات للزمن... لا يمكن التنبؤ بها أو تفسيرها". وفي الحد الأقصى من حالات الصدمة تصبح بعض الوظائف الرئيسية

للهوية الجماعية والذاكرة مرئية: توفير التوجيه، والقدرة على التنبؤ، والأمن. وأخيرا، تتلخص الرسالة البنائية والثقافية في أن مثل هذه الذكريات والهويات ليست أبدية أو أنها معطاة بشكل أساسي ولكنها متنازع عليها من قبل جهات فاعلة (النخبة) ذات مصالح خاصة ورغبة في السلطة. وبالتالي، كما هو الحال مع أي ظاهرة ثقافية، فإن الهويات ديناميكية دائما وتحتاج إلى إنتاجها وإعادة إنتاجها بشكل مستمر (Langenbacher & Yossi Shain, 2012, p. 254).

من وجهة نظر ليبرالية ،لا توجد علاقة حصرية بين الذاكرة والديمقراطية ، ولكن هناك ميلًا أكبر لحدوثها وارتباطًا بمدى ظهور الذاكرة و يمكن للمرء أن يذهب إلى أبعد من ذلك ليقول إن ظروف الديمقراطية تجعل خطابات الذاكرة تزدهر، وتعزز شفافية النظام وشرعيته داخليًا، وتساعد في ترسيخ السلام الديمقراطي "الدائم" لكانط في النظام الإقليمي أو الدولي، فالمواجهة الصادقة مع الماضي يمكن أن تساعد أيضًا في تقليل تصورات التهديد في الخارج وبناء الثقة.

مما سبق ، و على صعيد الفاعلين او الجهات التي يناط بها عملية التذكر ، يمكن تلخيص أهم هذه الجهات :، بداية من الحكومة المركزية – المؤسسات المركزية، الحكم المحلي – المؤسسات المحلية، المنظمات غير الحكومية،المنظمات العابرة للحدود،الكنائس، الأفراد،و وصولا لوسائل الاعلام و يمكن إضافة وسائط التواصل الاجتماعي على اختلافاتها .

على صعيد تقييم الجدية التنظيرية ، كان جون هوبسون صارما في انتقاد مختلف النظريات التقليدية التي حاولت تفسير السياق الذاكراتي في مجال العلاقات الدولية ، ذلك انها منمطة باللاتاريخية، و اللحظية و الزمانية ، و اهمال الجوانب التاريخية كتصنيفها كعوامل ثانوية سيمهد لتقصير تنظيري للحقل الناشئ داخل مجال العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

ثانيا:نقاشات مفاهيمية حيال مصطلح الذاكرة

لا يوجد تعريف موحد للذاكرة ، بسبب اختلافات النظر إليها و انطولوجيا تعريفها ، و حقيقة هذه المسألة موجودة لأغلب مصطلحات العلوم الاجتماعية و الانسانية .لكن يمكن الاتفاق حيال ان الذاكرة هي أمر سابق للحاضر اي انها تقع في التاريخ ، إضافة الى ان الذاكرة تتطلب فواعل بمعنى ، ان فعل التذكر له ارتباطات بالانسان او الجماعة او الكيان او الدولة او المجتمع العالمي

الجدول رقم 01 : استخدام مصطلح الذاكرة

المصطلح	المفكر	تبرير الاستخدام
الذكريات المجمعة	جيمس يونغ	الذكريات المنفصلة العديد التي يتم تجميعها في مساحات تذكارية مشاركة و تخصيص معنى لها
الذكريات المجموعة/الجماعية	جيفري اوليك	الاولى، تجميع سلوكي التجارب فردية في مجتمع فعال على مستوى جماهيري الثانية ، ارادة عامة جماعية أنشأتها النخب
الذاكرة الجيدة/ الموزعة	جيمس ويرتس	الجيدة، تتطلب وجود وعي عقلي او وعي جمعي فوق عقول الأفراد الموزعة ، مستوحاة من المفاهيم السلوكية
الذاكرة الوطنية/الجماعية	تيموثي سنايدر	الوطنية، ظاهرة توعية تتجها النخبة و تكون محدد جغرافيا الجماعية ، ظاهرة كمية يتشاركها الافراد والمجتمعات فيما بينهم و اكثر انفتاحا من ناحية جغرافية.

المصدر : إعداد الباحث+ ChatGPT

المحور الثاني : التحيز السلبي : تعريف و علاقته بالذاكرة الجماعية

أولا: تعريفه :

يشير التحيز الى الميل لتقدير الامور بناءا على انحيازات ذاتية ، هذه الاخيرة قد تكون شخصية او جماعية ، سلبية او ايجابية . و موضوعية تقترن بحجة فعل الانحياز و درجة استيعابه من اجل الاقناع ، فمثلت يفترض كيفن ارسينو Kevin Arceneaux ان عملية الاقناع للأشخاص لغاية التحيز تستوجب إثارة مشاعر المخاوف او الخوف من الخسارة اكثر مما قد يقنع التحيز الايجابي بمزايا قادمة . من هذا المنطلق تتطرق الدراسة الى علائقية التحيزات السلبية و سياسات

التـذكر و التفكيـر فـي الماضـي خاصـة لـدى صـناع القـرار و توجيهـاتهم الـرأي العـام و مـوارد الدولـة الاستمرار في تصور الماضي كما يجب ان يكون .

كتـب دومينيـك جونسـون و دومينيـك تيرنـي مقـالا بعنـوان " عـالم سـيء: التحيـزات السـلبية فـي العلاقـات الدوليـة و تعرضـت الـى سـبب تفضـيل الـدول للمعلومـات السـلبية علـى المعلومـات الإيجابيـة. فحسـبهم، تميـل الـدول إلـى تضـخيم التهديـدات، وإظهـار النفـور مـن الخسـارة، والـتعلم مـن الإخفاقـات أكثـر مـن النجاحـات وتفشـل التفسـيرات العقلانيـة فـي تفسـير هـذه الظـاهرة، لأن المبالغـة بشـكل منهجـي فـي تـرجيح السـيئ علـى حسـاب الخيـر قـد يـؤدي فـي الواقـع إلـى تقـويض مصـالح الدولـة (Johnson, 2019) و قـد يكـون لهـذه الهيمنـة السـلبية التـي تسـم مـدركات صـانعي السياسـة أثـر فـي عمليـة قـراءة التاريخ و استيعاب المخاطر او المخاوف و توزيعها كما سيلاحظ في الشكل رقم 01 لاحقاً.

لكـن الأبحـاث الجديـدة فـي علـم الـنفس تقـدم تفسـيرا لـذلك. لقـد بـرز "التحيـز السـلبي" باعتبـاره مبـدأ أساسـيا فـي العقـل البشـري، حيـث تكـون اسـتجابة النـاس للمعلومـات الإيجابيـة والسـلبية غيـر متماثلـة. العوامـل السـلبية لهـا تـأثيرات أكبـر مـن العوامـل الإيجابيـة عبـر مجموعـة واسـعة مـن الظـواهر النفسـية، بمـا في ذلك الإدراك والتحفيز والعاطفة ومعالجة المعلومات واتخاذ القرار والتعلم والذاكرة.

ثانيا: التحيز الذاكراتي: عملية توظيف الذاكرة سياسيا.

القـراءة السـلبية للماضـي موجـودة لـدى صـناع السياسـات، و لا يمكـن تجاوزهـا ، و قـد تتعـدد لاغـراض مرتبطـة بـأفق ضـيق او واسـع مثـل الحفـاظ علـى السـلطة او الحفـاظ علـى وحـدة و تماسـك التفكيـر الجمعـي ، فغابريـال الموند فـي ذكـره لقـدرات النظـام السياسـي ضـمن النظـام الاجتمـاعي يـذكر القـدرة الرمزيـة و تختلـف وسـائل هـذا التغلغـل مـن ادوات التعلـيم او الفضـاء العـام كمؤسسـات الاعـلام و الـدين و التجمعـات المناسـباتية . امـا علـى نطـاق التوظيـف الخـارجي فهـي نسـتخدم لاغـراض تبريـر سياسـة مـا او موقـف محـدد ، إضـافة الـى امكانيـة جعلـه وسـيلة للمسـاومة .لا يقتصـر التوظيـف علـى النظـام السياسـي لدولـة مـا بـل قـد يشـمل كيانـات فـوق وطنيـة او عبـر وطنيـة كنشـاطات المنظمـات اليهوديـة و التأكيـد الأممـي لتجـريم إنكـار المحرقـة ، و فـي هـذه المسـألة كثيـرا مـا تسـتخدم اسـرائيل المسـألة التاريخيـة لاسـتمرار المظلوميـة حسـب منتقـدين لهـا بينمـا يؤكـد الـرأي المناصـر ان هـذا يؤكـد ديمومـة الـذاكرة مـن الماضـي الـى الحاضـر ، اي بمعنـى آخـر الامتـداد الزمـاني للـذاكرة او الصـدمات قـد يتعـايش

مع الحاضر هو كذلك . في مسألة ذات صلة كثيرا ما تذكر تركيا ان من بين اسباب منعها من الانضمام الى الاتحاد الاوروبي هو عدم اعترافها بإبادة الأرمن و مساومة بعض الدول الغربية و على رأسها فرنسا .

على صعيد الدول ، في الشكل رقم 01 أدناه، تتكشف مظاهر الذاكرة الجماعية في البلدان حسب الترتيب الزمني. الذاكرة كاستراتيجية سياسية تأتي في المقام الأول وبسبب طبيعة الذاكرة الزائلة، فإن درجة تأثيرها على النتائج السياسية تكون مباشرة وفعالة فقط في أعقاب حدث تاريخي يشكل محتوى الذاكرة. بالنسبة لعملية صنع السياسات، يعني هذا أنه على المدى القصير، يمكن للذاكرة الجماعية أن تقدم فرصة نشطة لتشكيلها والتلاعب بها كاستراتيجية سياسية. وبالتالي، قد يتعمد الفاعلون السياسيون إنشاء ذاكرة جماعية. ومع ذلك، فإن الماضي (محتوى الذاكرة) قابل للتلاعب السياسي (درجة الذاكرة: نشطة/مباشرة) فقط على المدى القصير. مع مرور الوقت، تنتقل درجة الذاكرة من فرصة نشطة إلى قيد سلبي وغير مباشر (Bachleitne, 2021)

الشكل01: الأشكال المختلفة للذاكرة الجماعية و تاثيرها على السياسة بمرور الزمن.

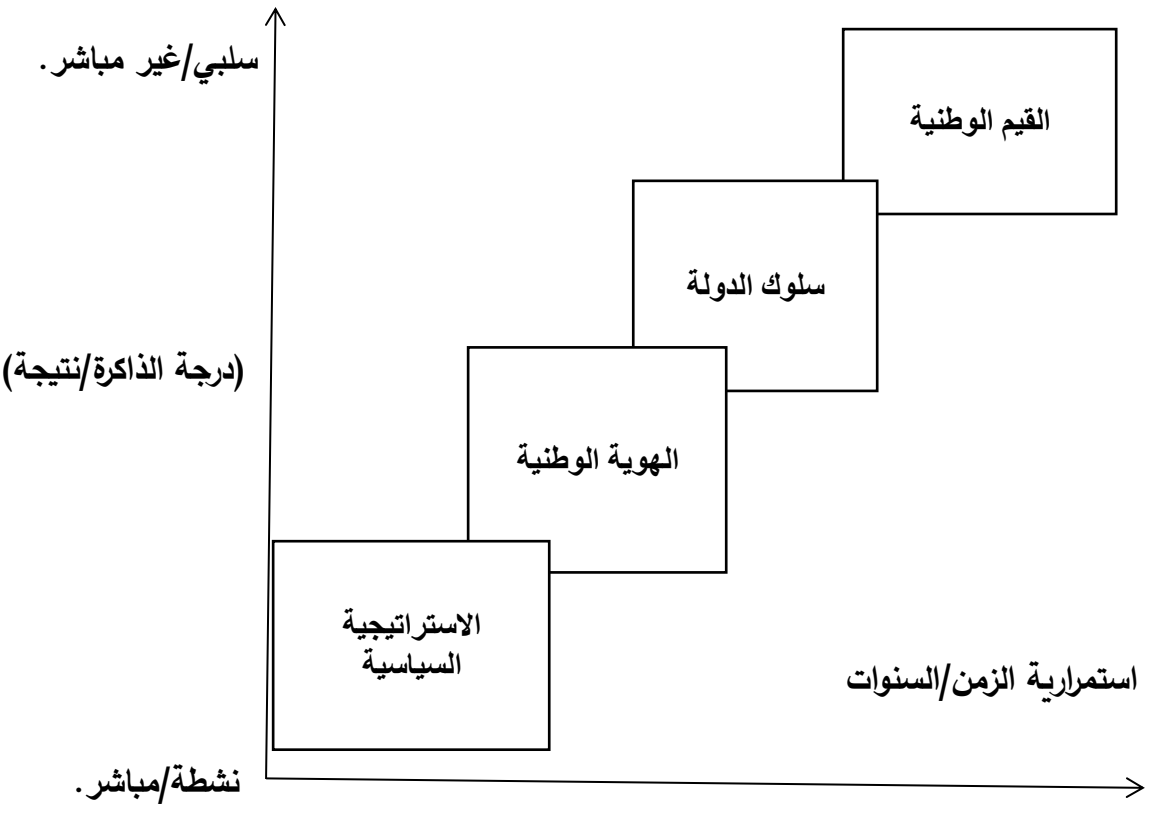

المصدر: Ibid,p34.

وفي الأمد المتوسط، تتجلى الذاكرة الجماعية باعتبارها الهوية العامة للدولة. وهي الآن راسخة في عقلية الجمهور الأوسع وليس في استراتيجية سياسية نخبوية. وعلى هذا النحو، تحولت الذاكرة من كونها مفتوحة للتلاعب المتعمد من قِبَل صناع السياسات إلى التلاعب بشكل غير مباشر بمنطق اللاعبين السياسيين. وباعتباره هوية عامة، فإن الماضي (محتوى الذاكرة) يكشف عن تأثيره على النتائج السياسية بطرق غير مدروسة (درجة الذاكرة: سلبية/غير مباشرة). والأهم من ذلك، أن تأثير الذاكرة هذا لا يظهر إلا مع مرور الوقت.

بمجرد أن تصبح الذاكرة الجماعية بمثابة ضمان للهوية العامة لأي بلد، فإنها تبدأ بشكل سلبي، وخارج نطاق السيطرة المتعمدة من جانب الجهات الفاعلة السياسية، في التأثير على سلوك الدولة وعلى هذا النحو، فإن الذاكرة الجماعية تربط صناع القرار إلى مسارات عمل معينة تتناسب مع السردية الوطنية المحبوكة . وكما هو الحال في سلوك الدولة، فإن الماضي (محتوى الذاكرة) يوجه مسارات العمل دون وعي، وبالتالي يقيد خيارات صناع السياسات (درجة الذاكرة: سلبية/غير مباشرة) على المدى المتوسط إلى الطويل.

وعندما تكون الذاكرة الجماعية قد ضمنت الهوية وسلوك الدولة بطرق غير مدروسة وسلبية، فإن السياسات الناتجة تكون معيارية في جوهرها. وعلى هذا النحو، تحدد الذاكرة الجماعية ما يعنيه مسار العمل "الجيد" بالنسبة لبلد ما. وبذلك، يتم وضع الذاكرة في مصدر نظام القيم في أي بلد. وعلى المدى الطويل، تتجلى الذاكرة الجماعية في القيم الوطنية.

عطفا على مسألة تجلي الذاكرة الجماعية في القيم الوطنية ، تبرز ما يسمى نظام الصواب السياسي ، بمعنى ان تصبح الذاكرة في مقام الاسطورة ، او البديهية التي لا تحتاج برهنة عبر ادخال متغير "التحريم " و قد تم ذكر قد يتماثل مع هذا العائق و هو مناقشة ابادة اليهود من طرف النازيين ، أي لا يمكن مناقشة الأمر او التشكيك فيه أبدا. و يرتب الظن هنا اجراءات عقابية حتى.

ثالثا: دوافع استخدام التحيز السلبي للذاكرة:

يمكن أن تكون سياسات التذكر مصدرًا للتوترات والصراعات الدولية، حيث يتذكر الدول الماضي بشكل سلبي ويستخدمونه كأسلوب لتبرير سلوكهم العدائي."

أما الاستفادة من الهوية وسياسة التذكر يمكن أن تشير إلى الجانب الإيجابي أيضًا، حيث أشارا إلى أن الدول يمكن أن تستفيد من سياسة التذكر وتعزيز هويتها الوطنية كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية بشكل إيجابي

هناك عدة دوافع قد تكون وراء التحيز السلبي الذاكرة المختلفة. يتعلق التحيز السلبي بتميل الأفراد والجهات إلى التركيز على المعلومات والأحداث السلبية أكثر من الإيجابية. وفي سياق العلاقات الدولية، يمكن أن تؤدي هذه الدوافع إلى تحيز الدول وصنع القرارات السياسية بشكل سلبي. وهذه بعض الدوافع الممكنة:

1. **الحفاظ على الأمان**: تحتاج الدول إلى الحفاظ على أمنها واستقرارها. تذكر الأحداث السلبية والتجارب السابقة يمكن أن تشجعها على التحيز نحو تقدير المخاطر والتهديدات بشكل أكبر لضمان الحفاظ على أمنها.

2. **تبرير السياسات**: يمكن أن يتم استخدام التحيز السلبي لتبرير السياسات والإجراءات القائمة. على سبيل المثال، يمكن للدول استخدام تجاربها السلبية السابقة لتبرير السياسات التي تتخذها في المستقبل.

3. **المرونة المحدودة في التفكير**: التحيز السلبي يمكن أن يقيد المرونة في التفكير واتخاذ القرارات. قد يكون من الصعب على الدول التكيف مع تغير الظروف والفرص الجديدة بسبب تركيزها على الأحداث السلبية.

4. **المصلحة السياسية**: في بعض الحالات، قد تستفيد الجهات السياسية من التحيز السلبي لتحقيق مصالحها. يمكن أن تكون هناك دوافع سياسية لإظهار الأمور بشكل سلبي للتأثير في اتخاذ القرارات.

5. **تعزيز الوحدة الوطنية**: قد يتم استخدام التحيز السلبي لتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي. يمكن للقادة السياسيين استخدام ذكريات سلبية مشتركة لتعزيز التماسك الوطني والوحدة.

رابعا: عملية التذكر في الأنظمة المتفتحة و غير المنفتحة سياسيا

هناك افتراض ان الذاكرة الجماعية لحدث صادم يجب ان يتطلب وقتا كافيا لمواجهته، و أثناء هذا الانتظار فمن المهم شعور المضطهدين بالأمان الكافي ، او زوال اسباب الصدمة و قد يمكن حينها معالجة الصدمة او ميل الحقيقة او جزء مهم منها . كما يجب ان يقترن هذا بفضاءات من الانفتاح و الحرية في الحياة السياسية و استعداد النظام السياسي للمضي نحو الحقيقة/المصالحة .

بالمقابل ،هناك من يرى ان الذاكرة في الأنظمة الدكتاتورية تتضح معالمها بشكل أفضل ، فالاتحاد السوفياتي استخدم سردية الحرب الوطنية الكبرى لما حدث في الحرب العالمية الثانية واعتبره و صوره كانتصار على النازية ، وبالمثل عمل الصينيون على خطاب انتصاري كذلك سمي بالمقاومة ضد اليابان .

لا يجب اعتبار سهولة استخدام التذكر في الأنظمة الدكتاتورية ايجابيات دائما، ففي حين تعمل هذه الأنظمة على اقتياد حدث ما في الماضي الى مصاف الاسطورة او المسلمة التي لا تحتاج نقاشا فقد تستغله بشكل انحيازي لصالح تصويره كتهديد مستمر كالعدو الخارجي او سردية الطابور الخامس داخليا ، مثلما قد تتهرب من مسؤولياتها فيما يخص الاعتراف لافعال صادمة ارتكبتها بنفسها (ماو، ستالين،كاسترو) او تعتبر التذكر ضمن خانة الأسرار التي لا يجب كشفها و العودة اليها، ما يسم طابع العملية التذكرية بالتحوط و الجزئية و الحذر في هذا الصنف .

خلاصة :

-حاولت الدراسة اظهار الطفرة الاكاديمية التي تبناها انصار الفكر البنائي على غرار بقية تيارات العلاقات الدولية التقليدية ، و كان الاختلاف حاضرا -كما هو معتاد- لأي مفهوم إجتماعي تم عرضه للمناقشة، ذلك ان نسبية المصطلحات و المفاهيم المتعلقة بالانسان و المجتمع تقديرية لحد كبير ، على رغم هذا استعرضت الورقة البحثية مختلف استخدامات ما يسمى بالذاكرة الجماعية.

-المتغير الاخر لاشكالية البحث – التحيز السلبي- يعطي تصورا اوليا لما قد يكون تطبيقات عمليا للتوظيفات السياسية التي مست كل القضايا و منها البعد التاريخي لهوية الافراد و الجماعات ، و بعض النظر عن مدى محدودية او اتساع هذا التوظيف فهو يعتبر تسليط الضوء عن عملية التسييس الممكنة لاهتمامات و حاجات المجتمعات – و هنا قد تقدم الذاكرة كأولوية سياسية في فترة ما من اجل تعبئة الرأي العام –

– بقدر ما يعتبر توسيع مجال نقاشات الذاكرة الى مختلف التخصصات كالسياسة و القانون و الاجتماع مفيدا للشرح و تفسير المواقف و السياسات بقدر ما يكون لهذه التوسعة زيادة للاستقطاب أثناء المعالجة او العودة الى الماضي خاصة تلك إذا ما اقترنت مظلومية خادعة او تحيز سلبي يبعدنا عن الموضوعية . لكن بالمقابل يمكن لعملية التفكير في الماضي أن تساعد في فهم الهضاب من اجل العدالة او البحث عن الحقيقة او ميل الاعتراف خاصة عندما يتعلق الامر بتجارب مريرة تحتاج للتصالح مع الماضي من اجل استتباب السلم حاضرا و مستقبلا ، و هنا قد يلعب النسيان و اللاإهتمام دوره في ما يسمى " التغاضي او التهرب من المسؤولية التاريخية"

بالنسبة لمسألة التحيز ، تعتقد الباحثة سو كامبل ان الاخلاص للماضي يجب أن يقترن بمعيار أخلاقي في اعادة تذكره ،ما يتطلب الدقة و الشفافية عند المؤرخين ،لكن هل هذا الاخلاص ملزم به مفكري حقل العلاقات الدولية ؟ و حدود هذا الالتزام ان وجد.

الهوامش:

Bachleitne, K. (2021). *r, Collective Memory in International Relations.* . UK: Oxford University Press EBooks. doi:https://doi.org/10.1093/oso/9780192895363.001.0001

Johnson, D. D. (2019). , “,” Works, n.d., Bad World: The Negativity Bias In International Politics. *international security*, 96-140. Récupéré sur https://works.swarthmore.edu/fac-poli-sci/689/

Langenbacher, E., & Yossi Shain. (2012, march 1). Power and the Past: Collective Memory and International Relations. *Contemporary Sociology, 41*(2), 253. doi:https://doi.org/10.1177/0094306112438191f

الذاكرة الجماعية ونظام الأبارتهيد:
نطاق صناعة وتحليل ديناميكيات السلم المجتمعي في جنوب إفريقيا

Collective Memory and Apartheid:
The Scope of Making and Analysis of Community Peace Dynamics in South Africa

عميور بدرالدين
جامعة 08 ماي 1945 قالمة – الجزائر
البريد الإلكتروني amiour.badreddine@univ-guelma.dz

ملخص:

تناقش هذه الأوراق البحثية موضوع الفصل العنصري في دولة جنوب إفريقيا باعتباره ذاكرة جماعية تتصل اتصالا مباشرا بالواقع الراهن فيها، وكيفية تشكل هذا الواقع وتحليل معطياته وتغيراته المختلفة من خلال تأثيرات هذه الذاكرة عليه، أين يتضمن هذا الواقع بمختلف أبعاده المكونة عنصر السلم المجتمعي، سواء كان هذا الأخير في ظروف الاستقرار أو الاضطرابات، ليخلص هذا النقاش إلى التأكيد على فكرة القوة المحتملة للذاكرة الجماعية وقدرتها على التحكم في طبيعة وتوجهات الواقع بما فيه السلم المجتمعي الذي يرتبط بالهوية، المصير وتماسك النسيج الاجتماعي ودرجة السلام والتوافق المشترك فيه، مع إمكانية توظيف هذه الذاكرات الجماعية في التخطيط للعمليات السياسية وتنفيذها، انطلاقا من استهداف الواقع وصناعة الاطر المحددة له فضلا عن توجيه الرأي العام.

الكلمات المفتاحية: الذاكرة الجماعية – الفصل العنصري – السلم المجتمعي – جنوب إفريقيا.

Abstract:

These research papers discuss the subject of apartheid in the state of South Africa as a collective memory that is directly connected to the current reality there, and how this reality is formed and its various data and changes are analyzed through the effects of this memory on it. Where this reality, in its various dimensions, includes the element of societal peace, whether this the latter in conditions of stability or turbulence.

Let this discussion conclude by emphasizing the idea of the potential power of collective memory and its ability to control the nature and trends of reality, including societal peace, which is linked to identity, destiny, the cohesion of the social fabric, and the degree of peace and common harmony within it, with the possibility of employing these collective memories in planning and implementing political operations, based on Targeting reality and creating specific frameworks for it, as well as directing public opinion.

Keywords: Collective memory - apartheid - social peace - South Africa.

مقدمة

تعتبر دراسات الذاكرة من بين أهم المواضيع والقضايا ذات الشأن والتي تم التعامل معها في الجانب الغربي وعلى عكس عالمنا العربي بعناية وتدقيق فائقين عبر مختلف التخصصات من التاريخ وعلم الاجتماع إلى علم النفس والطب وعلوم الأنثروبولوجيا والعلوم السياسية، وبصفة خاصة في حقل العلاقات الدولية الذي استدعى الاهتمام بهذا النوع من الدراسات اعتبارا لأهميتها في ممارسات استرجاع التاريخ والإرث الحضاري والثقافي وذكريات الماضي من أجل خدمة المصالح السياسية للدول، ناهيك عن سعة قدرتها في تحليل سياسات الدول وفهم سلوكياتها وسياساتها الخارجية أو محاولة قراءة أفعالها ومواقفها والتنبؤ بها، وحتى تفسير أنماط حركيتها المحلية وركائزها الهوياتية والمجتمعية، وهي التي قد تسمح بدورها على هذا الصعيد للسلطة بتشكيل درع هوياتي مجتمعي محاك لذاكرة جمعية مشتركة، وهو ما معناه التأسيس للنسق الاجتماعي اللازم للحفاظ على المنظومة السياسية والاقتصادية للبلاد وتهيئة الظروف المناسبة لاستمرارها وتطورها.

ونظرا لارتباط الذاكرة الجماعية في موضوعنا هذا بنظام الأبارتهيد في جنوب إفريقيا فإن تحليل حاضر هذه الأخيرة ومعرفة حالة السلم المجتمعي فيها يستدعي منا الكشف عن تأثير ذاكرة الأبارتهيد على السياقات النفسية، السياسية والاقتصادية لمرحلة ما بعد نظام الفصل العنصري أي مرحلة الانتقال الديمقراطي ومحاولة التخلص من إرث العنصرية العقيم، وممارسات التمييز العنصري الممنهج، والتي تعد فاجعة إنسانية مريرة كان قد طال أمدها بين 1948 إلى غاية 1994، فالذاكرة التاريخية للأحداث وممارساتها قد تفتح المجال أمام تأجيج الفوارق والتناقضات بين فئات المجتمع الواحد، أو بين الدول في تصوراتها ونظرتها السياسية تجاه بعضها البعض، كما يمكن لها أن تساهم في وضع أسس بناء هوية مشتركة تجعل من تقارب المصالح ووحدة الرؤى أمرا آليا يدفع بالمجتمعات نحو مزيد من التماسك والاستقرار، وهو ما يسعى هذا البحث لايضاحه ومعالجته من خلال حالة الدراسة، لذلك وأمام هذا الوضع نطرح الإشكالية التي تتضمن السؤال المركزي التالي: كيف يمكن أن تؤثر ذكريات الأبارتهيد في جنوب إفريقيا على تركيب وتحليل حركية وتغيرات السلم المجتمعي فيها؟

تبعا لهذا التساؤل ومن أجل الإجابة عليه نقدم الفرضيات التالية:

– كلما كان حضور الذاكرة الجماعية في أذهان المجتمع قويا، كلما أدى ذلك إلى زيادة قوة تأثيرها على طبيعة ومنحنيات الواقع المجتمعي السائد فيها.

– يمثل نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ذاكرة جماعية ذات تأثير واسع وعميق في سلوكيات أفراد شعبها وانتماءاتهم الاجتماعية، الوطنية التي بدورها تنعكس على استقرار السلم المجتمعي بالفوضى والاضطراب واستمرارية السعي لتغيير الواقع الراهن.

ونعتمد في هذا الصدد على منهج دراسة الحالة الجماعية والاستكشافية، فهذا المنهج يساعدنا في تحليل معطيات مجتمع جنوب إفريقيا وتطور حالاته مرحليا، كما يسمح لنا بالتعاطي مع موضوعها بشكل دقيق يعالج إيجابياتها وسلبياتها المحتملة ويحيط بجميع جوانبها، وهو ما نحتاج إليه من أجل إمكانية وقابلية تعميم نتائج الدراسة من عدمه فيما تعلق بدراسات الذاكرة من هذا النوع.

الاطار المفهومي:

في هذا الاطار نقوم بتحديد تعريف لكل مفهوم من مفاهيم الدراسة الأساسية، حيث أن هذه المفاهيم تمثل المتغيرات التي يرتكز عليها هذا البحث، ومنه فالخوض فيه يتطلب توضيحا لمعانيها ومدلولاتها التي تسمح بفك الغموض حولها، وتساهم من جانب آخر في التهيئة لرفع قدرة الاستيعاب في فهم العلاقات بين متغيرات الدراسة.

1. الذاكرة الجماعية:

يشار إليها عبر مختلف التخصصات بالعديد من التعاريف، لكن ما يعتمد في أغلبها هو أن: الذاكرة تخص الجماعات كما الأفراد تلك الجماعات التي تمثل الأمة أو الدولة بصفتها "حاملة الذاكرة الجماعية" حيث تعبر هذه الذاكرة عن الإرث التاريخي والثقافي للدولة، وتأتي عملية التذكر في سياق الاطر الاجتماعية خاضعة للعلاقة الحتمية بين ذاكرة الأفراد ومجتمعهم، لهذا فهي ذاكرة مشتركة بين جماعات المجتمع تعكس انتماءاتهم وهويتهم الواحدة،[1] وتعتبر الذاكرة الجماعية ملتقى الفردي النفساني بالجماعي الاجتماعي متشكلة فيما يتم تشاركه بينهم من تجارب، أحداث، تاريخ، وموروث وطني أو ديني وغيره وهنا يمكن القول بأنها مجموعة من الأفكار والمعلومات المشتركة التي تفعل نفس المشاعر وتكون نفس المنظور عند مجموعة الأفراد ويتم إحياؤها بسياسات التذكر وممارساته الممكنة من أعياد وطنية، احتفالات، متاحف، مناهج دراسية وكل ما أمكن من أجل إعادة بعث صور الماضي المشترك في رقعة الحاضر المعاش والعمل على نقلها وترسيخها ضمن ذاكرة الأجيال القادمة في المستقبل.[2]

2. السلم المجتمعي:

يتركب هذا المفهوم من جزءين، الأول هو السلم الذي يمثل حالة معين تسود وضعا ما كقيمة إنسانية عليا ومحورية، في حين الجزء الثاني منه يمثل الطابع المجتمعي لهذه الحالة التي يمكن أن تتكر في غيره من الظروف والمستويات، لكن في حالتنا هذه سنتخذ الاعتماد في تعريفنا على أسس تكوين المجموعات الاجتماعية بما يمكن أن يتجسد في اختلافات بينهم في: الدين، اللغة، الانتماء العرقي، الحالة الاجتماعية، التوزيع الجغرافي، لا يكون الاعتماد بتجاوزها إنما بما يتعدى في اختلافها ورغمه ما يوحدها والذي نحدده في الالتزام الضمني غير المكتوب

أي "العقد الاجتماعي" القائم على الحرية والعدالة، وبما يشتمل عليه من حقوق وواجبات متبادلة، تنشد تحقيق المصالح المشتركة والتوازن بين القطاعات المجتمعية عبر الوسائل القانونية والشرعية، وهو ما يؤدي لحالة انتفاء النزاعات وتحقيق الصلح ، التوافق وتماسك النسيج المجتمعي، لذلك فهو مطلب وحاجة للأفراد والجماعات من أجل العيش والتطور لذلك فهو تطبيق عملي يقوم على آليات: الحوار، الحرية والعدالة الاجتماعية.[3]

3. الأبارتهيد:

الأبارتهيد أو الفصل العنصري ويقصد به عزل العناصر الاجتماعية والتفرقة بينها على أساس تفضيلي قائم على التمييز والعنصرية، يشتمل على ممارسات لا إنسانية وغير أخلاقية يتم ارتكابها في حق جماعة عرقية لصالح أخرى، بهدف هيمنة الفئة المفضلة عنصريا على غيرها من فئات المجتمع،[4] ويقوم هذا النظام على مجموعة القوانين والتشريعات العنصرية التي ترمي إلى الفعالية في مواجهة أي حركة أو تعبئة مضادة من طرف العمال الإفريقيين في وجه فئة الملاك وأرباب العمل من البيض، حيث تجلت ممارسة الفصل العنصري خلال عام 1913 وذلك بعد إقرار قانون الأراضي الذي يلزم الأفارقة بالعيش منفصلين عن البيض في محميات وخارج المدن وتعمد حرمانهم من حقوقهم في العمل،[5]ويختصر قاموس Le Robert الفرنسي الأبارتهيد بأنه: العزل الممنهج الممارس بين البيض والسود في جنوب إفريقيا وتم إلغاؤه عام 1991م.[6]

أولا: تشكل الذاكرة: واقع الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وتحولاته

1. التركيبة الاجتماعية ونشأة نظام الأبارتهيد:

تعرف المجتمعات المتعددة العديد من الصعوبات وظروف التأزم فيما يتعلق بتكوينات الجانب الاجتماعي ويعتبر مجتمع جنوب إفريقيا من بين هذه المجتمعات ذات التركيبة السكانية والعرقية المعقدة، حيث يتكون المجتمع الجنوب إفريقي من عدة أعراق، تقسم إلى مجموعة سائدة متقدمة من جميع المناحي الاجتماعية، التعليمية، الصحية والاقتصادية التنموية أي ظروف الحياة والمعيشة، وهذا على حساب الطبقات الأخرى من فئات المجتمع وتمثل هذه الفئة ما يراوح نسبة 13.6% وهي فئة البيض من الهولنديين، البريطانيين، الإنجليز، الفرنسيين والألمان لذلك كان يطلق عليهم تسمية: "الأوروبيين" وكانت تصنف معهم ضمن تلك الفئة بعض الأقليات الأخرى مثل الروس والسويديين تعبر هذه الفئة الملاك المهيمنين على الثروة، الموارد، والأراضي وغيرها، في حين الإفريقيون وهم السكان الأصليون للبلاد يعانون مستويات متدنية في مختلف شعب الحياة وميادينها وخاصة الصحة والتعليم والمستوى المتدني للمعيشة، وهم يتشكلون من القبائل ذات الانتماء العرقي والإثني المتباين، فغالبيتهم من البانتو

الذين يتوزعون رفقة الكوزا في الكاب، أما الزولو ففي الناتال وفي الأورانج السوتو، والسوزاي في ترانسفال إضافة إلى البوشمان والهوتنتوت.[7]

وهناك مجموعة "الملونون" و"الآسياويون" حيث أن الفئة الأولى تكونت مع مرور الوقت نتيجة لاختلاط وتزاوج الزنوج من سود البشرة والبيض منذ فترة الاستعمار الأول أو نتيجة تزواج الملونيين مع الآسياويين، ويسمون على اسم لغتهم الآفريكانز Afrikaans كما يتكلمون اللغة الإنجليزية ويدينون بالمسيحية لدى غالبهم ومنهم من يدينون بالإسلام بنسبة أقل، في الوقت الذي تشكل فيه الفئة الثانية أي الآسياويين أصغر مجموعة عرقية أغلبهم من الهنود يدينون بالإسلام أو الهندوسية عرفوا بدياة بالعمل كمزارعين ليتحولوا فيما بعد إلى مجال: الصناعة، التجارة والمال.[8]

وكانت هذه التقسيمات في المجتمع الجنوب إفريقي قد جاءت إلى الوجود حاصلا لثلاثة عوامل ظرفية هي: الاستيطان، الهجرة والصراعات وكان ذلك وفق مراحل تاريخية متتابعة، عرفت نتيجة تداخل وتعدد الأعراق بعد أن كانت الأرض والمجتمع فقط للسكان الأصليين أو ما يعرف بالمحتمع الأصلي.

فبداية الفصل العنصري في الحقيقة كانت مع قدوم ممارسيه من الاستيطانيين فيما بعد إلى جنوب إفريقيا وذلك منذ عام: 1652م، مع بدايات تأسيس شركة الهند الشرقية الهولندية لمحطة تموين للسفن بمنطقة "الكاب" وما صاحبها من استقدام للعمالة من هولندا أين كان دافع الهجرة حينها في الأساس هو: العمل ، ليتحول فائض العمال الخارج عن إدارة وحكم الشركة إلى مزارعين وتجار وصيادين في اطار تفاعلاتهم العملية والاجتماعية مع الهوتنتوت ليطلق عليهم فيما بعد تسمية: "البوير"، لتتسع حركة الهجرة بعدها وتستقطيب معها المزيد من الهولنديين إضافة للفرنسيين، الإنجليز، الألمان والعمالة الآسياوية القادمة خاصة من الهند، لتحتل بريطانيا منطقة الكاب في تاريخ 1795م وهي الفترة التي بدأت معها الصراعات بين الأفريكانز والسكان الأصليين من أجل الأراضي ومن ثم النزاعات التي تلتها بين البيض فيما بينهم من مستوطنين جدد والبوير وكان موضوع النزاع حينها توزيع الثروة واقتسامها، لتأجج النزاعات والحروب مع اكتشاف الألماس في: 1867م واكتشاف الذهب في: 1886م ومن أشهر تلك الحروب، حرب البريطانيين ضد البوير التي تعرف بـ: "الانكلو–بوير" بين 1899–1902م.[9] فيما بعد كانت قد دفعت هذه الحرب البريطانيين إلى الإعتراف بأقلية الأفريكانز وضرورة تحريرهم ومشاركتهم شؤون البلاد وإدارتها سياسيا واقتصاديا، ليتم منح مجموعة البوير سلطات واسعة في اطار قانون 1910م، وذلك على حساب السكان الأصليين من الأفارقة،[10]وقد جاء في هذا القانون تأسيس جمهورية مستقلة هي: "اتحاد جنوب إفريقيا" وهو نفس التاريخ الذي بدأت فيه الممارسات والسياسات العنصرية المتبعة من طرف البيض، واستمرت حتى عام 1948م مع تسلم الحزب الوطني الحكم في البلاد، لتصبح منذئذ سياسة الفصل العنصري أو ما يعرف بـ: "الأبارتهيد"

السياسة الرسمية للدولة، فعملت الحكومة على تقليل الاحتكاك بين فئات المجتمع قدر المستطاع من أجل تجنب النزاعات وتيسير عملية النمو المستقل على حد تعبيرها آنذاك.[11]

وأخذت الاجراءات العنصرية في التعاظم، وبوادر ذلك اتضحت في العام 1949 بأول قانون يمنع الزواج بين الأعراق، وآخر يمنع قطعا العلاقات الجنسية بين الأشخاص الذين لا ينتمون لنفس العرقية في عام 1950، وقد تم تنفيذه من خلال وضع قانون تسجيل السكان الذي يصنف ويقسم سكان جنوب إفريقيا ألى أربعة أعراق مختلفة وهي نفسها التركيبة المجتمعية التي عرضناها سابقا، وحدد الفصل العنصري بسياساته الممنهجة القائمة على التمييز والعنصرية جميع أوجه الحياة المتعلقة بهذه الفئات كل حسب مركزها وترتيبها فيالسلم الاجتماعي، حيث اعتمدت القوانين الجائرة تمييزا وعزلا اجتماعيا، سياسيا، اقتصاديا وإقليميا وهذا الأخير له قانون خاص به هو قانون مناطق المجموعات، الذي يحدد مناطق العيش الخاصة بكل فئة والهدف الرئيسي منه عزل السكان الأصليين والطبقات الدونية في المحميات والأراضي غير الحضرية وغير اللائقة في مقابل سطوة البيض وشركائهم على المدن والأراضي والأملاك والمواقع الهامة في البلاد وعلى هذا النحو ساد نظام "الأبارتهيد" كل جنوب إفريقيا.[12] فقد كانت سياسة التمييز العنصري المتبعة تقوم على لوائح تشريعية وقوانين كثيرة كقانون مناطق الريزرف، قانون السلامة العامة 1953، قانون التخريب 1962، قانون الأمن الداخلي 1976، إضافة لقوانين الحكم العسكري القسري وقوانين الأمن والطوارئ والعمل، والقمع وقوانين الحقوق السياسية والنقابية والثقافية. هيئت هذه المعاملات العنصرية وممارساتها المنظمة الأرضية لاستطال أبعاد الصراع والتنازع بين الأفارقة الأصليين والبيض المهيمنين لعشرات السنين مخلفا العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وعددا هائلا من الضحايا المهمشين المسلوبين ومن الموتى والقتلى مشكلا مأساة إنسانية حقيقية وصدمة تاريخية، حضارية لسكان جنوب إفريقيا وخاصة السود أصحاب الأرض الأولون والطبقة المتدنية الأكثر اضطهادا داخل هذا النظام العنصري المقيت. وأعلن تاريخ 1985 حالة الطوارئ التي فرضتها حكومة الأقلية البيضاء من أجل صد محاولات الصمود الشعبي والمقاومة، الاحتجاجات والمعارضة السلمية التي تواجهها والتي قامت للمطالبة بحقوق السود من العدالة والحرية والمساواة في جميع الأصعدة، وكان لاستمرار اضرابات السود العمال تأثيره العميق في اقتصاد جنوب إفريقيا فاستمر النضال واستمرت الضغوطات الداخلية معه من طرف تنظيمات عديدة تقودها كحركة الوعي الأسود، المؤتمر الإفريقي الجامع وغيرها، جاء نتيجة لذلك عام 1990 إطلاق سراح "نيلسون مانديلا" الذي طالب بانهاء حالة الطوارئ والإفراج عن غيره من المعتقلين السياسيين، ليعقد خلال عام 1991 لقاءا مع "بوتو ليزي" بشأن وقف العنف المتصاعد بين التنظيمات السوداء، وتم بعدها إلغاء العديد من القوانين العنصرية وإنهاء التمييز في التعليم وغيره وتفعيل اطر المساواة أمام القانون.

في عام 1994 وبعد مفاوضات عديدة اتفق الطرفان على إيقاف وإنهاء سياسة الفصل العنصري ونظام الأبارتيد واعتماد سياسة الحكم للأغلبية، وتحقق كل هذا بفعل الضغط المتولد عن النضال الداخلي والحصار الدولي الاقتصادي والسياسي المطبق على دولة جنوب إفريقيا من عقوبات دولية وحظر بترولي بالتوازي مع الكساد الاقتصادي وهي الظروف التي حققت استجابة حكومة الأقلية البيضاء ورضوخها للأمر الواقع.[13]أجريت حينها أول إنتخابات حرة متعددة العرق في جنوب إفريقيا لتستأصل ورم الفصل العنصري نهائيا، ويعتلي "نيلسون مانديلا" رئاسة البلاد ليعلن عن حرية شعب بكامله بعد كفاح طويل وصعب.

2. الانتقال الديمقراطي ومحاولات تجاوز المأساة الإنسانية

تعد المرحلة السابقة لانتهاء نظام الفصل العنصري بمثابة إنتهاء لتشكل تلك المأساة كذاكرة وطنية وتاريخية في أذهان المجتمع الجنوب إفريقي وخاصة السكان الأصليين من السود، بعد هذه المرحلة يتم تذكر الأبارتهيد على أنه من الماضي لكن في الجزء المرير والصعب منه.

حالة الانتقال الديمقراطي في جنوب إفؤيقيا تميزت عن باقي حالات التحول الديمقراطي في بقية النماذج خاصة تلك التي لا تخرج عن الاطر الإفريقية بكونها اتسمت بممارسة ناقصة للديمقراطية حيث كانت تقتصر على فئة واحدة على حساب باقي الفئات الأخرى من المجتمع ولم تكن مغيبة بشكل كلي، وهو ما سمح بجعل تجربة جنوب إفريقيا تجمع بين نموذجين هامين في نفس الوقت وهما: تصفية الإستعمار والانتقال الديمقراطي من هيمنة الأقلية إلى حكم الأغلبية.[14]ويرجع التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا إلى تلاقي عدة أسباب من بينها: عدم نجاعة الصيغ البديلة التي عرضتها حكومة النظام العنصري، زيادة قوة تأثير ودور السود وثقل وزنهم فيما يتعلق بالجانبين الاقتصادي والديمغرافي، تقارب المصالح بين مختلف القوى الفاعلة والرئيسية في جنوب إفريقيا بالإضافة إلى عامل قوة وتمكن المجتمع المدني وتعدد روافده في جنوب إفريقيا.[15]

كانت المفاوضات المذكورة سابقا والتمهيدية التي جرت بين الطرفين أي الحكومة والمعارضة والتي تركزت في نبذ العنف وعدم التصعيد من حدته والمطالبة بإخلاء سبيل المعتقلين السياسيين قد ساهمت إلى جانب الديناميات الأخرى في تحقيق التحول نحو الديمقراطية التعددية وتجاوز حكم الأقلية المستبدة، ومن أهم هذه الديناميات الأزمة الاقتصادية التي عايشتها وعانت منها الدولة بسبب تراجع معدل الاستثمارات نتيجة المقاطعة الدولية والحصار الاقتصادي المفروضان من طرف المجتمع الدولي على حكومة البيض العنصرية، فالأزمة الاقتصادية كان لها دور فعال في تحرك النظام صوب تفعيل التحول الليبرالي، وفتح المجال أمام السود، ومثل ذلك القانون الذي أقره الكونغرس الأمريكي لمكافحة الأبارتهيد، ورفض البنوك الخارجية تجديد الديون لنظام الأبارتهيد، بالإضافة لانعدام

الأمن والاستقرار وغياب أرضية تضمن الاستثمار داخلالبلاد ما أدى إلى انخفاض نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي وتراجعه من 26% خلال الثمانينيات إلى 16% في عام 1991، وهو ما أدى إلى انعدام النمو في اقتصاد جنوب إفريقيا، إذ يحتاج الاقتصاد إلى ما يعادل نسبته 14% للتعويض، في ظل هذه الظروف وغيرها وفي مقابل ذلك ارتفع معدل الإنفاق الحكومي من 15% في عام 1983 إلى 21% في عام 1991 وهو ما زاد من الضغط ودفع الحكومة للمفاوضات الجادة. إضافة إلى ذلك ساعد في التحول نحو الديمقراطية الأشكال الجديدة المستمرة للنضال الداخلي مع الأجيال الجديدة التي كانت مستوياتها في التعليم والوعي أكثر مما كانت عليه سابقتها، وتجلت سمات التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا من خلال إجراء تغييرات هيكلية مؤسساتية وقانونية تهدف إلى الحد من الاستخدام غير المنظم لسلطة النظام: ومن قبيل ذلك إلغاء قانون الفصل العنصري أو ما يعرف بنظام الأبارتهيد في عام 1991، ومن ثم عملية إضفاء الشرعية على الأحزاب والحركات المعارضة، والسماح بالقيام بالحركات الاحتجاجية والسلمية، ليرافق ذلك أيضا وضع مسودة للدستور، وعملية إقرار دستور مؤقت في عام 1994، وإقامة انتخابات ديمقراطية تعددية تضمن حق المشاركة السياسية للسود الأفارقة.[16]

هذا وكان قد أشار دستور جنوب إفريقيا للعام 1996، في اطار دستورية العدالة الانتقالية الذي تم الاتفاق على تبنيه منذ 1993م إلى جملة من المبادئ الدستورية، والقيم الديمقراطية والحقوق الأساسية، والتي تعكس في مضمونها، نهجا نحو المصالحة، يضمن التوزيع العادل للثروة كما يضمن للسود كأغلبية القدرة على ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، ووضعهم على قدم المساواة مع غيرهم من فئات المجتمع ويسخر كذلك نظام حماية قانوني دستوري لحماية مصالح الأقلية المنتهية عهدتها في الهيمنة العنصرية من البيض، إن دستورية العدالة الانتقالية في التجربة الجنوب إفريقية حققت التسوية القبلية وشكلت أساس المرحلة الانتقالية بنجاح.[17] كما أدت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا دورا هاما جدا في المصالحة الوطنية وكانت قد تأسست بموجب قانون دعم الوحدة الوطنية والمصالحة وعملت على ظهور الحقيقة واستجلائها وفق آليات المصالحة والمسامحة وتجنب تكرار المآسي، حيث حققت اللجنة في أغلب الأحداث ووقفت عليها ما بين 1996 و1998م، وتركز عملها وفق ثلاثة لجان هي: لجنة انتهاكات حقوق الإنسان، لجنة جبر الضرر وإعادة التأهيل ولجنة العفو وكان هذا من أجل وضع أسس جديدة لبناء مجتمع جديد قائم على العدالة والمساواة.[18] قام "نيلسون مانديلا" بالمصالحة في بلاده بعمله على تقليص درجة المواجهة لأكبر درجة ممكنة، فقد قام وعلى خلاف الكثير من النماذج والتجارب العالمية الأخرى التي توجهت نحو إجراءات ما بعد العنف والصراع بطريقة مباشرة إلى إقصاء النظام السابق، أشرك "نيلسون مانديلا" ممثلي الحكومة السابقة في الحكومة الجديدة، بهدف السعي لتحقيق التوافق بين الجميع وما لذلك من دور وأهمية في وضع خطط وبرامج تعليمية للأجيال القادمة وترسيخه لقيم التسامح وقبول الآخر ونبذ العنف والتمييز.[19]

ثانيا: ذاكرة الأبارتهيد وتداعياتها على السلم المجتمعي في جنوب إفريقيا

1. تشخيص وضع ما بعد الانتقال الديمقراطي: مأزق أم فرصة؟

في هذا الوضع تكون بدايات ما أطلق عليه عمل "مثيرات الذاكرة" وهي تشبه إلى حد بعيد رائحة عطر يحبه الإنسان وكان يضعه في ذكريات معينة قبل سنوات عاشها فيها وعند تعرضه لشم ذلك العطر مرة أخرى في حاضره ينقله دماغه عن طريق الذاكرة إلى تلك الذكريات مباشرة فيلزمه شعور اتجاهها يؤثر فيما بعد تلك اللحظة على شعوره وقراراته وحالته النفسية، هنا يطلق على العطر بمثير الذاكرة فكذلك هذه الفترة التي تتميز ببروز أنواع مختلفة من مثيرات الذاكرة الجماعية لدى السود اتجاه ما عايشوه سابقا من نظام الأبارتهيد تذكرهم بالمأساة كلما كانت هنالك مثيرات مطابقة لشيئ من ماضي تلك الذاكرة الجماعية وقد يتم ذلك في هذه المرحلة تقريبا بشكل فردي على الأغلب قبل تحوله لاحقا إلى شعور جماعي، ومن قبيل هذه المثيرات:

المشاكل والأزمات الاقتصادية: وتظهر بشكل أساسى من خلال استمرار واقع تدني مستويات وظروف المعيشة بالنسبة للأفارقة السود وبدرجة كبيرة عند مقارنتهم بغيرهم من فئات المجتمع وهذا دليل استمرارية عدم المساواة في الأجور وغياب الحقوق في العمل وتفاوت مستويات المعيشة، إضافة إلى احتكار البيض لامتلاك الأراضي والثروة وهي واحدة من أخطر قضايا الصراع السياسي في جنوب أفريقيا والتي تنعكس بتأثيراتها الجانبية والمباشرة على مستقبل ومصير تجربة التحول الديمقراطي، أين نجد الأفارقة السود يطالبون باسترجاع حقهم في ملكية أراضيهم التي سلبت منهم إبان نظام الفصل العنصري وإعادة توزيعها دون أي شرط من شروط التعويض أو تقديم مقابل، باعتبار المعاملة بالمثل وقد ظهر تاثير ذلك على النظام السياسى في شكل أزمة يجب فيها على النظام أن يلتزم بمعالجة والاستجابة لمطالب الجماعات في هذه القضية وغيرها، خاصة مع ارتباط المطالبة بالتهديد من طرف الأفارقة وعدم الاستقرار المجتمعي في تلك الفترة، لا سيما أن الانتقال الناجح فعلا يتطلب تجاوز الخلافات وعدم المواجهة والصدام بين فئات المجتمع.[20]

ارتفاع معدلات العنف ونسب الإجرام:

منطقيا ونظرا للأوضاع السائدة لا سيما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فإن ضعف المورد المادي الذي يكفل حاجيات الإنسان ونتيجة الإحباط والحرمان والمعاناة يتحول سلوكه في الغالب إلى عنف يحاول من خلاله تغيير وضعه الذي يشعر فيه بعدم الرضى عن الواقع، ناهيك عن كون ارتفاع معدلات العنف والجريمة تمثل بدورها تحديا للتجربة الديمقراطية من خلال انعكاساتها وتأثيرها بفعل العنف على انتشار الاختلال في التوازنات المحتملة أو الممكنة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي كذلك ومنه التصعيد من الأزمة

وتفاقم التحديات في وجه النظام بالإضافة إلى إضعاف قدراته وإمكاناته في ظل علاقة ترابطية وظيفية بين هذه الأبعاد الأساسية في بناء المجتمع. كما ينم العنف عن استمرار واقع العنصرية بين الجماعات العرقية في البلاد والتي يمكن أن تكون غالبيتها سلوكيات انتقامية فهو يبقى عنفا غير مبررا وغير مقبول وغير شرعي ولا أخلاقي حيث بلغ عدد الجرائم فى جنوب إفريقيا عام 1997 إلى ما يقارب 24 ألف جريمة قتل و52 ألف جريمة اغتصاب و250 ألف حالة سرقة. وهو ما رجعت آثاره سلبيا على القدرات الاقتصادية للبلاد من خلال اتجاهين أساسيين تمثلا في هجرة الكفاءات من البلاد مع تراجع وغياب الاستثمارات على المستويين الداخلي والخارجي للبلاد، ما يزيد من حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية ويعرقل نجاح الاصلاحات والانتقال الديمقراطي السليم كما يهدم أي شكل من أشكال السلم المجتمعي التي يتمبناؤها تدريجيا عبر قنوات التحول والانتقال الديمقراطي الصحيح.[21]

تأسيسا على ما سبق من منبهات أو مثيرات للذاكرة والتي تعتبر مؤشرات عن وضع التأزم لا الفرصة، يتضح لنا بأن وضع ما بعد الانتقال الديمقراطي متداخل مع عملية النتقال الديمقراطي أي أنه يمكن نفي صفة المابعدية في تقييم المرحلة من حيث تقدمها ونجاحها من عدمه، فكما نلاحظ المجتمع الجنوب إفريقي لم يتخلص من سلبيات الذاكرة الجماعية للأبارتهيد ولم يتعلم منها كونها درسا قاسيا لا يجب أن يتكرر إنما هيمنت المصالح والأنا على الطابع الاجتماعي فاتسم بالعدوانية والعنف الانتقامي والعنصري أكثر من تقبل الآخر وهي في مجملها صورة واضحة عن تحول الوضع إلى الأزمة أكثر منه إلى الفرصة وهنا يكون النسيج الاجتماعي في حالة تمزق لا تماسك ما معناه أن الذاكرة بمنبهاتها الأولية في المرحلة الانتقالية ساهمت في زعزعة استقرار السلم المجتمعي.

2. تجليات ذاكرة الأبارتهيد في الواقع المجتمعي لجنوب إفريقيا

أدى نظام الأبارتهيد إلى التعامل مع السكان الأصليين في جنوب أفريقيا، على أنهم مواطنين أقل استحقاقا وأنهم من الدرجة الثانية، لكن المشكلة الفعلية الآن هي أن هذه الصورة من الذاكرة الجماعية –للسود خاصة– في دولة جنوب إفريقيا، مازالت عالقة في أذهان المواطنين، بل وتتجدد باستمرار التدهور وهو ما عزز لديهم الشعور بالدونية والتهميش. فالمأساة والصدمة التاريخية، فاقمتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية من الفقر فمستويات الفقر هي الأعلى على المستوى الدولي، يعيش أكثر من 55% من سكان الدولة في فاقة، البطالة (بنسبة حوالي 27% على المستوى الوطني) وتدني مستوى الخدمات وتأجج مستويات العنف الجنسي والاجتماعي وتنامي ظاهرة العصابات، وهناك تفاوتات كبيرة في مستوى توزيع الأملاك والأراضي مما يضعنا أمام وعي كامل بما يجب أن يكون عليه الحال من عدالة اجتماعية واقتصادية سياسية، حتى يتمكن المواطنون بالشعور بالاندماج الحقيقي في مجتمعهم.[22] فتعدي الديمقراطية إلى الجانب السياسي على حساب العامل الاجتماعي المهمل في هذه

الحالة يتضح من خلال قيام مجتمع السود على أسس قبلية، طائفية في الموازاة مع مخاوف البيض من الانصهار العرقي والانتقام الطبقي لرد الفعل منطرف السود وهو ما ينتج حالة من انعدام الثقة بين الطرفين ومنه احتمال ورود الصراعات،[23] وإمكانية الصدام فيما بينهم ليضع هذا الواقع السلم الاجتماعي رهن الذاكرة وهو بالفعل كذلك لكن الذاكرة الجماعية تكون في حالتين وتمنح خيارين لمجتمع الذاكرة، أين يمكن أن تمثل الذاكرة فرصة باعتبار الجماعة من الدرس والاستفادة منه والعمل على عدم تكرار المآسي فتشكل لدى الجماعة ذاكرة مناعية تقيها الوقوع في نفس الكوارث والصدمات كما هو الحال مع العشرية السوداء التي عاشها الشعب الجزائري في فترة التسعينيات وتكون تلك المناعة نتاجا إما للخوف/ الوعي أو كلاهما معا.

وقد تأتي الذاكرة في سياق التنبيه عن الخطر كأنها إعلان لحالة طوارئ لكن في سياقات فرعية داخل المجتمع الواحد كأن تشعر الجماعة بالتهديد أو التهميش أو الخطر وهنا تنعكس الذاكرة سلبا على واقع السلم والتماسك الاجتماعي داخل المجتمع الواحد وهو ما نعاينه في حالة جنوب إفريقيا، فالعنف البنيوي الضمني الذي خلفته الحكومة الجديدة عن سابقتها وفترة الانتقال الديمقراطي إلى جانب ذاكرة الفصل العنصري كلها عوامل ساهمت في تولد سياقات جديدة للعنف في جنوب إفريقيا في الوقت الراهن كأعمال العنف في سنة 2008، 2015، 2018 و2019 حسب بعض تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش،[24] فبعدما كان العنف العنصري في السابق موجها من البيض إلى السود والعكس، صار الآن في سياقات جديدة موجها من السود المهمشين نحو الأجانب "وفي اتجاه معاكس" إلى الأفارقة الوافدين من بلدان عديدة خاصة القادمين من دول الجوار.

خاتمة:

استنتجنا من خلال هذه الأوراق البحثية العديد من النقاط الهامة نلخصها فيمايلي:

- بأن الذاكرة الجماعية لها تأثير كبير في توجيه الأفراد والجماعات نحو سلوكات معينة، فالذاكرة الجماعية لها القدرة على تشكيل وصناعة واقع معين انطلاقا مما سبق، وذلك لاعتبار امكانية تحكمها في ديناميكيات المجتمع أي الجماعات ذات الذاكرة الواحدة والتي تتشارك وفقا لذلك مصيرا مشتركا.

- ممارسات الذاكرة تسمح لناع القرار بتوجيه الرأي العام أو توحيد شعبهم وتعزيز انتماءاته الوطنية والتاريخية وتنمية شعوره بالالتزام وروح المسؤولية تجاه النظام وتجاه الوطن، ما يدفعه إلى عدم التمرد أو التطرف ويساعد ذلك في تبنيه لسلوكات حضارية تساهم في استقرار الأمن والتماسك الاجتماعي وتوطيد أواسر السلم المجتمعي، بما معناه أن الذاكرة الجماعية يجب استغلالها والتحكم فيها من قبل القادة وصتاع القرار من أجل حسن توظيفها بدل الوقوع في فخ اللاوعي والتعرض لسم الذاكرة الذي ينعكس سلبا على الأفراد والمجتمعات.

- في جنوب إفريقيا ربما قد زال نظام التمييز العنصري وانتهت ممارسات الأبارتهيد ولكن في الحقيقة التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة لا يزالان مهيمنين على الوضع الراهن وبالتالي فالذاكرة الجماعية ساهمت في التأثير على ديناميكيات السلم المجتمعي في جنوب إفريقيا نحو الاضطراب بدل الاستقرار وهذا راجع لكيفية تعاطي الجماعة مع الذاكرة في نقطة تلاقي سياقات الماضي مع الحاضر الراهن.

- على الصعيد الخارجي كذلك يمكن لدولة جنوب إفريقيا بأن تحاول استثمار ذاكرتها الجماعية وتاريخ كفاحها ضد نظام الأبارتهيد والفصل العنصري الصارخ بانتهاكات حقوق الإنسان في تأديتها لأدوار دولية تمكنها من تحقيق وزن في المجتمع الدولي فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومكافحة التمييز والعنصرية باعتبارها تجربة ناجحة إلى حد بعيد في تجاوز الفصل العنصري الممنهج لتصدر قدرتها ولتكون مرشحة بقدر أكبر من معظم دول العالم لأن تكون مدافعا ومروجا قويا لحقوق الإنسان، وذلك بسبب ماضيها وما تحمله في ذاكرتها الجماعية عن قوتها في الصمود أما طوفان العنصرية المقيت، حيث لديها القدرة على تزعم طريق الضغط من أجل نظام دولي أكثر ديمقراطية وتجسيدا لكرامة الإنسان وحماية حقوقه وحرياته الأساسية إضافة إلى تعزيز آليات بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع.

- تتيح لنا دراسات الذاكرة العديد من احتمالات الاستفادة منها على الصعيدين العملي والأكاديمي في حقل العلاقات الدولية، من خلال اتاحتها لنا اطرا ممكنة للتحليل وفهم سياقات مجتمعية وطنية أو دولية من خلال الانتماءات الهوياتية للجماعة ومنه تحديد مضامين سياساتها ومصالحها كما قد تتجلى في ايضاح توجهاتها في السياسة الخارجية ومعرفة أنماط سلوكها تبعا لذلك، فهل يمكن أن تتيح دراسات الذاكرة في حقل العلاقات الدولية أفقا جديدا للاستشراف والتنبؤ؟ وهل يمكن أن نتوصل من خلالها إلى اطر وآليات فعلية تمكننا من صنع ظروف معينة أو واقع يخدم أجنداتنا السياسية والمصلحية؟

الهوامش:

[1] قسوم سليم، **تأثير الماضي: سياسات الذاكرة في العلاقات الدولية**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد: 07، العدد: 02، ديسمبر 2022، ص ص 86، 87.

[2] عواطف علي خريسان، **السلطة والهوية وتشكيل الذاكرة الجمعية**، مجلة الإناسة وعلوم المجتمع، العدد: 06، ديسمبر 2019، ص 114.

[3] بونوة علي، **السلم المجتمعي وآليت تحقيقه**، مجلة أبحاث، المجلد: 07، العدد: 01، 2022، ص ص 327- 334.

[4] حبيش فتيحة، **الفصل العنصري في جنوب إفريقيا خلال القرن 20 للميلاد**، مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، العدد: 02، ديسمبر 2014، ص 312.

[5] رشيد العايدي، محمد الطاهر بنادي، **مظاهر الفصل العنصري في جنوب إفريقيا (التعليم أنموذجا 1948-1994م)**، مجلة الإحياء، المجلد: 21، العدد: 29، أكتوبر 2021، ص 768.

[6] Le Robert Deco En Ligne, **Définition de apartheid**, Vu en: 14/11/2023, Vu: https://tinyurl.com/msmjn8wn

[7] بوجحفة رشيدة، **التنمية السياسية والأوضاع الاقتصادية الهند وجنوب إفريقيا: دراسة مقارنة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2007-2008، الجزائر، ص ص 64، 65.

[8] **المرجع نفسه**، ص 65.

[9] مها عبد اللطيف، **المجتمع والتحول السياسي في جنوب إفريقيا حتى عام 1999**، مجلة دراسات دولية، المجلد: 08، العدد: 31-32، ديسمبر 2006، ص ص 67-68.

[10] **المرجع نفسه**، ص 68.

[11] حبيش فتيحة، **الفصل العنصري في جنوب إفريقيا خلال القرن 20 للميلاد**، مرجع سبق ذكره، ص 315.

[12] لوانا خوري، **هكذا حكم الفصل العنصري جنوب أفريقيا خمسين عاما**، مدونة إيلاف الالكترونية، انظر الرابط: https://tinyurl.com/bdevvxdu تاريخ النشر: 2013/12/06، تاريخ الاطلاع: 2023/11/14.

[13] بوجحفة رشيدة، **التنمية السياسية والأوضاع الاقتصادية الهند وجنوب إفريقيا: دراسة مقارنة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 67، 68.

[14] محمد عاشور مهدي، **الديمقراطية في أفريقيا: تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد: 01، جانفي 2009، ص 80.

[15] **المكان نفسه**.

[16] أحمد خميس أحمد السمبختي، **التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات: الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، على الرابط: https://tinyurl.com/y6aa8xfc، تاريخ النشر: 2022/05/25، تاريخ الاطلاع: 2023/11/14.

[17] ثائرة شديد، **العدالة الانتقالية كنموذج لبناء السلام دراسة حالة : جنوب أفريقيا**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات: الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، على الرابط: https://tinyurl.com/3d75wswt، تاريخ النشر: 2021/12/21، تاريخ الاطلاع: 2023/11/14.

[18] سرحان رعاش، نورالدين حشود، **لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لترسيخ المصالحة الوطنية دراسة مقارنة لتجربة سيراليون وجنوب** إفريقيا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 01، 2021، ص 165.

[19] أحمد فوزي، **بعد البؤس العرقي كيف صنعت جنوب إفريقيا العدالة؟**، موقع نون بوست، على الرابط: https://tinyurl.com/56euwwpr، تاريخ النشر: 2021/04/02، تاريخ الاطلاع: 2023/11/14.

[20] روضة الديب، **العدالة الانتقالية والاصلاح السياسي بجنوب افريقيا**، ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات: الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، على الرابط: https://tinyurl.com/k773utjk، تاريخ النشر: 2019/04/14، تاريخ الاطلاع: 2023/11/14.

[21] **المكان نفسه**.

[22] ثائرة شديد، **العدالة الانتقالية كنموذج لبناء السلام دراسة حالة : جنوب أفريقيا**، مرجع سبق ذكره، انظر الرابط: https://tinyurl.com/3d75wswt.

[23] عبير محمد عبد جبر الزبيدي، **بناء السلام في المجتمعات المتعددة: دولة جنوب إفريقيا** انموذجا، حوليات آداب عين شمس، المجلد: 51، عدد: أفريل/ جوان 2023، ص 183.

[24] مصطفى شلش، **سياق العنف في جنوب إفريقيا**، موقع جدلية على الرابط: https://tinyurl.com/44xzpcy3 ، تاريخ الاطلاع: 2023/11/14.

الملتقى الوطني: سياسات الذاكرة في العلاقات الدولية

جامعة قالمة

مداخلة حول: سرديات الذاكرة في بنية الخطاب مبادرة الحزام والطريق الصينية

إعداد:

- عبد الحميد مشري، أستاذ محاضر أ، جامعة بومرداس
  A.mecheri@univ-boumerdes.dz
- نسيبة تامة، طالبة دكتوراه، جامعة بومرداس
  N.tamma@univ-boumerdes.dz

مقدمة

لقد جرى استعمال مفهوم "الذاكرة" ضمن حقل العلاقات الدولية في دراسة الحوادث الصادمة وكيفية إدراكها وإحياء ذكراها ونسيانها، وفي عمليات إنتاج الذاكرة، الهويات والمصالح في السياسة العالمية. فالذاكرة ليست معطى تاريخي وماض منجز ومجمع عليه، الذاكرة هي الحاضر وهي في طور تشكله في سياق رهانات المعنى وإرادات الهيمنة، فالذاكرة هي حقل لعلاقات الصراع والتموقع وشبكة رمزية بالغة التعقيد تعكس الجوهر الأنطولوجي للإنسان "كحيوان ذاكراتي". والذاكرة بما أنها حقل للصراع والتنافس فهي عرضة للتلاعب كما يقول بول ريكور Paul Ricoeur الذي تحدّث عن الاعطاب التي تصيب الذاكرة الجمعية، من بينها التلاعب بالذاكرة، بمعنى أنها تحولت إلى ذاكرة أداتية، إذ يعتبر أن وظيفتها المركزية تتمثل في تبرير نسق النظام او السلطة، وهذا ما يؤدي إلى إنتاج ذاكرة متلاعب بها آيديولوجيا.

وفقاً لهذه الخلفية السابقة، يبدو أن للتاريخ والذاكرة الصينية أهمية مركزية في بناء هوية الصين المعاصرة، وقد لخص تلك الفكرة الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين عام 2001: "إن الإرث الثقافي الثري الذي خلفه تاريخ الصين لآلاف السنين، يجب أن يمضي بروح العصر لجعل الماضي بخدمة الحاضر". أي ان هذا التاريخ عبارة عن مجموعة من البنى الخطابية، تتمثل في نتاج ثلة من الخيوط تمتد من الإرث الإمبراطوري وماضيها الثوري وتطلعاتها التنموية، والاستخدام "الانتقائي" للروايات التاريخية، أي اختيار

جوانب معينة من تاريخ وثقافة الصين تتناسب مع تاريخها ودورها من جهة، وتطلعا مبادرة الحزام والطريق من جهة أخرى.

لقد تبنت الصين خطاباً قائماً على التقاليد الصينية، مثل استحضار السياق الذاكراتي للماضي التاريخي في طريق الحرير القديم الذي جمع بين الحضارات والاقتصاديات والثقافات عالمياً، ووصفِه كطريق تعايشت عبره الأجناس ومختلف المعتقدات وتحققت من خلاله تنمية مشتركة. في هذا الصدد، ركز شي جين بينغ في خطابه حول مبادرة الحزام والطريق أنها ستتبع المبادئ الأساسية الأربعة لطريق الحرير القديم المتمثلة في: "السلام والتعاون"، "التعليم المتبادل"، "والمنفعة المتبادلة". حيث تشكل هذه الأسس "روح طريق الحرير" التي ستسهل الروابط الحضارية والاقتصادية بين شركاء المبادرة.

على هذا النحو، تسعى هذه الورقة إلى تفكيك بنية الخطاب التنموي لمبادرة الحزام والطريق الصينية وكشف الرهانات السلطوية التي تتحكم فيه، حيث تحاول هذه الورقة فهم الكيفية التي يستخدم بها السرد الاستراتيجي في تشكيل المشروع الصيني وكيفية توظيف سياسات الذاكرة في سرد هوية الصين ودورها ضمن علاقات القوى العالمية. فسرد هوية الدولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعتقدات الفعلية، المكان، السمعة، الهيبة والمصداقية. ومن أمثلة سرديات الهوية، ظهور الصين على أنها تهديد أو فرصة للعالم، ومبررات إنشاء مبادرة الحزام والطريق التي توفر الربح والتعاون للجميع. وبالتالي، يفسر سرد القضايا بالحاجة إلى تبني سياسة ما مرغوبة "معيارياً" وكيفية تنفيذها. ومن ثمة فإن السرد الإستراتيجي يساعد الصين لإيصال دورها/هويتها الجديدة ورؤيتها للنظام العالمي إلى الجماهير المحلية والدولية. وعليه، تتساءل الورقة عن **كيفية توظيف سياسات الذاكرة ضمن الخطاب الصيني من أجل الترويج لسلمية مبادرة الحزام والطريق؟**

وعليه، تحاجج هذه الورقة أن اللجوء إلى الذاكرة واستخدامها يشكل عنصراً حاسماً في سعي الصين إلى اكتساب قوة عالمية في الشؤون الدولية عبر مبادرة الحزام والطريق. لقد سعى الحزب الحاكم في الصين إلى بناء خطابات استذكارية خارج الصين من أجل تعزيز قوة الصين الناعمة، خاصة أن الردع النووي والاعتماد الاقتصادي المتبادل قد قلل من احتمالية منافسة القوى العظمى بهذه الأدوات التقليدية. لذلك، تكتسب الذاكرة أهمية في المستقبل كمجال للمنافسة الصينية الأمريكية.

المحور الأول: الممارسات الذاكراتية في بناء الهوية الصينية

"إذا لم نفهم الصين من خلال استمرارية تاريخها الطويل، فمن المستحيل أن نفهم الصين القديمة، والصين الحديثة، بل من المستحيل أن نفهم الصين المستقبلية". شي جين بينغ 2023.

في العلاقات الدولية المعاصرة، أصبحت الروايات، أو سرد القصص، أداة من أدوات القوة الوطنية لا تقل أهمية عن القوة العسكرية أو الاقتصادية. وكما لاحظ جون أركيلا John Arquilla وديفيد رونفيلدت David Ronfeldt 1999، أن المحدد الحاسم للتفوق على المستوى العالمي لم يعد يعتمد حصرياً على مسألة من يفوز جيشه أو اقتصاده، بل بالأحرى، على سؤال "من تفوز قصته؟"

في هذا السياق، شهدت السنوات الأخيرة، وخاصة في أعقاب 11 سبتمبر 2001، ما يسمى "طفرة الذاكرة". فالمساعي الوطنية لم تعد تعتمد على الإكراه العسكري أو الإغراءات الاقتصادية، بل على قوة الجذب والإقناع. بمعنى آخر، إن توظيف السياسات التذكارية تعتبر بمثابة وجه لقوة الدولة الناعمة يطلق عليها كلاً من هندريك أونيسورج Hendrik W. Ohnesorge وجون أوين John M. Owen القوة الناعمة التذكيرية، كأداة لتوحيد الدولة وتوجيهها نحو أهداف دولية معينة، وخارجياً، كأداة لجذب مجموعات ومجتمعات أجنبية.[1] تؤدي هذه الملاحظة إلى تقاطع الذاكرة والقوة وأهمية دور النخب في تشكيل الذاكرة، فقد أشار إريك لانجنباخر Eric Langenbacher إلى أن هناك بُعد حتمي للسلطة والمنافسة في جميع الظواهر الفكرية. أي أن الذاكرة تُستخدم بشكل لا مفر منه لأغراض سياسية أو حزبية. وبهذا تصبح الذاكرة مصدراً للسلطة السياسية.[2] ويضيف أونيسورج وأوين أن أي سلطة سياسية تحتاج إلى قصة معينة لتبني عليها وجودها، وسبب وجودها، وشرعيتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة لتلك الجهات التي لديها طموحات قوة عظمى.[3]

في هذا السياق، قام جان أسمان بتطوير مفهوم "البنية التحتية للذاكرة" لدراسة لغزين رئيسيين. أولاً، كيف تصبح الذكريات الجماعية قابلة للتغيير؛ وثانياً، مدى تجانس هذه الذكريات لدعم شرعية الدولة الحزبية وسياساتها وسط مجتمع سريع التحديث يمر بتغيرات بيئية واجتماعية عميقة. بعبارة أخرى، يرى أسمان أن البنية التحتية للذاكرة تعالج تحدياً نظرياً في دعم الخيال المشترك بشكل جماعي.[4] في سياق مماثل، يرى

---

[1] Hendrik W. Ohnesorge, John M. Owen, "Mnemonic Soft Power: The Role of Memory in China's Quest for Global Power". *Journal of Current Chinese Affairs*, (52), 02, 2023, p.288.

[2] Ibid, P. 293.

[3] Ibid, P.294.

[4] Maximilian Mayer, Karolina Pawlik, "Politics of Memory, Heritage, and Diversity in Modern China". *Journal of Current Chinese Affairs*, (52), 02, 2023, P.142.

آلونسو 1988 أن الجماعات والطبقات التي تتحكم في أجهزة الدولة تكتسب شرعيتها عبر تمثلات الماضي، وانتقاء ما يناسبها.[1]

وبالمثل، تضع المقاربة الفوكوية حول الذاكرة المضادة counter memory ممارسات التذكر والنسيان في سياق علاقات القوة، على اعتبار أن الاحتكار السلطوي للذاكرة هي شكل من أشكال الهيمنة. ويفسر ذلك ديفيد تيلين David Thelen 198 بالقول: "إن النضال من أجل امتلاك الذاكرة متجذر في الصراع والتفاعل بين المصالح الاجتماعية والسياسية والثقافية".[2]

بناء على هذه الخلفية، يمكن القول إن أفعال التذكر، وإحياء الذكرى، ونسيان الماضي بشكل انتقائي تشكل ركيزة اهتمامات السياسة في الصين. يؤكد قادة الحزب الشيوعي الصين على أن "الأمة الصينية لديها تاريخ للبشرية يمتد لمليون عام، وتاريخ ثقافي يبلغ 10 آلاف عام، وتاريخ حضاري يزيد عن 5000 عام. في هذا السياق، يُنظر إلى الحفاظ على ذكريات الماضي الطويل على أنه أمر ضروري، فالآثار والتراث الثقافي يحمل ما يسمى "جينات الأمة الصينية". ومن منظور الدولة الحزبية، فإن تعبئة التراث الثقافي والتاريخ بما في ذلك الإشارة إلى السلالات الإمبراطورية وتاريخ الحزب الشيوعي الصيني تخدم أغراضاً متعددة. في الواقع، تهدف هذه العملية السياسية والثقافية إلى دعم الشرعية السياسية ضمن بيئة اقتصادية منخفضة النمو، ودعم هوية الصين من خلال استحضار روايات عن التجديد العظيم للأمة الصينية.

لقد كافحت الصين لإعادة تصوّر نفسها كدولة قومية في سياق علاقات القوة والدول ذات السيادة بعد انهيار نظام الجزية والتقاليد الكونفشيوسية في أواخر القرن التاسع عشر، حيث حدثت أزمة عميقة في الهوية الصينية. إن تطلعات بكين نحو إعادة إنتاج الهوية الصينية يعتبر الدافع الأبرز في تفسير إحياء ذكرى تاريخ الصين، حيث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحول القسري للوعي الذي اكتسبه الصينيون عبر تسلسل زمني من الحوادث. على هذا النحو، تقوم الدولة الحزبية المعاصرة بتعبئة التراث وهندسة الذاكرة الجماعية الصينية في ظل تنمية اقتصادية سريعة وتزايد النفوذ الصيني عالمياً.[3]

منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، واستِعادة سيادتها بعد حرب مع اليابان، حاول أجيال من القادة الصينيين إعادة إحياء مكانة بلادهم عالمياً كقوة عظمى سابقة تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني الذي وضع نهاية لما سمي بـ "قرن الذل". حيث تأثَّر الوعي التاريخي للصين بتلك الفترة،

---

[1] Jeffrey K. Olick, Joyce Robbins, “Social memory studies: from collective memory to the historical sociology of mnemonic practices”, **Annual review of sociology,** vol. 24, 1998, P.126.

[2] Loc.cit.

[3] Maximilian Mayer, Karolina Pawlik, Op.cit, P. 140.

التي تُشكل حجر الزاوية في المكون الخطابي الصيني. وقد بدأت خلال عهد أسرة تشينغ بين 1644 – 1911، وهي المرحلة التي تغير بها مسار التاريخ الصيني. فخلال هذه المدة، فقدت الصين حوالي ثلث أراضيها، وتم إلغاء نظامها الإمبراطوري الذي يعود لآلاف السنين، ودخلت البلاد بحرب أهلية، كما فككت القوى الأوروبية إلى جانب اليابان نظام الروافد التجاري الصيني. وعلى الرغم من أن الصين لم تكن مستعمرة صريحة مثل معظم أجزاء جنوب شرق آسيا، إلا أنها اضطرت للتنازل عن حقوقها السيادية بعد معاهدة نانجينغ التي أخضعت أسرة تشينغ على أثرها لسلسلة من المعاهدات غير المتكافئة. لذا، تعتبر هذه القرون لبنة أساسية في البناء الهوياتي الصيني.

لقد استندت مساعي القادة الصينيون، في أحد أبعادها خلال العقود السابقة، على مجموعة ممارسات خطابية مختلفة**، شكلت بدورها حافزاً لاستعادة المكانة التاريخية، ومحركاً للأنماط السلوكية الصينية في النظام الدولي. لقد طغت هذه الممارسات الخطابية إلى حد كبير في الذاكرة الجماعية الرسمية للصين، إلى غاية تولي شي جين بينغ منصبه في سدة الحكم. يبدو أن للتاريخ الصيني أهمية مركزية في بناء هوية الصين المعاصرة، وقد لخص تلك الفكرة الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين عام 2001: "إن الإرث الثقافي الثري الذي خلفه تاريخ الصين لآلاف السنين، يجب أن يمضي بروح العصر لجعل الماضي بخدمة الحاضر". أي أن هذا التاريخ عبارة عن مجموعة من البنى الخطابية، تتمثل في نتاج ثلة من الخيوط تمتد من الإرث الإمبراطوري وماضيها الثوري وتطلعاتها التنموية، والاستخدام "الانتقائي" للروايات التاريخية، أي اختيار جوانب معينة من تاريخ وثقافة الصين تتناسب مع تاريخها ودورها من جهة، وتطلعات مبادرة الحزام والطريق من جهة أخرى كما سيتم تفسيره لاحقاً من هذا المطلب.

في هذا السياق، تُبين التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية عدم الرضا كلياً عن النظام الدولي القائم. حيث ترى النخب الصينية داخل الحزب الشيوعي بقيادة شي أنه مع النمو الاقتصادي والعسكري الصيني، حان الوقت لبذل الجهد من أجل إعادة تشكيل النظام الدولي الذي كانت الولايات المتحدة تهيمن عليه، فالنظام الحالي بحاجة إلى إصلاح؛ لأنه لا يستوعب التغيرات العالمية الأخيرة، التعددية القطبية

** يبدو أن للتاريخ الصيني أهمية مركزية في بناء هوية الصين المعاصرة، وقد لخص تلك الفكرة الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين عام 2001: "إن الإرث الثقافي الثري الذي خلفه تاريخ الصين لآلاف السنين، يجب أن يمضي بروح العصر لجعل الماضي بخدمة الحاضر". أي أن هذا التاريخ عبارة عن مجموعة من البنى الخطابية، تتمثل في نتاج ثلة من الخيوط تمتد من الإرث الإمبراطوري وماضيها الثوري وتطلعاتها التنموية، والاستخدام "الانتقائي" للروايات التاريخية، أي اختيار جوانب معينة من تاريخ وثقافة الصين تتناسب مع تاريخها ودورها من جهة، وتطلعات مبادرة الحزام والطريق من جهة أخرى.

والتقدم التكنولوجي على سبيل المثال، أو مصالح البلدان النامية التي تعتبر الصين أنها من ضمن هذه الدول. على هذه الخلفية، دعا شي جين بينغ إلى الاضطلاع بدور قيادي في الحوكمة العالمية.[1]

المحور الثاني: السرد الاستراتيجي في ترويج مبادرة الحزام والطريق

يلعب التراث دوراً أساسياً في إعادة بناء السلطات الصينية للذاكرة الإقليمية لطريق الحرير الجديد. إن أحد الأهداف الرسمية لمبادرة الحزام والطريق هو تحسين الروابط بين الناس، وهو الهدف الذي تحاول الصين تحقيقه باستخدام التراث محلياً ودولياً لإعادة بناء طريق الحرير الجديد. هناك أمثلة مختلفة لكيفية دعم الحكومة الصينية لإعادة صياغة التراث من أجل الترويج لسلمية مبادرة الحزام والطريق. في قوانغتشو، عمل المؤرخون الصينيون وصانعو السياسات معاً لإثبات أن المدينة كانت واحدة من الموانئ السابقة التي بدأ منها البحارة الصينيون استكشاف بحر الصين الجنوبي.[2]

في هذا السياق، يرى هونغ يو Hong YU أن الدافع وراء مبادرة الحزام والطريق هو الشعور المتزايد بالفخر الوطني الذي صاحب ظهور الصين كقوة عالمية وثاني أكبر اقتصاد في العالم.[3]

وعليه، تعتمد إدارة الرئيس شي على استخدام قوة الخطاب من خلال صياغة روايات استراتيجية Strategic narratives * تبرر سعي الصين نحو قيادة إصلاح الحوكمة العالمية، ووضع القواعد

---

[1] Yi Edward Yang, "China's strategic narratives in global governance reform under Xi Jinping"**, journal of contemporary China**, 30, 128, (2021), P.4.

[2] Poozi, L. China, "**The Maritime Silk Road, and the Memory of Colonialism in the Asia Region**". In: Dans S. Lewis, J. Olick, J. Wawrzyniak, & M. Pakier, Regions of Memory. New York: Palgrave Macmillan, 2022, p.142.

[3] Zhaohui Wang, "Understanding the belt and road initiative from the relational perspective", **Chinese journal of international review**, 03, 01, (2021), P.9.

* الروايات الاستراتيجية أو السرد الاستراتيجي: مفهوم تم طرحه مؤخراً في دراسات العلاقات الدولية. يجادل مسكيمون وآخرون بأن الروايات ليست فقط تمثيل للأحداث والهويات، لكنها تستخدم أيضاً كأدوات تواصلية يحاول من خلالها الفاعلون السياسيون والنخب إعطاء معنى محدد للماضي والحاضر والمستقبل من أجل تحقيق أهداف سياسية. بالإضافة إلى ما سبق، يستخدم السرد الاستراتيجي للتأثير على الجماهير المحلية والدولية لتحقيق نتائج معينة وتغيير البيئات الخطابية، كما يرتبط سرد هوية الدولة ارتباطاً وثيقاً بالمعتقدات الفعلية، المكان، السمعة، الهيبة والمصداقية. ومن أمثلة سرديات الهوية، ظهور الصين على أنها تهديد أو فرصة للعالم، ومبررات إنشاء مبادرة الحزام والطريق التي توفر الربح والتعاون للجميع. وبالتالي، يركز سرد القضايا على سبب الحاجة إلى سياسة ما ومرغوبة (معيارياً) وكيفية تنفيذها. ومن ثم، فإن السرد الإستراتيجي، إذا تم توظيفه بشكل صحيح، يساعد الصين لإيصال دورها/ هويتها الجديدة ورؤيتها للنظام العالمي إلى الجماهير المحلية والدولية. أنظر:

وتنفيذها.[1] ولكن، في المقابل، فإنها لا تسعى إلى تغيير النظام القائم. فليس لدى الصين، وفقاً لحجة يي إدوارد يانغ Yi Edward Yang، مصلحة ولا القدرة على الانخراط في أساليب عسكرية وسياسية مكلفة ومقيدة. حيث يدرك الصينيون أن شبكة القواعد والمؤسسات في النظام الدولي الحالي توفر قاعدة مفيدة لتعزيز نموها الاقتصادي. وفي نفس السياق، يذهب إيان يو يينغ ليو Lan Yuying Liu أن المصالح المادية للصين لا تتحقق عبر الهيمنة المضادة، بل من خلال استمرارية النظام الليبرالي القائم.[2] وبالتالي، فإن لدى الصين حوافز لعدم تحدي النظام الحالي أو استبداله. وما تشهده الصين يشبه ما وصفه ستيفن وارد Steven Ward بمرحلة "عدم الرضا التوزيعي". أي أن القوة الصاعدة لديها حوافز قوية للحصول على المزيد من النفوذ والثروة والمكانة. بعبارة أخرى، تسعى القوة الصاعدة، غير الراضية عن وضعها الحالي إلى إصلاح وإعادة ترتيب النظام الدولي القائم، لا استبداله. وهو ما يتطلّب بدوره صياغة تصوّر جديد للنظام العالمي بخطاب مقنع. علاوة على ما سبق، إن حقيقة اعتماد الصين على النظام الاقتصادي الدولي القائم واستفادتها منه لا يعني أنها ستقبل بالكامل القواعد والقيم الغربية. فالصين غير راضية من نواح كثيرة عن الوجود المؤسسي الحالي، وهو ما يتجلى بشكل خاص في دعوتها لإصلاح النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008.[3]

على هذا النحو، تتلخص نوايا الصين تجاه النظام الحالي في شقين: تعزيز وضعها كصانع قواعد/ معايير، وقيادة إصلاح بعض مجالات الحوكمة العالمية التي تعتبرها غير متوافقة مع مصالحها الخاصة.

ولتحقيق طموح قيادة إصلاح الحوكمة العالمية، قدّم شي جين بينغ عبر السرد الإستراتيجي رؤية بكين طويلة المدى لتحويل النظام الدولي وظهورها كقائد عالمي متمثلة في "مجتمع مصير مشترك للبشرية". تم تقديم هذا المفهوم لأول مرة في تقرير المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 2012. منذ ذلك الحين أصبحت هذه الرؤية المبدأ الأساسي للتعامل الصيني مع التحديات العديدة في الشؤون العالمية. وفي سبتمبر 2015 ألقى شي خطاباً في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

Alister Miskimmon, Ben O'Loughlin, and Laura Roselle, **Strategic narratives: Communication power and the new world order**, New York: Routledge, 2013.

[1] Ibid, P.5.

[2] Lan Yuying Liu, op.cit, P.82.

[3] Zhaohui Wang, op.cit, P.08.

يوضح فيه أن مجتمع مصير مشترك للبشرية يشمل خمسة أبعاد واسعة النطاق، وهي: الشراكة السياسية، الأمن، التنمية الاقتصادية، التبادلات الثقافية والبيئة.[1]

وفقاً للتفسير الرسمي الصيني، يصف "مجتمع مصير مشترك" نهجاً جديداً للعلاقات الدولية يجسد مبادئ المساواة والإنصاف. أي مجتمع تقوم فيه جميع البلدان بشكل مشترك بتشكيل مستقبل العالم، وصياغة القواعد الدولية، وإدارة الشؤون العالمية، وضمان مشاركة الجميع في نتائج التنمية. بالإضافة إلى ضمان علاقات مربحة للجانبين. إن مضمون هذه الرؤية تبين بجلاء سعي الصين إلى إعادة تعريف نفسها كقائد يلبي طموحات الدول النامية.[2]

في هذا السياق، تشكل مبادرة الحزام والطريق الإطار العام الذي تجسد فيه الصين تصوّراتها عن "مجتمع مصير مشترك". حيث تستخدم الصين المبادرة كإستراتيجية لتجسيد قيمها ومعاييرها، وخلق تصور إيجابي، وبالتالي قبول نموذجها القيادي في النظام الدولي.[3] كما أن المؤسسات والمعايير المندرجة تحت ظل المبادرة يمكن أن تُحدث تأثيراً إيجابياً في هوية الفواعل على المدى الطويل، ومن ثم التوصل إلى تفاهمات مشتركة.

لقد تبنت الصين خطاباً قائماً على التقاليد الصينية، مثل استحضار السياق الذاكراتي للماضي التاريخي في طريق الحرير القديم الذي جمع بين الحضارات والاقتصادات والثقافات عالمياً،[4] ووصفِه كطريق تعايشت عبره الأجناس ومختلف المعتقدات وتحققت من خلاله تنمية مشتركة.[5] في هذا الصدد، ركز شي جين بينغ في خطابه حول مبادرة الحزام والطريق على أنها ستتبع المبادئ الأساسية الأربع لطريق الحرير

---

[1] Ibid, P.08.

[2] Ibid, P.09.

[3] Laura-Anca Parepa, "The belt and road initiative as continuity in Chinese foreign policy", **Journal of Contemporary East Asia Studies**, 09, 02, (2020), P.176.

[4] Cátia Miriam Costa, "The words of the belt and road initiative: a Chinese discourse for the world?", in Francisco José B. S. Leandro and Paulo Afonso B. Duarte, **The belt and road initiative: an old archetype of a new development model**, London: Palgrave macmillan, 2020, P.28.

[5] Beatrice Galleli, Patrick Heinrich, "Building a community of shared destiny: The belt and road initiative in the political speeches of Xi Jinping", in Carmen Amado Mendes, **China's new silk road: an emerging world order**, London: Routledge, 2020, P.27.

القديم المتمثلة في: "السلام والتعاون"، "التعليم المتبادل"، و"المنفعة المتبادلة". حيث تشكّل هذه الأسس "روح طريق الحرير" التي ستسهل الروابط الحضارية والاقتصادية بين شركاء المبادرة.[1]

وفقاً للباحث فينغ تشانغ Feng Zhang أن القادة الصينيين يوظفون الموارد التاريخية والثقافية لدعم رواية الفرق بين السياسة الخارجية الصينية "السلمية" والسياسات الغربية "الإمبريالية". حيث تزعم الصين أن مبادرة الحزام والطريق تتأسس على مسار تنموي سلمي مختلف عن التنمية الغربية، وتعتبر الثقافة الكونفشيوسية* أحد الموارد الفلسفية الأبرز التي تُستخدم لهذا الادعاء.[2] الحجة الأساسية في ذلك، أن الكونفشيوسية الجديدة تتأسس أفكارها على التمسك بمصالح الجماعة لا الفرد، والتقليل من اللجوء لاستخدام القوة.[3]

أبعد من ذلك، يجادل تشانغ بأن ترويج الصين لخطاب سلمي يهدف إلى تبديد الشك بشأن تطلعات مبادرة الحزام والطريق، ودحض ما يسمى بـ "نظرية التهديد الصيني" من خلال التأكيد على الطبيعة السلمية لأهداف المبادرة.[4] حسب يولنغ تسنغ Yuleng Zeng، إن خطاب التهديد الصيني والتأثير الجيوسياسي قائم على مجرد افتراضات، لا أدلة تجريبية. حيث لم تُبذل سوى جهود قليلة حول تقييم تجريبي للآثار السياسية لمشروع الحزام والطريق، فرغم وفرة الأبحاث حول حوافز الحكومة الصينية، إلا أن هناك تركيزاً أقل نسبياً على التأثير الفعلي لمبادرة الحزام والطريق. ويضيف أن المبادرة لم تغير بشكل جذري العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء، بل على عكس توقعات المنظور الليبرالي التجاري، تميل بلدان الحزام والطريق إلى الانخراط في صراع أقل حدة مع الصين، خاصة الدول غير المجاورة التي لديها مستوى أقل من التعاون

---

[1] Lily ling, "Squaring the circle: China's belt and road initiative and the ancient silk roads", in Alan Chong and Quang Pham, **Critical reflections on China's belt & road initiative**, Singapore: Palgrave macmillan, 2020, P.24.

* لقد تركت الكونفشيوسية بصمة عميقة في التفكير الصيني، واعتبرها البعض "الدين المدني للصين".

[2] Feng Zhang, op.cit, P.12.

[3] MoboChangfan Gao, ''The rise of neo-nationalism and the new left: a postcolonial and postmodern perspective'', in Leong H. L. and wang S. (eds), **Nationalism, democracy and national integration in China,** London: Routledge Curzon, 2004, p.48.

[4] Feng Zhang, op.cit, PP.12-13.

مع الصين. ويجادل يولنغ أن التأثير الجيوسياسي عبر دول المبادرة داخل منطقة ما يختلف اعتماداً على الأهمية الإستراتيجية لكل دولة بالنسبة للصين.[1]

ذكر الرئيس شي جين بينغ في الذكرى السنوية الخامسة لتأسيس مبادرة الحزام والطريق: "إن المبادرة هي مبادرة تعاون اقتصادي، وليست تحالفاً جيوسياسياً أو عسكرياً. فهي مسار تنموي مفتوح ولا يتعلق بإنشاء نادي صيني".[2] وبالنظر إلى أهمية الممارسات الخطابية في فهم تصورات القادة الصينيين حول مبادرة الحزام والطريق بما يخدم المصالح الصينية، قامت كاتيا ميريام كوستا Catia Miriam Costa بتحليل الخطابات الأولى للرئيس شي جين بينغ التي ألقاها في كازاخستان وإندونيسيا، لفحص الكيفية التي يتم من خلالها توظيف السرد الإستراتيجي للخطاب الصيني حول المبادرة على الصعيد العالمي واستكشاف منطق الهوية الصينية. وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن الرئيس شي قدم منظوراً تاريخياً لرحلات الألفية والاتصالات بين الصين ودول آسيا الوسطى على أساس السلام والصداقة، والذي هدف من خلاله إلى إقامة جسر بين الماضي والحاضر بناء على الذاكرة الجماعية لفتح الطريق أمام المستقبل. إن مفاهيم الثقة والتنمية والتعاون بدون حواجز بين جميع الشعوب على طول طريق الحرير، والتركيز على المصلحة الجماعية لنجاح الحزام والطريق، هي المفاتيح التي وظفها شي كأدوات خطابية لتصدير رؤيته في سياق محلي، إقليمي وعالمي.[3]

ويضيف جاليلي Gallelli وهاينريش Heinrich أن تركيز خطاب شي جين بينغ على الماضي المشترك للمبادرة إنما يهدف إلى تحقيق غرضين، الأول تعزيز الخطاب حول إستراتيجية "الحلم الصيني بتجديد الأمة الصينية"– من خلال التذكير بأصول أسرة هان وتانغ التي تم في عهدها إنشاء طريق الحرير القديم وازدهرت فيه– *، والتي تحدد دور الصين عالمياً. لقد أصبح الماضي الثقافي للنظام السياسي الصيني

---

[1] Yuleng Zeng, "Does money buy friends? Evidence from China's belt and road initiative", Journal of East Asian studies, 21, 01 .(2021) ,

[2] Raoul Bunskoek, Chih-yu Shih, "Community of common destiny as post-western regionalism: rethinking China's belt and road initiative from a Confucian perspective", **international relations**, (2021), P.11.

[3] Leandro and Paulo Afonso B. Duarte, op.cit, PP.38-39.

* في نفس السياق التحليلي، سعت المقاطعات الصينية إلى تكثيف الاهتمام والتنافس فيما بينها حول الأصول التاريخية لطريق الحرير كتمثّل تاريخي – حضاري في الذاكرة الصينية، من خلال استحضار البُعد الحضاري بالمعنى الرمزي الذي تحمله المقاطعات – كأماكن للذاكرة – في ذاكرة طريق الحرير، والهدف يكمن في إعادة بناء الحاضر الذي تشكّله "مبادرة الحزام والطريق" في القرن الحادي العشرين. إن فكرة تمتع مقاطعات معينة بذاكرة حضارية في تاريخ طريق الحرير، يمثّل تحولاً جذرياً "إستراتيجياً" في موقعها وعلاقاتها المحلية والعالمية.

ذو أهمية بالغة والطريقة التي تسعى بها استعادة مكانتها عالمياً كـ "مملكة وسطى" ترتكز على خمسة آلاف سنة من التاريخ.[1] بينما يتمثل الغرض الثاني في تقدم المبادرة كإستراتيجية "حلول مشكلات" النظام الاقتصادي القائم الذي تشرف عليه القوى الأوروأطلسية، والتحديات الاقتصادية والمالية التي خلفها إرث بروتن وودز.[2] فهي تقدم صورة كدولة لديها موارد وقوة، مستعدة وراغبة في تولي قيادة الشؤون الدولية.[3]

هذه المحاولة لتعريف الصين كقوة عظمى جديدة، هي جزء من مشروع سياسي وفكري أكبر لبناء الهوية الوطنية الصينية – كما سبق ذكره –، وتطوير فلسفة دبلوماسية خاصة لعلاقاتها الخارجية. وبناء عليه، يمكن تحديد ثلاث مكونات تدخل في تشكيل الخطاب السياسي لبناء الهوية الصينية نحو مبادرة الحزام والطريق. المكون الحضاري، النزعة السلمية والعالم المنسجم**. حيث اعتمدت النخب الصينية هذا الخطاب لإنتاج واقع متناغم، ونموذج تنموي مشترك، بدلاً من لعبة محصلتها صفرية.[4]

فاعتماد الفلسفة الكونفشيوسية، والترويج لمبادئ الأمم المتحدة، كمبدأ عدم التدخل في سياسات الدول الداخلية، والحل السلمي للنزاعات كأساس للسياسة الخارجية الصينية، إنما يعكس خطاب ينسجم مع مشروع الحزام والطريق، وأن نوايا الصين منسجمة مع هذه المشاريع الاقتصادية والمالية الجديدة.[5] فهي تتعامل كقوة عظمى مسؤولة. حيث يعتبر القادة الصينيون أن مكانة الصين عالمياً أمر طبيعي يعكس الإرث التاريخي، وليس تحدياً للوضع الراهن. فهي تُعرّف نفسها كدولة حضارة عائدة إلى الظهور. خاصة وأن الصين ترى بسلوكها مدفوعاً بالتزامها في المبادئ الخمسة للتعايش السلمي (الاحترام المتبادل لوحدة الأراضي والسيادة، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، المساواة والمنفعة المتبادلة) بدلاً من اللجوء إلى الإجراءات العقابية.

---

[1] Tim Winter, "Geocultural power: China's belt and road initiaitve", **Geopolitics**, 26, 05, (2021), P.12.

[2] Beatrice Galleli and Patrick Heinrich, PP.30–31.

[3] Leandro and Paulo Afonso B. Duarte, op.cit, PP.4.

** تعزى فكرة التناغم إلى مقطع مشهور من مختارات الفكر الكونفشيوسي: "الانسجام مع الاختلاف". فالشخص المثالي ينسجم مع الآخرين، لكن ليس بالضرورة أن يتفق معهم. ووفقاً لعالم الاجتماع فاي شياوتونغFei Xiaotong : "إن فكرة الانسجام مع الاختلاف تعكس الاحترام الصيني للتفاهم المتبادل والتسامح وتعايش التنوع الثقافي". بصيغة أخرى، يجب ألا تؤثر الاختلافات بين الدول على العلاقات المتناغمة والتعاون والمنفعة المتبادلة.

[4] Feng Zhang, op.cit, P.06.

[5] Leandro and Paulo Afonso B. Duarte, op.cit, PP.31–32.

المحور الثالث: الخطاب التنموي لمبادرة الحزام والطريق

هناك جانب آخر مهم يتمثل في ادعاء الصين أن سلوكها هو سلوك دولة نامية، الذي يجد تبريره في تطوير نماذج للاستثمارات والمساعدات من أجل تقديم الصين "كقوة مسؤولة"، حسب تعبير سانجا أريزينا Sanja Arezina.[1] فلطالما شكلت الوحدة والتعاون بين الجنوب والجنوب مكوناً أساسياً في السياسة الخارجية والدبلوماسية الصينية، كما أن السياق التنموي لمبادرة الحزام والطريق موجه نحو إشراك الدول النامية في الاعتمادية العالمية المتبادلة، والتعاون مع هذه الدول بين القارات عبر تصدير النموذج التنموي الصيني.[2] مع أن العديد من الدول النامية في القارة الإفريقية التي انضمت إلى المبادرة، على سبيل المثال، يقع خارج الممرات الاقتصادية المذكورة آنفاً.

لكن، بالرغم من حالة التنوع التي يرتكز عليها خطاب الصين نحو المبادرة، خاصة خطاب "السلام والانسجام"، يجادل تشانغ أنه يحجب الرؤية عن المصالح الصينية التي ترنو إلى تحقيقها، فالمبادرة الصينية تعتبر نتاج معقد من الاحتياجات السياسية والاقتصادية والقيود التي تفرضها بنية النسق الدولي، واستغلال الموارد التاريخية والثقافية لا يعدو كونه تبرير لأهداف مبادرة الحزام والطريق.[3]

ومهما يكن من أمر، يمكن القول، إن مبادرة الحزام والطريق تتشكل أساساً من قوة معيارية تصوّر المبادرة أن الصين شريك "حميد" يمكن الوثوق به، وأن المبادرة وسيلة لخلق وضع "مربح للجانبين" من خلال تصور مستقبل "مجتمع مصير مشترك" بقيادة الصين. إن هذا المفهوم يمثل أحد المكونات لإستراتيجية دبلوماسية جديدة ضمن عصر شي جين بينغ، وتتمثل في: أولاً، الحلم الصيني بالحفاظ على الوحدة والاستقرار الداخلي. ثانياً، نوع جديد من علاقات القوى العظمى يتضمن البحث عن وسائل للتعايش السلمي مع القوى الكبرى. ثالثاً، مجتمع مصير مشترك لضمان بيئة مجاورة سلمية ومستقرة، وهو مهم لاستمرار النهوض الصيني.

---

[1] Sanja Arežina, "PR China as a “Responsible Great Power” – The Chinese Model of Foreign Investment and Assistance", **Napredak,** 02, 02, (2021), P.82.

[2] Pu Xiaoyu, "Controversial identity of a rising China", **The Chinese Journal of International Politics**, 10, 02, (2017), P.146.

[3] Feng Zhang, op.cit, P.19.

في هذا السياق، بصفتها أكبر دولة نامية في العالم، أولت الصين أهمية كبيرة للعلاقات الودية مع عدد كبير من دول الجنوب منذ قيامها بعد نهاية الاستعمار، وأصبح التعاون الودي مع الدول الإفريقية جزءاً مهماً من العلاقات الخارجية للصين، الذي يعود لأكثر من 60 عاماً.[1] حيث نشأت المساعدات الخارجية الصينية في سياق جيوبوليتيك الحرب الباردة، وتعزز ذلك بعد مشاركتها في مؤتمر باندونغ عام 1955، والذي عزز تضامن العالم الثالث ضد الاستعمار والعنصرية والإمبريالية، مما أدى إلى ظهور نوع جديد من علاقات جيوبوليتيكية مضادة، حددتها الدول الجنوبية. بعد ذلك توسع التعاون التنموي الصيني خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، لا سيما مع الدول الافريقية، وعلى الرغم من تواضعه، إلا أن ما ميزه هو شروطه الإيجابية واعتماده المبادئ الخمسة للتعايش السلمي. وبعد التغير الحاصل في الاقتصاد الصيني وطلبها المتزايد على الطاقة والموارد، والذي سهلته سياسة الخروج التي تم إطلاقها في عام 1999، أعادت الصين تشكيل معاييرها الآيديولوجية ودوافعها البراغماتية القائمة على مبدأ "التضامن القائم على المصالح"، وهو مزيج من الأهداف أبرزها بناء نظام دولي عادل ومنصف وترويج نفسها كدولة مستقلة، وقوة اقتصادية رائدة.[2]

كما سعت الصين إلى تجديد هوية جماعية للجنوب في سياق دولي متغير، لا سيما بالنظر إلى القوة والمكانة الصاعدة للصين. ومن ثم جاءت مبادرة الحزام والطريق لتشكل جزءاً من هذه الهوية ضمن سياق منافسة دولية حول القيم والمعايير. وفقاً لمارسين كاتزمارسكي Marcin Kaczmarski في إطار مفهوم طريق الحرير الجديد، تحاول الصين دمج طريقتها التقليدية في التفكير بشأن العالم الخارجي، "المركزية الصينية وتفضيل العلاقات الثنائية مع الدول الأضعف" مع الأشكال الغربية للتعاون المتعدد الأطراف مثل بنوك التنمية والمنظمات الدولية. وقد ذكر ويليام كالاهان William A. Callahan بدوره أن الدبلوماسية الخارجية الصينية لا تتعلق فقط بالتعاون المربح للجانبين ولكنها تعمل على تعزيز رؤية الصين الجديدة للحوكمة العالمية.[3] وقد أعلن عن ذلك الرئيس الصيني شي جين بينغ في منتدى الحزام والطريق عام 2017 أن الصين على استعداد لمشاركة ممارسات التنمية الخاصة بها مع الدول الأخرى.[4]

---

[1] Wang Xinying, **China's Aid, Trade and Investment to Africa Interaction and Coordination**, New York: Routledge, 2023, P.42.

[2] Han Cheng, Weidong Liu, "Disciplinary geopolitics and the rise of international development studies in China", **Political Geography**, 89, (2021), P.03.

[3] Jyrki Kallio, "China's Belt and Road Initiative: Ambiguous Model Veiled in Straightforward Pragmatism", **East Asia,** 40, (2023), P.232.

[4] Han Cheng, Weidong Liu, op.cit, P.07.

عند مناقشة رؤية استراتيجيات الصين في الحوكمة العالمية، يستشهد هنريكي ألتماني Henrique Altemani وألكسندر سيزار Alexander Cesar بعمل شيلد حول التصورات المتعلقة بالاقتصاد العالمي والحوكمة. الذي يرى أن بنية النظام الدولي غير متكافئة، وغير ديمقراطية، وبالتالي غير عادلة. وفي الوقت نفسه، يخضع الاقتصاد العالمي دائماً للمخاوف المحلية. وعلى هذا الأساس، فإن السياسات الخارجية التي تنتهجها الصين وغيرها من الدول تعتمد دائماً على حسابات سياسية واقعية للمصلحة الوطنية.[1] كما أنها استراتيجيات تعكس توتر جيوسياسي آخذ في التوسع من النطاق الضيق للعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين إلى سباق أكثر شمولاً جغرافياً قائم على تفوق نماذج التنمية. بالنسبة للصين، تسعى إلى ترويج نفسها كبديل للغرب عبر نموذج "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" التي تقدم أسلوب جديد لتحقيق التحديث موجه بشكل خاص نحو الدول النامية التي ترغب في تسريع تنميتها مع الحفاظ على استقلاليتها.[2]

وفقاً لما سبق، تعبر مبادرة الحزام والطريق عن منفذ واسع للقوة الناعمة الصينية، كما تقوم هذه المبادرة بدور حاسم في توسيع الصين لأعمالها الدبلوماسية خارج آسيا إلى أوروبا والأمريكيتين والشرق الأوسط وافريقيا. لقد قامت بكين باستثمارات كبيرة في توسيع نفوذ قوتها الناعمة وإعادة تشكيل تصوراتها الوطنية وسمعتها في القارة الافريقية لتمييز نفسها عن الهيمنة العالمية التقليدية مثل الولايات المتحدة. لقد صنعت الصين لنفسها قائداً للتعاون بين دول الجنوب لا سيما فيما يتعلق بانخراطها في القارة الإفريقية، ويمكن ملاحظة ذلك في مصطلحاتهم التواصلية، مثل "التبادل والتعاون"، التي تستخدم في التفاعلات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية، بالإضافة إلى القيم التي يتم ترديدها بشكل متكرر مثل الاحترام المتبادل والصداقة والعلاقات المربحة للجانبين والمنفعة المتبادلة. [3]

في هذا السياق، يتحدث الباحثون الصينيون أن الصين تنظر إلى نفسها كدولة نامية، تحكمها تقاليد اقتصادية وسياسية مختلفة عن تلك التي تطورت في الغرب، وبإمكانها أن تقدم نموذجاً تنموياً جذاباً في الجنوب الكبير، حيث تبقى التنمية الاقتصادية أولوية بالنسبة للدول النامية؛ كما يمكن أن تقدم نموذجاً جذاباً أيضاً في السياسة الخارجية يقوم على احترام الخصوصيات والخصائص السياسية والثقافية للدول، بدلاً من تبني منطق العالمية واللاتاريخية الذي يحاول الغرب فرضه على العالم (نموذج حكم واحد، نموذج تنمية

---

[1] Li Sheng, Dmitri Felix do Nascimento, op.cit, P. 35.

[2] Han Cheng, Weidong Liu, op.cit, P.04.

[3] Emmanuel Chidiebere Edeh, Zhi Bin Han," The Belt and Road: Understanding the China–Africa Proposed Co–construction of the Belt and Road Initiative", **East Asia**, (2023), P.09.

واحد، قيم واحدة، وهكذا).[1] لذلك، فإن تأثير مبادرة الحزام والطريق يعتمد، إلى حد كبير، على كيفية تفسيره من قبل الجماهير المستهدفة، بما في ذلك باحثي العلاقات الدولية خارج الصين وداخلها.[2]

في سياق مغاير، يرى بانغ تشنغ ينغ Bang Zheng Ying أن الأمر الأهم بالنسبة للصين هو تحديد "الأنا"، حتى تمكن من توضيح سياستها الخارجية، وتتجنب إساءة فهم أهداف المبادرة. حيث يتفق الأكاديميون الصينيون أن للصين هويات متعددة، وليست ثابتة، فهي دولة تتبنى خطاب سياسي يرتكز على العديد من الآيديولوجيات والرايات؛ وهذا عائد إلى كون الصين تحتل أداور متعددة في السياسة العالمية. فالصين دولة اشتراكية ذات خصائص صينية، على اعتبار أن الحزب الشيوعي هو الحزب الحاكم وهو السمة الرئيسية للنظام الصيني. يقول يوان بينغ Yuan Beng في هذا السياق: "يبالغ الغربيون أحياناً في وصف الخصائص الاشتراكية للصين وذلك بنعتها بالدولة الشيوعية، بينما يتجاهلون أحياناً الطبيعة الاشتراكية للصين ويتعاملون معها كدولة رأسمالية بحتة". إن هذا الادعاء يتسق مع تحليل ديفيد شامبو David Shambaugh، الذي يرى أن الصين تمر مؤخراً بأزمة هوية، حيث تمتلك عدة هويات متنافسة. كما تُظهر السياسة الخارجية الصينية توجهات متنوعة، متضاربة أحياناً، ومتكاملة أحياناً أخرى. ففي بعض الأحيان تتصرف كدولة إمبريالية جديدة قادمة من خلال سعيها نحو استغلال الدول الغنية بالموارد الطبيعية. وأحياناً أخرى تسعى إلى إبرام صفقات تجارية لتوسيع وتنويع شركائها عالمياً. ويضيف شامبو أن هذا انعكاساً للنقاشات الهوياتية داخلياً.[3]

الخاتمة:

خطاب الذاكرة في سياق مبادرة الحزام والطريق الصينية يلعب دورًا حيويًا في تشكيل التأثير العالمي للصين واستراتيجياتها الخارجية. تعتبر الذاكرة، في هذا السياق، ليست مجرد انعكاسًا للماضي، ولكنها بنية ديناميكية تُستخدم لتشريع سلطة الصين وتبرير رؤيتها لـ "مجتمع مشترك للمصير البشري". يستخدم القادة الصينيون الذاكرة والثقافة والتاريخ لبناء سرد يصوّر مبادرة الحزام والطريق كمسعى سلمي ونبيل، مستمدة

---

[1] محمد حمشي، "صعود الصين من منظور مغاير: نظرية التعقد وأوهام العقلانيين"، **مجلة العلوم الإنسانية**، م 06، ع 02، 2019، ص ص 20-21.

[2] Jeremy Garlick, **The Impact of China's Belt and Road Initiative From Asia to Europe**, New York: Routledge, 2020, P.13.

[3] نسيبة تامة، عبد الحميد مشري، "الخطابات البديلة حول مبادرة الحزام والطريق الصينية: نحو أجندة بحثية جديدة"، **مجلة السياسة العالمية**، م6، ع2، ص ص 100-101.

من تقاليد قديمة للتعاون والفائدة المتبادلة. تُعد مبادرة الحزام والطريق أداة استراتيجية لتعزيز القوة الناعمة الصينية على نطاق عالمي، خاصة في المناطق خارج آسيا. من خلال التأكيد على دورها كدولة نامية تقدم نموذجًا بديلًا للتنمية، تهدف الصين إلى تعزيز العلاقات الوثيقة مع الجنوب العالمي. يهدف هذا السرد إلى التمييز بين الصين والهيمنة الغربية وتعزيز قيادتها في التعاون الجنوبي–الجنوبي. هدف الصين هو خلق عالم متناغم وإعادة تشكيل النظام الدولي الحالي من خلال تقديم رؤية شاملة للحوكمة العالمية. بشكل عام، يلعب خطاب التنمية في مبادرة الحزام والطريق، خاصة فيما تعلق بالذاكرة الثقافية والسرد التاريخي، دورًا متعدد الأوجه في تشكيل هوية الصين، ودورها في الشؤون الدولية، ورؤيتها لتغيير نظام العالم. إنه يعكس طموح الصين لقيادة إصلاح الحوكمة العالمية ويؤكد وضعها كقوة عالمية رئيسية بنهج فريد للتنمية والتعاون. مع تطور المنافسة بين القوى الكبرى، خاصة بين الصين والولايات المتحدة، من المرجح أن يستمر دور الذاكرة ضمن خطاب مبادرة الحزام والطريق في اكتساب أهمية في العلاقات الدولية.